

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أكتوبر 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة لرئيس الحكومة، حول موضوعين: الموضوع الأول: يتعلق بسياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية. الموضوع الثاني: يتعلق بسياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.	دورة أكتوبر 2017
• محضر الجلسة العشرين بعد المائة ليوم الثلاثاء 25 من صفر 1439 (14 نوفمبر 2017).....	صفحة
3502	• محضر الجلسة الحادية والعشرين بعد المائة ليوم الثلاثاء 25 من صفر 1439 جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
• محضر الجلسة الثانية والعشرين بعد المائة ليوم الثلاثاء 2 من ربيع الأول 1439 (21 نوفمبر 2017).....	3517
3546	• محضر الجلسة الحادية والعشرين بعد المائة ليوم الثلاثاء 25 من صفر 1439 جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة العشرين بعد المائة**التاريخ:** الثلاثاء 25 صفر 1439 هـ (14 نوفمبر 2017 م).**الرئاسة:** المستشارة السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وإحدى عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشارة السيدة نائلة مية التازي، رئيسة الجلسة:**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لك السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيدة الرئيسة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

بداية توصلت الرئاسة برأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول مشروع القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي، والذي تم إعداده بناء على طلب مجلس المستشارين.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس، أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وذلك لتواجد السيد الوزير في مهمة رسمية خارج أرض الوطن.

وبالنسبة للأسئلة المتوصل بها خلال الفترة الممتدة من يوم الأربعاء 8 نوفمبر إلى غاية يوم الثلاثاء 14 نوفمبر 2017 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 33 سؤالا:

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة:

- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، حول الوضعية الصحية لمعتقلي حراك الريف بالسجون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

حقيقة هذا سؤال ماشي آني، ومن بعد ناقشو هاذ الموضوع بشكل أعمق مع السيد الوزير.

نسائلكم على أوضاع السجناء المعتقلين بالسجون المغربية.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

مكتب مجلس المستشارين يرمج هذا السؤال كسؤال آني لأن توصل به كسؤال آني من طرف الحكومة.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

دون الدخول في جدل حول سؤال آني أو سؤال عادي، لأنه احنا بالنسبة لنا سؤال توصلنا به في 25 أكتوبر، ولكن كايته وثيقة اللي مكنا منها الناس ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كتقول بأنهم حالوه في 18 شتنبر.

احنا السؤال المضمون ديالو الأساسي على اعتبار أن بالنسبة إلينا السياسة ديال الحكومة تقوم على اعتماد مقاربة إنسانية لأنسنة الوضعية في السجون والتدبير ديالها، وهاذ الشي اعتمدت فيه سياسة فيها عدد من المحددات:

كاين أولا، الإشكالية ديال ظروف الإيواء، على اعتبار أننا كنواجهو

حقوقية، حقوق المعتقلين والوضعية ديالهم الصحية، يحال السؤال عليكم ما فهمناش علاش.

إضافة احنا، السيد الوزير، من أسبوعين قلنا بأنه ضمير الحكومة، احنا بغينا نسالو فعلا فيه ضمير الحكومة في المعاملة في التدخلات ديال الحكومة أو ضمير الحكومة في ما يخص أو الشق الخاص بالوضعية ديال المعتقلين.

انتما، السيد الوزير، ذكرت لنا الإستراتيجية ولكن في الحقيقة احنا نسالكم على الاعتقالات السياسية، لأن هاذ الشباب هادوا اعتقلوا لأتهم طلبوا بمستشفى، طلبوا بجامعة، وبمدارس وبطرق لفك العزلة عن المنطقة، هناك أطفال معتقلون.

كهمضروا لنا على الإستراتيجية هناك أطفال معتقلون، هناك أيضا في الأونة الأخيرة عندنا معتقلون سياسيون ينتمون إلى فيدرالية اليسار الديموقراطي اللي يعتقلون ويتابعون بهم تثير الضحك، لأن متابع لأنه نقر على (j'aime) في الفيسبوك ولا وزع البيان ديال التضامن مع تظاهرة في إطار التضامن مع حراك الريف.

عندنا أيضا المحامون، عندنا الصحافيون، هذا ألا يثير ضمير الحكومة اللي مفروض يكون فيه حي؟ ولكن يبدو أنه مستتر ولا غائب أصلا.

عندنا أيضا في ما يخص القضية ديال المعتقلين، عندنا التعرية والمعاملة السيئة، التعرية واش فتححتوا تحقيق في هاذ الموضوع ديال تعرية بعض المعتقلين وتصويرهم في أوضاع ماشي هي هاديك؟ مهينة للكرامة الإنسانية، هل فتححتوا تحقيق في هاذ الموضوع؟

هناك أيضا مسألة توزيع السجناء ديال الحسيمة على سجون المملكة، واش هذا عقاب للأسر ديالهم؟ إضافة إلى العقاب اللي كتديروا للناس اللي كيطلبوا بحقوقهم؟

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أنا السؤال لو توجه لي بحكم كنوب على المندوبية، كنت غنجاوب على هاذ الأسئلة كاملة، ولكن فاش طرحتي السؤال في الأول اهضرت على الوضعية ديال السجناء، فلهدا جاوبتك على الوضعية ديال السجناء.

فعلا الإشكالية ديال الاكتظاظ، وتدار مجهود فهاذ الصدد أدى إلى فتح سجون جديدة وإلى إطلاق عملية بناء سجون أخرى.

الإشكالية الثانية هي الإشكالية ديال الرعاية الصحية، لأن المؤشرات الموجودة كتفرض تخصيص إمكانيات مالية والمندوب العام لإدارة السجناء والإدماج، طرح هاذ الموضوع ومجلس الحكومة الأخير تم فيه التعبير على هذا الأمر، لأن كايينة إشكالية مرتبطة بتوفير الخدمات الصحية بشكل كامل، رغم ذلك كايين الحد الأدنى الذي نحرص على توفيره وضممانه، وهذا الحد الأدنى هو اللي جعل الآن الموارد البشرية والأطر الصحية والممرضين والأطباء على المستوى النفسي، لأن كايينة إشكاليات كتثار في هذا المجال وكيقوع التوفير ديالها.

العنصر الثالث في الإستراتيجية كيتعلق بالمراجعة ديال الإطار القانوني الحالي، لأن كايين واحد العدد ديال الالتزامات الدولية ديال المغرب، كايينة توصيات اللي كتصدر من الهيئات الحقوقية ومن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللي كتقتضي اعتماد مراجعات قانونية أساسية.

ثم أخيرا كايين عمل اللي مهم اللي هو الإلغاء ديال نظام القففة، على أساس أن الدولة تتحمل الكلفة، وفعلا هذا واحد الإصلاح اللي انطلق، وإن شاء الله وصلنا إلى مستوى أننا نتقدمو فواحد النسبة كبيرة ديال الإنجاز والحمد لله راه هاذ المستوى متقدم.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة جواب السيد الوزير كيبين فعلا على أننا كنا على صواب، والسؤال كان المضمون ديالو هو الوضعية الصحية للسجناء المعتقلين ديال الحسيمة اللي كانوا مضرين عن الطعام، الجواب ديالكم كان بعيد كل البعد وهذا كيطرح الإشكالية اللي طرحناها في الأول ديال أنية السؤال، لما كتطرحو سؤال أي خصوصيتجاوب عليه في حينه.

وكيف ما قلتو السيد الوزير احنا طرحنا السؤال في 18 شتنبر، يعني بعد 4 أيام ستكون شهرين، وهذا خارج الأجال الدستورية لسؤال عادي، فما بالك بسؤال أي هادي من جهة.

من جهة ثانية احنا طرحنا السؤال على السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، للأسف احنا طرحنا عليه السؤال لأن المسألة مسألة

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، اسمحي لي انتهى الوقت.

السؤال الموالي الله يخليكم، السؤال الثاني، موضوعه ظاهرة الإكتظاظ بالسجون، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة من طرف الحكومة خلال السنوات الأخيرة لتحسين ظروف الاعتقال والاهتمام بالسجن والسجناء، إلا أننا نلاحظ بأن حالة الإكتظاظ مازالت مستمرة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار مجموعة من الظواهر كاستهلاك وترويج المخدرات بين النزلاء.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي ستتخذونها بطبيعة الحال في إطار التضامن مع باقي القطاعات الحكومية المعنية بهذه الظاهرة من أجل التصدي للظواهر المنتشرة بالسجون ومن أجل تحسين وضعية السجين؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا كما سبق أن أشرت، السياسة المتبعة تقوم على أولا تحسين ظروف الإيواء، وضمها احترام الكرامة ديال السجين، ولهذا أي حالة ديال التعذيب تم إدعاؤها كيتفتح تحقيق، ومؤخرا اللجنة الأومية لمناهضة التعذيب هي حددت التاريخ وقالت لك أنا بغى نزور المغرب، واعطينا وفق البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، اعطينا القائمة ديال السجون والمراكز الإحتجاز اللي عند الشرطة، سلمناهم القائمة، اختاروا هما المناطق اللي غادي يزورها، وراه شفنا من بعد التصريح الصحافي، المغرب ليست له عقد نقص إزاء شيء ما، البعض كيقول راه الدولة بغى تخيه أو الحكومة كتخيه، بالعكس إلى كانت إدعاءات يتفتح تحقيق، وتترتب المسؤوليات، أما باش نقولوا أن المغرب فيه الاعتقال السياسي خصنا نرجعوا نقرأوا التعريف ديال الاعتقال السياسي.

لو وقعت انتهاكات عندنا الإرادة السياسية باش نواجهوها، أما نقدمو المغرب وكأننا سنوات الرصاص ديال السبعينات، هاذ الشيء لا يستند للأسف على أساس، بالعكس عندنا ما يكفي من القدرة والجرأة على أن المغرب إلى قطع أشواط في مجال النهوض بالحقوق والحريات أننا نتقدموا.

ولهذا، نيابة على السيد المندوب العام للسجون، يمكن لكم تديروا زيارة استطلاعية اختاروا السجن اللي ابغيتو، وراه قالها في مجلس النواب في اللجنة باش توقفوا على واش هاذ الادعاءات، لأن البعض تبيعي تبتحدث على أوضاع صحية وكان الناس راه على مشارف الموت، احنا تنقولو شيء بسيط، عندكم اختصاصات قدموا الطلب واختاروا اليوم وتكون زيارة، وهاذ الشيء راه قالوا المندوب العام للسجون حتى للناس السادة النواب المحترمين في مجلس النواب، اعلاش؟

لأن ما عندناش عقدة نقص إلى قلتو هذا اختلال أو هذا وقع مشكل أو كذا، ولكن ما نقدموش الصورة وكان المغرب جهنم في السجون ديالو.

لا هاذ الشيء غير منصف ولا يعكس الحقيقة والواقع، ولهذا الإرادة ديالنا في مواجهة الإكتظاظ كإينة، الإشكالية ديال الاعتقال الاحتياطي مطروحة، الإشكاليات اللي ثارت ديال ضرورة اعتماد سياسة في العقوبات البديلة واللي مطروحة الآن في مشروع ديال التعديلات القانون الجنائي اللي هو محال على مجلس النواب أيضا هذا إجراء، والإصلاح ديال المنظومة القانونية المرتبطة بالسجون هذا أيضا مطروح.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

طبعا بالنسبة لنا في فريق العدالة والتنمية خلفية في طرح السؤال، هاذ السؤال هو يبقى أن الإطار العام هو أن السجين يفقد حريته ولا يفقد كرامته وإنسانيته، لكن المسجل أن مجموعة من الحالات يعني هناك معاناة حقيقية بالنسبة للسجناء، ظاهرة الإكتظاظ ما هي إلا وجه من أوجه هاته المعاناة، فكيف نتصور، السيد الوزير، مثلا غير إلى خدينا نموذج ديال سجن الناضور من بين يعني النماذج السيئة، مع الأسف الشديد، تلتقاو 80 سجين في عنبر وبدون وفي نفس العنبر تلتقاوا مرحاض، والمرحاض غير مغطى، بمعنى أنه هاذ السجناء يفقدون إنسانيتهم وكرامتهم.

القضية ديال الإدعاءات التي أشرت إليها، السيد الوزير، مع

السيدة شرفات أليدري أفيلال، كاتبة الدولة لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

السيدة الرئيسة،

السادة المستشارون،

ولو أن موضوع السؤال يتعلق بالفرشة المائية الآن نتحدث عن الندرة ما كايين مشكل، السؤال يتقاطع مع أسئلة أخرى التي تتكلم على نفس الموضوع المتعلق بوضعية الموارد المائية على الصعيد الوطني التي تتميز بواحد النوع ديال الندرة والخصاص المسجل مع اختلاف وتباين بين المناطق.

بالفعل في السنتين الأخيرتين عرف وحد العجز على مستوى التساقطات المطرية التي تجاوز ما بين 20 إلى 40% وانعكس بالأساس على مستوى حقينة ديال السدود التي ما عرفت شواردات مائية مهمة، وعرفت عجز قد أقول حاد في بعض المناطق بالخصوص في حوض ملوية التي تجاوز العجز 60% وانعكس على مستوى حقينة السدود، وانعكس أيضا هذا العجز على مستوى المنظومات المائية الهشة التي تتزود منها بالخصوص بعض المناطق القروية والجبيلية التي تزود سواء عن طريق الآبار ولا الأنتاب ولا بعض العيون التي نضبت مما خلق اضطراب قد أقول وأقولها مرة أخرى محدود مقارنة مع السياق العام ديال التزويد بالخصوص في المناطق التي عندها منظومات هشة، مناطق جبيلية، قروية التي عندها محدودية الموارد المائية المحلية.

ولكن الحكومة لم تقف عاجزة أمام هذا الوضع، بل بالعمس تنقلنا وتفاعلنا عن طريق التفاعل المباشر، عن طريق الإنصات، عن طريق التواصل، عن طريق الإشراف، وكانت هناك حلول آنية ومستعجلة ولازلنا في تفعيل هذه الحلول عبر تعميق الاستكشاف المائي الجوي، عن طريق تأهيل بعض الشبكات التي كانت تعرف ضياع ومردودية ضعيفة، عن طريق أيضا المراقبة والتدبير الاستباقي بعض الأحيان لحقينة السدود، ثم بعد ذلك كايين هناك حلول إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد والتي هي المشاريع كلها قيد الإنجاز.

صحيح، عرفت تأخر في بعض الأحيان أو إكراهات ولكن نحن مطالبين أو عازمين على مواصلة هذه الحدود حتى نحد، الوضعية العامة ديال البلاد ليست تختلف عما تعرفه بعض دول الشمال، الفضاء المتوسطي الآن وضعية مماثلة في البرتغال، وضعية مماثلة في إسبانيا، وضعية مماثلة في جنوب فرنسا، كل هذه البلدان في الحوض ديال البحر الأبيض المتوسط في ضفته الشمالية والجنوبية تعرف يعني وقع سلمي لهذه التقلبات المناخية والتأخر في التساقطات المطرية، شكرا لكم السيد المستشار.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الأسف، نسجل أنه هناك بطء في التفاعل، خصنا نقولوا بأن كايين بطء في التفاعل مع ادعاءات التعذيب، ما يتعلق بالناس ديال المعتقلين، هاذ القضية الإشكالية ديال الاكتظاظ أصلا من بين الأوجه ديالها أو المسببات هو هاذ الاعتقال الاحتياطي، الاعتقال الاحتياطي نجد نسب جد مرتفعة، بحيث أنه وصلت في التقارير الرسمية سنة 2016 لـ 40%.

فإذن ومن بين هاذ السجناء المعتقلين الاحتياطين السجناء ديال زاكورة وديال الريف، فإذا كان المتابعون في جرائم تتعلق بالجرائم المالية يعطى لهم السراح المؤقت، ناس نهبوا أموال الشعب المغربي تيتابعوا في حالة سراح وهاذ الشباب التي معروف عندهم جميع الضمانات، كايين الضمانات ديال الحضور أمام المحكمة، مع الأسف الشديد يتابعون وهم معتقلون في حالة اعتقال، وبالتالي هاذ الازدواجية، السيد الوزير، الشعب المغربي كايين هناك واحد التدمير.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ونشكر كذلك السيد الوزير على مساهمته.

نتنقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الماء، وموضوعه استنزاف الفرشة المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيدة الوزيرة،

أنك مؤتمنة على قطاع الماء لا شك وأنتك تذكرين قول الله تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي"، معنى الآية صريح وقوي، فليس الماء عنصرا للحياة فقط بل هو المصدر والسبب المباشر لتواجد الأحياء.

وتأسيسا على هذا المعنى الندرة التي كنعيشها اليوم، ندرة المياه التي تعرفها عدد من المناطق المغربية تندر بواقع مزعج وبأيام عصبية، سؤالنا في الفريق الاستقلالي تحديدا اليوم، هل أنتم واعون بخطورة الوضع؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب -أي بنعم- نبغونعرفو التدابير التي اتخذتموها لتطويق الأزمة ولتفادي كل مكروه قد يحدث لا قدر الله خلا بالأمن المائي للبلاد.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد فؤاد قديري:

السيدة الوزيرة،

تحدثتم عن ضعف التساقطات وعن التغيرات المناخية، أنا أقول بأنه إذا كانت هذه النذرة قدرا إلهيا حتميا محتوما فلا راد لقضاء الله، ولكن أن تكون النذرة بفعل فاعل تعرفه الوزارة أو لأسباب تتحاشى الوزارة الحديث عنها فهذا أمر لا يمكن قبوله مهما كانت المسوغات.

أنا باش نوضح كلامي سأنتقل من مثال حي، مادام بالمثال يتضح المقال، إقليم برشيد كان إلى غاية أمس القريب كان ينعم بفرشة مائية غنية سميكة مترامية الأطراف ممتدة على أكثر من 22 جماعة، اليوم للأسف الشديد تقلصت هذه الفرشة المائية وانكمشت وانحصرت في 5 جماعات من أصل 22، والخطير أن المنسوب ديالها يتراجع يوما بعد يوم بل ساعة بعد ساعة بسبب الاستنزاف والاستغلال الجائر والأعشى والمدفوع برياح الجشع والطمع ديال عدد من المزارعين دون الأخذ بعين الاعتبار الأجيال ماشي الآتية استقبالا ولكن هاذ الجيل الحالي اللي ربما غدا ما غيلقاش ما يشرب وكل هذا على مرأى ومسمع من وكالة الحوض المائي لأبي رقراق، هاذ الوكالة غمضت عينها اليوم على الناس اللي تيحفروا دون ترخيص، وغمضت عينها على الناس اللي تيحفروا بترخيص ولكن تجاوزوا العمق المسموح به، مما أصبح يهدد الآبار ديال المزارعين البسطاء التي تستغل اللي ما تيتعداش العمق ديالو 60 و70 متر واللي تيستعملوها من أجل الشرب والسقي للماشية ديالهم.

ناس تكتلوا في إطار جمعية جادة مجتهدة اخذوا مبادرات، مدوا اليد للوكالة ديال الحوض المائي ولكن لا حياة لمن تنادي، ولو كانت ذاكرتي ما تخونيش آخر لقاء كان في 19-04-2017 موضوع زراعة الجزر هذا موضوع على درجة كبيرة من الحساسية والخطورة، السيدة الوزيرة، اليوم كيلو غرام ديال خيزو تيستنزف أكثر من 260 لتر من الماء، وإلى عرفنا بأن المساحات المزروعة في برشيد اليوم تعدت 3600 هكتار بعملية بسيطة جدا نقدر نحسبو الكميات الهائلة والخيالية المستهلكة من ناحية الماء.

اليوم، السيدة الوزيرة، وزارة الفلاحة خصها تدخل على الخط لتقنين هذه الزراعة، وإلى اضطررنا نعتمدو نظام الكوططة، نعتمدو نظام الكوططة. خصكم لقاء عاجل مع هاذ الناس، السيدة الوزيرة، لا يسألون لأنفسهم، ولكن يسألون لخير البلاد وخير الإقليم، جعبتهم طويلة وفيها الشيء الكثير وعندهم الحلول اللي يقدموا لكم.

شكرا السيدة الرئيسية.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

السيدة الرئيسية،

السيد المستشار المحترم،

كتابة الدولة المكلفة بالماء ولا وكالة الأحواض المائية لم تتحاشى القيام بما يجب القيام به فيما يتعلق بمراقبة وضبط كل الاختلالات والترامي على الملك العام المائي، العشرات ديال المحاضر تزود يوميا للي تنضبطو فيها الترامي.

بالفعل إقليم برشيد والفرشة المائية ديال برشيد تتعرف واحد الاستنزاف مفرط لأنه كاين مزارعين اللي تيزرعوا الجزر وتيخليوه يعني تيوجد الجزر شهر (juin) وتيخليوه حتى (octobre) تيرتفع الثمن ديالو في السوق وعاد كيجنيوه باش يمشيويبيعوا.

احنايا الآن بتنسيق مع الجهة ديال الدار البيضاء سطات مع وزارة الفلاحة من تقليد هاذ الزراعة هذي، احنا لسنا بزراعة أي زراعة من الزراعات ولكن دون أن يكون هناك أي وقع على مستوى الفرشة المائية، شكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، ونطلب منكم باش نرحبو بأطفال الموظفين ديال مجلس المستشارين اللي خلطوا علينا في القاعة اليوم.

شكرا لكم.

السؤالين الثاني والثالث تجمعهما وحدة الموضوع، لذا نعرضهما دفعة واحدة، ويتعلق الأمر بداية بسؤال الفريق الحركي وموضوعه أزمة الماء بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الرئيسية.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

الأخت الوزيرة، كما نتعرفو أن الأزمة ديال الماء فهي بالنسبة لبعض المناطق في المشاكل ديال الفلاحة ولكن في المناطق اللي احنا تنتميو لها واللي أنتم كنتم في زيارة غير في القريب اللي دزولهاذ المناطق اللي تعيش مشاكل كبيرة في الماء ديال الشرب تنتمى أننا نعرفوا الإستراتيجية ديال

التساقطات المطرية التي عرفت القدرة الإنتاجية ديالها انخفضت والصبيب انخفض، وبالخصوص في فترة الذروة، وفي بعض الأحيان عرفت نضوب لبعض العيون وبعض الآبار اللي كتزود منها هاذ الساكنة هاذي.

بطبيعة الحال انطلاقا من هاذ الوضعية اللي خلفت اضطرابات اللي في مجملها تظل محدودة، المراكز اللي عرفت هاذ الاضطرابات تقريبا 38 مركز بالنسبة اللي كيتدخل فيها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ثم بعض المراكز الأخرى اللي تعتبر الجماعات الترابية هي الفاعل الأساسي في عملية توزيع الماء، يعني ما يقارب تقريبا واحد 5177 دوار إلى حد ما اللي كهم واحد الساكنة إجمالية مليون ونصف مواطن.

انطلاقا من هاذ الوضعية بطبيعة الحال تدخلت الحكومة طيلة هذه الفترة وكانت هناك حلول أنية ومستعجلة اللي يمكن نلخصوها في:
- تعميق استكشاف الماء الجوفي، يعني عمقنا واحد عملية اللجوء إلى الآبار والأثقاب؛

- تزويد عدد من الدواوير بالصهاريج ولو أن هاذ الحل هذا لا يرضي الجميع وما كيرضيناها احنا أيضا كحكومة؛

- عملية الاقتصاد في الماء وتأهيل الشبكة والحد من الضياع والتسربات اللي كتعرفها العديد من الشبكات ديال التوزيع؛

- بالإضافة إلى تميم الصيانة والتدبير الاستباقي في بعض الأحيان لهاذ الحقينة اللي قطعنا الماء في بعض الأحيان، كنا مضطرين باش نقطعوا الماء ديال السقي. هنا أشير أن الفلاحة في بعض المناطق تكبدت خسائر مادية مهمة، وكنبغي نحبي الروح التضامنية للعديد من الفاعلين في القطاع الفلاحي في هذا الشأن.

هذا فيما يتعلق بالتدابير الاستباقية، وانطلاقا أيضا من التعليمات الملكية اللي أمر صاحب الجلالة باش تشكل لجنة وزارية تبت في هذا الأمر على مستوى الحكومة، انعقدت اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة واللي انبثق عن الاجتماع ديالها تشكيل واحد اللجنة تقنية من مختلف القطاعات الوزارية المعنية، قطاع الفلاحة، وزارة الداخلية، قطاع أيضا الماء الصالح للشرب وكتابة الدولة المكلفة بالماء.

هاذ اللجنة اللي اشتغلت بواحد الوتيرة عالية اللي نتج عن الأشغال ديالها واحد البرنامج استعجالي اللي هو كيشمل جميع المناطق اللي كتعرف خصاص واللي كتعرف عجز بتقديم حلول أنية ومستعجلة، وفيها مشاريع مهيكلت لتسريع وثيرة الاستثمار في قطاع الماء، كنعرفوا قطاع الماء هو أنه لو أننا تأخرنا في إخراج مشاريع اللي سنة أو سنتين كيكون عندها واحد الانعكاس مباشر على مستوى التأمين في التزويد وإذا عطلنا البراج سنة كيكون عندنا واحد السنة ديال المشاكل، وإذا عطلنا محطة ديال التحلية سنة غيكون عندنا نفس المشاكل.

الوزارة ديالكم في هاذ المناطق اللي في الحقيقة ولات غادية تكون واحد الهجرة كبيرة جدا في حالة إلى ما كانوا حلول واقعية، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال التالي موضوعه مواجهة الخصاص في مياه الشرب في بعض مناطق البلاد، والكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزيرة المحترمة، عن أزمة الماء الشروب في عدد من مناطق المملكة نتيجة نفاذ الموارد المائية التقليدية بها، فما هو تقييم وزارتك للوضعية؟ وما هي التدابير التي ستخذونها أولا لمواجهة هذا الخصاص بشكل استعجالي؟ ثانيا لضمان استمرارية تزويد هذه المناطق بموارد مائية بديلة؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء للإجابة على السؤالين المتعلقين بأزمة الماء.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة المستشارون،

تماشيا مع جواب السؤال الأول، بالفعل عرفت بلادنا في السنتين السابقتين عجز على مستوى التساقطات المطرية، واللي انعكس أيضا على مستوى الواردات المائية، مع تسجيل تفاوت ما بين الجهات، الأحواض ديال ملوية وحوض أم الربيع من أهم الأحواض اللي عرفت- قد أقول- عجز حاد واللي انعكس على مستوى حقينة السدود، الآن فقط 37% كنسبة ملء إجمالية على مستوى سدود المملكة و140 سد كبير مقابل 45% في السنة الفارطة، وهاذ الوضعية أيضا انعكست على مستوى المنظومات المائية اللي كتزود منها بالخصوص المناطق الجبلية والقروية اللي أصبحت منظومات هشة ومنظومة تتأثر بفعل تراجع

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العمل التقدمي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا.

نشكركم السيدة الوزيرة على جوابكم، ونشكركم كذلك على الجهود التي كتموموا بها في مجال تدبير الموارد المائية.

السيدة الوزيرة،

الجميع يقر بالخطوات الكبيرة التي قطعتها بلادنا في مجال التزويد بالماء الصالح للشرب وخصوصا المجال القروي، إلا أنه في السنين الأخيرة هذه العملية كتعرف اختلالات كبيرة ناتجة أساسا عن التغيرات المناخية، وللتخفيف من هذه الاختلالات ومن أزمة العطش، كنعترحو السيدة الوزيرة، ونطالبكم ببعض المسائل.

فبالنسبة للمسألة الأولى تتعلق من طبيعة الحال بالاستمرار في إنجاز منشآت مائية جديدة لتعبئة موارد أخرى؛

كذلك نطالب ونقترح مد بعض المناطق بالقنوات الجهوية، المناطق التي ما كتتوفرش فيها الموارد المائية المحلية الكافية، على غرار ما تم القيام به واحات زيمثلا التي يمكن لنا نعمموها على مناطق أخرى؛

ثالثا، التركيز أكثر على موارد مائية بديلة، كتحلية مياه البحر وكذلك معالجة المياه العادمة؛

رابعا، كنعترحو كذلك تقوية دور المراقبة من خلال دعم الشرطة المائية باش يمكن لنا نسهرو على الترشيح ديال الموارد المائية ومحاربة تلوث المياه؛

كذلك كنعترحو عدم الترخيص لتوسيع الضيعات الفلاحية في المناطق التي كتعرف فيها الفرشة المائية واحد الاستغلال المفرط؛

وسادسا، كنعترحو التحيين ديال المخططات المديرية ديال الأحواض المائية باش تاخذ بعين الاعتبار هاذ المعطى الجديد وهاذ التغيرات المناخية.

كل هذا، السيدة الوزيرة المحترمة، في إطار أن نضمنو لبلادنا واحد الاستمرارية لتزويد السكان بهاذ المادة الحيوية.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيبات.

المشكل الأساسي أو العصا ديال ربح رهان الأمن المائي هو أن الاستثمارات على مستوى البنية التحتية خاصها تخرج فالوقت ديالها دون تأخير. هذا ما نسعى إليه، ونأمل بأنه تكون الموارد المالية العمومية موجودة باش نتمكنو على الأقل من إخراج هذه المشاريع المهيكلية والاستثمارات الضرورية في المستقبل.

شكرا لكم السادة المستشارين.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

والآن التعقيبات على جواب السيدة كاتبة الدولة، والكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا مرة أخرى السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم، إلا أنه السيدة الوزيرة وانتوما كتعرفوا المنطقة مزيان أنه بعض المناطق في المناطق ديال الريصاني أنيف، ولات فعلا ولي إشكالية ديال أن الناس واش باقي يسكنوا تمايا أو لا غادي يغادرو هذه المناطق، وهاذ الشي انتوما عارفينوا جيدا.

كانت عندكم كذلك زيارة للإخوان ديالنا ديال زاكورة وكان حلول التي هي ماشي هي حلول دائمة بعض الحلول التي كتنمناو من الله أن الفرشة المائية ترجع، ولكن كايين إشكال السيدة الوزيرة التي احنايا نساء لو عليه هو بعض السدود التي تدارت على اعتبار أنها غادي تمد بعض المدن بالماء الصالح للشرب كسد تيوين التي إلى اليوم التي تقريبا دوز 7 سنين باش يخرج هاذ الصفقة هاذي التي هي خدامة حاليا، والتي مازال الإشكالية مازال المدينة ديال ورزازات تعاني من ندرة المياه الصالحة للشرب وهذا خالق واحد الإشكاليات كبيرة في المنطقة كلها.

كذلك كنا طلبنا انه تكون واحد المضخة ما بين السد ديال أكدز باش حيث يكمل السد كذلك تكون المضخة جاهزة، ماشي حتى كيكمل السد عاود ثاني عاد نقلبو عاود ثاني على كيفاش نديرو الحلول ديال الضخ ديال الماء حتى لزاكورة، هذه هي الإشكاليات التي احنا كنعترحو عليهم السيدة الوزيرة، مع العلم أنه—كما قال الإخوان التي قبل منا— هو الالتقائية ما بين الوزارة والوزارة ديال الفلاحة غادي تحل مجموعة ديال المشاكل لأن كنعترفي الفلاحة دابا حاليا بعض الإخوان التي كتمشيوا بحال الدلاح، بحال مجموعة التي هضرو عليها الإخوان ديال الجزر في الجهة ديال برشيد، ومناطق أخرى التي كنعترحو مشاكل أكثر من المناطق التي كنعترحو عليها حاليا، ولكن مازال ما توصلناش أننا نلقاو أجوبة حقيقية لهذه المناطق دياولنا ديال درعة تافيلالت.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة المستشارون،

المناطق اللي تكلمتوا عليها بجوجها هي مناطق الجنوب الشرقي كتعرف واحد الجفاف بنيوي وهيكلية، والتساقطات المطرية ما تتجاوزش في بعض الأحيان 100 ملم وتتميز بعدم الانتظام ديالها، ولكن هاذ المنطقة تستغلو فيها بالأساس هي فترة ديال الحمولات وفترة الفيض اللي تتجي على شكل عواصف رعدية، ولكن هاذ المنطقة استثمرت فيها الحكومة في الثلاث سنوات الأخيرة الكثير، أكثر من 80% من ميزانية الاستثمار وجهت بالأساس لمناطق الجنوب الشرقي على مستوى البنية التحتية، 5/3 سدود، سد تودغى، سد أكدز، ثم سد قدوسة على مستوى بودنيب، من أجل الاستثمار الأمثل لذلك المياه اللي تتجي على شكل حمولات أولا على شكل فيض.

المنطقة اللي تكلمت عليها السيد المستشار، منطقة المعيزر اللي فيها أنيف، وحصية.. إلخ، هاذ المنطقة اللي مازال فيها النقص ومازالت فيها المنظومة منظومة هشة، احنا اشتغلنا على هذا الشأن اللي غتجي قناة جهوية إما من سد تودغى اللي تيتبنى أو سد أكدز باش تزود جميع هاذ الجماعات على مستوى منطقة المعيزر لسته أو سبعة الجماعات اللي ما زالت تزود عن طريق الشاحنات الصهرجية.

المنشآت المائية لازلنا نستثمر فيها ابقى لنا فقط 2 سدود واحدة في منطقة الكرامة وواحد على سد واد غريس، وغتكونو تقريبا عبأنا 90% من المياه يعني حتى شي نقطة من الماء ما غادي تبقى تضيع في البحر في منطقة الجنوب الشرقي، واحنا تنعملوا من أجل تحيين الدراسات ديال المواقع باش نخرجوا، إن شاء الله، في السنوات المقبلة.

التحلية بطبيعة الحال، نحن السيد المستشار، مطالبين الآن بإعادة النظر في نمط التوزيع، يعني الشريط الساحلي في المستقبل ما يكونش عندنا بديل من غير اللجوء إلى البحر، يعني من الداخلة حتى للسعيدية خاصها تكون فيها الأقطاب الحضرية كل قطب خاص تكون فيه محطة تحلية، تنشتغلوها هي أكادير خرجت، تنشتغلوا الآن على الدار البيضاء غيكون عندنا أسفي وربما طنجة، منطقة الدريوش الناضور كلها غادي تزود عن طريق التحلية، ومطالبين بالبحث عن شركاء في هذا الشأن باش نخليو بالخصوص المناطق الداخلية اللي تكون عندها موارد مائية تقليدية.

فيما يخص إعادة النظر أو تحيين المخطط الوطني للماء، احنا تنشتغلوا على تحيين هاذ المخطط اللي أعطينا استشراف لحدود 2050 وبطبيعة الحال المخططات المديرية هي بشكل موازي. المخطط الوطني للماء والمخططات الموازية أو ما يعرف...

شكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع موضوعه حماية الفرشة المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لحماية الفرشة المائية، وكذلك النقص الحاد الذي تعرفه بعض المناطق في هذه المادة الحيوية.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

السيدة الرئيسة،

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال المهم.

الرصيد المائي الجوفي هو يعد من المخزون الإستراتيجي اللي من المفروض أننا نلتجؤو لوفي هاذ الفترات هاذي فترات ديال الخصاص أولا الجفاف، هاذ المخزون اللي تنتوفرو تقريبا على واحد 120 فرشة مائية يعاني من الاستنزاف، يعاني من الاستغلال الغير العقلاني والغير المرشد والغير المستدام، والرصيد المائي الجوفي المتجدد 4 المليار متر مكعب، ما يستغل 5 مليار متر مكعب، يعني العجز مليار متر مكعب اللي تنستهلكوه وما شي ديالنا هو ديال الأجيال المقبلة، وهذا يسائلنا جميعا كيفية إعمال الحكامة الجيدة في تدبير هذا المصير، وخاصنا نعرفو هاذ الموارد المائية الجوفية الآن تزود أكثر من 30% من الساكنة الإجمالية، 90% منها ساكنة قروية، وتساهم في سقي تقريبا 40% من المساحات المسقية، يعني مليون ونصف هكتار اللي كنتوفرو لو 40% كاملة من الماء تسقى عن طريق المياه الجوفية، مما يسائلنا جميعا كيفية ضمان استدامة هاذ الرصيد المائي الجوفي.

طبيعة الحال كايين العديد من المناطق اللي مستوى العجز فيها أصبح

السيدة الوزيرة،

احنا عندنا في المنطقة ديالنا، الناس كيشريوا الصهريج ديال الماء ب500 درهم في المنطقة ديال آسفي، هذا عار، هذا ظلم في حق الساكنة.

السيدة الوزيرة،

احنا كنتاجلوا بأن يكون حلول، حلول ما تكونش ترقية، حلول تكون موضوعية، وتكون معقولة، لأنه هاذ الشئ إلى بقينا غادين هاذ الشئ لا يبشر بالخير، هاذ الشئ راه احنا ما كنشوفهش احنا دبا كنشوفو واحد 10 سنين ولا 15 عام هاذ الأمور كيفاش غادية تكون.

السيدة الوزيرة،

كاين شي بعض المزروعات اللي هي كتستنزف واحد العدد كبير ديال المياه، خاصها يكون واحد التنسيق ما بينكم وبين وزارة الفلاحة باش تضبط هاذ الأمور، ما تبقاش كيف جا على لسان واحد الإخوة ديال حزب الاستقلال بأنه كاين مياه، كاين مزروعات بحال الجزر وخيزو، وكاين مزروعات أخرى ما بغيتش نذكرها ما كاين لاش، لأنه حقيقة المزروعات راه هي في صالح البلاد ولكن في صالح الفلاح أوفي صالح السكان، ولكن المياه لا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي الختام، ما اعرفتش أش غادي نقول، الله يجعل الله تبارك وتعالى يغيثنا بالمطر، هذا هو خير الختام.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيدة الرئيسة.

هو أن جميع المزروعات بعدا عندها بعد دور في الأمن الغذائي ديال المغاربة، ما يمكن لناش نهموا مزروع دون آخر، الجزر عندودور والدلاح عندودور، وكلشي كيساهم في الأمن الغذائي للمغاربة، ولكن اللي خاص هو أننا نستهلكو ذلك المياه اللي متاحة بطريقة عقلانية وبطريقة مرشدة وبطريقة مستدامة، وهذا ما نسعى إليه، حتى الفرقاء ديالنا في وزارة الفلاحة حتى هما عندهم برنامج جد طموح من أجل الاقتصاد في مياه السقي من أجل حث الفلاحين ومساعدتهم باش يطوروا أنظمة السقي من أنظمة تقليدية إلى أنظمة عصرية، وكاين هناك مساهمات مادية وتحفيزية في هذا الشأن، ولكن كتنقول دائما الطموح أكثر والواقع شيء آخر، اللي خاص فيه أيضا مساهمة الجميع حتى الفلاح يكون واعى ومول البئر يكون واعى، والمستهلك يكون واعى والمنتخب يكون واعى، الكل

يدق ناقوس الخطر، وأصبح يهدد أيضا باستدامة المشاريع الملحقة بها وبالتزويد، احنا ما بقناش عاجزين، ولكن المسألة ديال استدامة المياه الجوفية لا تعني فقط كتابة الدولة المكلفة بالماء، كل الأطراف المعنية من أجل إعمال الحكامة وضمان استدامة هذه المشاريع.

هناك العقد الفرشة المائية (les contrats de nappe) اللي كنشغلها علمها مع الفرقاء ديالنا اللي كتحدد لك أشنوهما التدابير والإجراءات باش على الأقل نسترجعو الموازنة المائية.

هناك الإجراءات القانونية اللي نص عليها قانون الماء، يعني المراقبة والزجر والغرامات وشرطة المياه وكلشي هاذ الشئ كامل وما كنتوفقوش باش نحده من هاذ التزيف ومن هاذ الاستغلال الغير العقلاني اللي خاصو فيه مساهمة الجميع، وأتمس من الجميع أنه ينخرط في هاذ المقاربة.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي للرد على التعقيب.

المستشار السيد ابو بكر اعبيد:

السيد الوزيرة،

اللي دفع هاذ الإخوان كلمهم لوضع هاذ السؤال اللي هو كيتشابه وهو النقص الحاد في هذه المادة الحيوية، وما كنعرفو المناطق وجل المناطق بالمغرب من أزمة في مياه الشرب.

السيدة الوزيرة،

هاذ الشئ ناتج عن التدبير الغير العقلاني لهاذ الموارد المائية.

السيدة الوزيرة،

جاء على لسانكم بأنه قلتوا كاين استنزاف، واش مكاينش شي حلول باش يوقف هاذ الاستنزاف ديال الماء؟ احنا كنعساء لودبا واش الحكومة هي كتنقول بأنه كاين استنزاف، خاص توضع حد لهاذ الاستنزاف، كاين السقي العشوائي، كاين مياه كتمشي غير هكاك عشوائيا، نعطيك مثال، على سبيل المثال، المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي في دكالة، المياه غادية غير مع الويدان، لا حسيب ولا رقيب، هذا ظلم هذا، احنا كيبضرننا هاذ الشئ في خواترنا.

السيدة الوزيرة،

راه يمكن شي حاجة نقدرنجيبوها من الخارج، ولكن الماء ما يمكنش نجيبوه، راكم شفتو كيفاش الأزمة اللي عاشوا الناس ديال زاكورة والأزمة ديال العطش اللي عاشوا وزان.

القضائية، وهذا الإجراء الأول اللي على المستوى القضائي اتخذ لاعتبارات متعددة منها الاعتبار الذي أشرت إليه.

اليوم نحن إزاء عدد من التطورات، باعتبار أن الجهات القضائية المختصة في إطار الحكم الذي أصدرته في هذا الملف يفيد بوجوب تقديم عروض شراء المصفاة للسانديك اللي تحدد، وأن تتضمن هذه العروض تفاصيل محددة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بنشاط المصفاة وتمويلها وسعر الشراء وكيفية سداه وتاريخ إنجاز صفقة البيع ومستويات التشغيل وأفاقه والضمانات المقدمة لأجل ضمان تنفيذ مضمون العرض الذي سيقدم.

إذن، بالنسبة إلينا نحن ملزمون بالتقيد بمضمون هذا الحكم كحكومة، صدر حكم حدد هاذ العناصر، وبالنسبة إلينا نحن ملزمون به.

النقطة الثانية التي ينبغي التأكيد عليها أن-وهذا جزء من النقاش المطروح- أن تداعيات التصفية القضائية لا تعني أن الشركة ستنتهي، التصفية القضائية قد تكون مدخلا باش الشركة تعرف واحد المسار جديد كوحدة إنتاجية مساهمة في إنتاج الثروة وموفرة لمناصب شغل، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج اقتصادية واجتماعية.

ثانيا، الحكومة حرصت منذ اندلاع الأزمة على أداء أجور المستخدمين، حيث قامت إدارة الجمارك على رفع اليد جزئيا على أموال الشركة قصد تمكينها من أداء أجور المستخدمين، وهذا واحد القرار ليس بالسهل، ولكن بالنسبة لنا الاعتبار الاجتماعي كان حاضرا فيه بقوة.

أيضا بالنسبة لحقوق العمال في جميع الأحوال بمقتضى الفصلين 1241 و1242 من قانون العقود والالتزامات وكذا قواعد التوزيع بالمحاصة الفصول 504 إلى 510 من المسطرة المدنية يستفيد العمال من مبدأ الأولوية بخصوص مستحقاتهم المالية، باش تتوقع تصفية قضائية وكتكون تمويلات راه عندهم هما الأولوية بمقتضى هذه الفصول التي أشرت إليها على باقي الدائنين، وهنا أشير أيضا للمادة 382 من مدونة الشغل.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

ابغيت نوضح واحد الأمر هام جدا، لا يتعلق الأمر بالتمديد لتشغيل

خاصو يساهم من أجل أعمال حكامه جيدة وتدبير عقلاني ومستدام لهذا المورد المائي.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها في هذه الجلسة. ومنتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن، وموضوعه تداعيات قرار التصفية القضائية لشركة سامير، سيتولى الإجابة عنه بالنيابة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أثار قرار المحكمة التجارية بالدار البيضاء والقاضي بالتصفية القضائية لشركة لاسامير المختصة بتكرير النفط في المغرب أسئلة عديدة مرتبطة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لقرار التصفية القضائية.

من أجل ذلك نسائلكم حول تداعيات قرار التصفية القضائية لشركة لاسامير؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، أبلغ الاعتذار ديال السيد وزير الطاقة والمعادن لعدم التمكن وكلفي بالإجابة عليه في هذا السؤال.

أولا كما تفضلتم بالإشارة إليه المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 21 مارس 2016 أصدرت حكما يقضي بفتح مسطرة التصفية القضائية في مواجهة الشركة المغربية لصناعات التكرير لاسامير والإذن باستمرار نشاط الشركة لمدة 3 أشهر تحت إشراف السانديك وقاضي منتدب.

رغم ذلك تم تمديد مدة نشاط الشركة عدة مرات من أجل تمكين المستخدمين من تقاضي أجورهم في انتظار المآل ديال التصفية

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيد الوزير المحترم،

ما الجدوى من صدور القانون 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل في مقابل عدم إلزامية التأمين عن الأمراض المهنية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيدة المستشارة على تفضلكم بطرح هذا السؤال.

بطبيعة الحال أذكركم أنه قد تم إقرار إجبارية التأمين على الأمراض المهنية بمقتضى القانون رقم 18.01 بتاريخ 19 غشت 2002، وذلك بمناسبة تمديد إجبارية التأمين عن حوادث الشغل إلى المشغلين الخاضعين لنظام الضمان الاجتماعي، وتم التراجع عنه قانونيا عن هذه الإجبارية بمقتضى القانون رقم 06.03 الصادر بتاريخ 19 يونيو 2003، وذلك بالنظر إلى التحملات الاجتماعية الإضافية الملقاة على عاتق المشغلين، لأنه—كما تعلمون—التأمين عن الأخطار المهنية ليس تأمينا اجتماعيا كما هو متعارف عليه في أنظمة الحماية الاجتماعية، بل هو مسؤولية المشغل، بحيث يتحمل على إثرها جميع أقساط التأمين.

ورغم ذلك، نحن في الوزارة عاكفون على إعادة طرح هذا الملف على الطاولة ودراسته من جديد ودراسة الجدوى من إجبارية التأمين عن الأمراض المهنية وبتشاور مع المعنيين لكيفية العودة إلى الإلزامية ديال التأمين على المرض، لأن هذا طموح ديالنا جميعا.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

مع الأسف القانون 18.12 الخاص بحوادث الشغل والأمراض المهنية احتفظ بنفس فلسفة ظهير 1963 فيما يخص التعويضات، وخاصة التأمين التجاري بالنسبة للأمراض المهنية وحوادث الشغل،

المصفاة، المصفاة لا تشتغل، المواكن واقفين، المواكن واقفين. فقط هناك تمديد في التحمل ديال الأجور، وليس الأجور كاملة بل الرواتب الأساسية، التعويضات ما تبتقاضوهاش العمال وشحال من عامل؟ نتحدث عن آلاف العمال، آلاف الأسر، ونتحدث عن مدينة بكاملها، هذا أمر.

الأمر الثاني، علاش طرحنا السؤال وفعلنا الفصل 93 من الدستور اللي وارد فيه مبدأ التضامن الحكومي واخا احنا عارفين الوزير ما جايش، ولكن بغينا نفعلو هاذ الفصل من الدستور في إطار مبدأ التضامن الحكومي، علاش؟ لأنه اليوم هناك تطورات حول موضوع المصفاة ديال تكرير البترول في لاسامير، رقم واحد.

رقم جوج، دازت عشرين عام على الخصوصة ديال لاسامير، اليوم، 20 سنة عندنا مسافة زمنية كافية باش نديرو تقييم واش نجحنا في هاذ الخصوصة ولا كانت الصفقة فاشلة، في تقديري ربما الجميع سيقدر ذلك، صفقة بيع لا سامير للخواص، أولا، حولها شهادات وثانيا فاشلة بالتأكيد، ها الحصيلة ها النتائج، الآلاف من العمال اللي كيغانوا اليوم بل مدينة بكاملها منكوبة اجتماعيا واقتصاديا، شكون اللي استافد من هاذ الخصوصة؟

بغينا نطرحو هاذ السؤال بعد 20 عام بالضبط، فالقول بأن الأمر في يد القضاء صحيح، ولكن بموازاة الحكومة خاصها تدير مجهود، أش تديروا راه ما تديروا والو، خاصكم تقلبوا على الناس اللي غادي يشريو، شحال عندكم من عرض؟ عندكم 3، الضمانة راه بالغتوا فيها بزاف، 25 مليار علاش هاذ المبالغة في وضع الضمانة ديال 25 مليار على الناس اللي داروا طلب العروض باش يشريو؟ بغينا نعرفو الرأي العام بغينا يعرف معانا خاصة المأجورين العمال ديال لاسامير والساكنة ديال المحمدية باغين نعرفو علاش رفعتو الضمانة اللي عادة 3% رفعتوها 10% مبلغ كبير صعب، هي صحيح الأمر يتطلب ضمانة كافية لأنه هذه معلمة صناعية وطنية خاص الحفاظ عليها، ولما لا عودة الدولة لتشغيل هذه المصفاة بالبدايل الممكنة.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير انتهى الوقت للرد على التعقيب.

إذن نشكركم على مساهمتكم معنا.

ونواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارية المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيدة المستشارية.

أنا متفق معك فيما يتعلق بالوظيفة العمومية، هذه مسؤولية حكومية، ولكن فيما يتعلق بالقطاع الخاص أولا التشريع هو التشريع مسؤولية مشتركة بيننا وبينكم ماشي غير احنايا، حتى انتوما عندكم الإمكانية القيام بمبادرة تشريعية في هذا الاتجاه.

المسألة الثانية حينما يتعلق الأمر بالأطراف الثلاثة راه التشريع الاجتماعي خاصو يتبنى على حوار اجتماعي وهذا أحد مكونات أو أحد المحاور الحوار الاجتماعي، ولكن رغم ذلك أعيد وأكد أننا في الوزارة عاكفون على النظر في هذا الموضوع، لكي نحين الإطار التشريعي للأمراض المهنية ونعمل على ملاءمته مع الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا المجال ونعمل بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية بحكم الاختصاصات المسندة لها في مجال مراقبة عملية التأمينات التي تباشرها مقاولات التأمين.

نحن عاكفون مع الوزارة ديال المالية على دراسة للجدوى حول إجبارية التأمين على الأمراض المهنية، وانطلاقا من نتائج وتوصيات ديال هاذ الدراسة غادي نعاود النظر في الظهير الذي أشرتم إليه، كما وقع تغييره وتتميمه المتعلق بالأمراض المهنية.

شكرا السيدة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكر السيد الوزير على مساهمته معنا، مازال، آه اسمح لي كايين مازال السؤال، اسمح لي. السؤال الثاني موضوعه على الإستراتيجية الوطنية للتشغيل في أفق 2025، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

المحور الثالث من البرنامج الحكومي 2017-2021 جا بواحد الإجراء للنهوض بالتشغيل، ألا وهو تفعيل برنامج التشغيل 2025، هاذ البرنامج

وما يعاب عليه أكثر هو عدم تنظيمه للأمراض المهنية واكتفى بالإحالة إلى ظهير 43، حيث أن الجانب القانوني لزال تعتربه عدة نواقص.

إن العمال والعاملات وذوي الحقوق في الحالات التي يصاب فيها العامل والعاملة بمرض مهني قد يفضي أحيانا إلى الموت بسبب ظروف العمل التي يشتغل فيها يجدون تعقيدات في إجراءات إثبات الضرر الناجم عن هذا المرض وتحديد المسؤوليات، أضف إلى ذلك ضبابية المعايير.

كل هذا يجعل من قانون 18.12 يستبعد التعويض عن المرض المهني الناجم عن أخطار معروفة في لائحة الأمراض المهنية المحدد والمحدودة كالتي تسببها بعض المعادن والمواد الخطيرة التي يتعرض لها عمال البناء والمختبرات كأضرار الحريير الصخري والجمرة الخبيثة واللانحة طويلة، السيد الوزير، وخير دليل على ذلك ما تعيشه محاكمنا في قضايا التعويض عن الأمراض المهنية والحالات عديدة، السيد الوزير.

وفي هذا الباب، السيد الوزير، نرى أن الحكومة مطالبة بالزيادة في الإيرادات لتدارك الحيف الذي لحق ضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية، مطالبة كذلك بفرض إجبارية التأمين والسلامة في المعامل والمقاولات وفرض طب الشغل وتوفير الإمكانات في مجال الفحص وتشخيص الأمراض المهنية، مما يتطلب سياسة الالتقائية بين وزارة الشغل والصحة والعدل لتقرير الحماية الاجتماعية للعمال والعاملات لما قد يتعرضون له من أمراض مهنية وحوادث شغل.

أذكركم، السيد الوزير، بغياب نص يلزم المقاولات المشغلة بالتأمين عن الأمراض المهنية، عكس ما كان منصوص عليه في ظهير 63 والذي كان ينص على التزام المشغل بالتأمين عن الحوادث والأمراض المهنية معا.

وما نسجله في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن قانون 18.12 ترك مسألة التعويض عن الأمراض المهنية اختيارية رغم أن هناك تعهد من طرف وزير التشغيل السابق خلال مناقشته في البرلمان بإخراج قانون خاص بالأمراض المهنية.

وتطبيقا، السيد الوزير، لمقتضيات الفصل 110 من الدستور ومن الالتزامات الدولية التي صادق عليها المغرب كاتفاقية 187 المتعلقة بالإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيين، ومن منطلق تحقيق العدالة والإنصاف وتوفير حماية أكثر للطبقة العاملة، نرى في الاتحاد المغربي للشغل أنه أصبح من الضروري إصدار قانون خاص بالأمراض المهنية-سيدتي رجاء-ليس فقط بالنسبة للقطاع الخاص بل وحتى بالنسبة لقطاع الوظيفة العمومية الذي يفتقر هو الآخر لمثل هذا التشريع والعمل على تعديل التشريعات المهنية ومن ضمنها القانون 18.12.

وشكرا.

المسألة الأخرى، إذا تأملت، كما قلت، فبالنسبة للخطة الزمنية لتفعيل هاذ المخطط الوطني، كإين واحد اللحظة اللي هي إعادة تقييم وتحيين الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

أنا نتمنى يكونوا الإخوان عندهم نسخة، إلى ما كانش عندهم نسخة نصيفط لكم نسخة ديال المخطط، وفيها في البرمجة الزمنية واحد المحطة اللي هي المحطة ديال إعادة تحيين الإستراتيجية، لأن كل إستراتيجية هي كتوضع رؤية وكتوضع توجهات إستراتيجية، ولكن البرنامج الحكومي كيتكلم على تدابير وكيتركلم على برامج. شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الوزير.

احنا اليوم - إلى اسمحتي - كنتكلمو على الحكامة، أنت تكلمتي بأنه كإين تنزيل دابا في الجهات، هذا المفروض حاجة مزبانة نتخدمو، ولكن السيد الوزير كيفاش كيمكن نوضو نديرو التنزيل إستراتيجية اللي مازال ما تدارتش ليها خطة عمل ولا تبدلت وجا فيها مخطط في بلاصة إستراتيجية وتنزلوها قبل ما نديرو مخطط.

احنا بعد ما فهمناش، إلى يمكن نقول واحد الكلمة، السيد الوزير، هو أنه راه النجاعة في هاذ الشئ ديال تنزيل المخططات ولا كيف تنسميوها احنا عجلة الجودة كيف تنسى، تيقول لك خاص تكون إستراتيجية وتكون التنزيل ديالها وتكون التقييم ديالها ومن بعد تكون المخرجات نعاود ندير إستراتيجية وهاذ الشئ باش تنحسنو احنا، إلى خلينا الإستراتيجية ونضنا درنا مخطط ومن بعد ذاك الشئ درنا التنزيل الجهوي يعني راه ما باقي تنعرفوراسنا فين، أما هاذ الشئ راه كله عندنا.

لهذا اليوم السؤال ديالنا اليوم السيد الوزير كان واضح، الحكامة راه كنعنظوا احنا مع الخطاب ديال سيدنا الله ينصرو ديال 13 أكتوبر زاد تكلم على هاذ الشئ قال لك خاص خطة جديدة اللي يمكن لنا يكون فيها حكامة أكثر ويكون فيها دقة أكثر ويكون فيها النجاعة أكثر.

وثانيا، السيد الوزير، كإين المشاركة والإشراك، احنا ما شركوناش كيفاش غادي يمكن واحد الناس اللي هما غادي يديرو التنزيل تشاركهم غير في التنفيذ ما تشاركهمش في بلورة هاذ المخطط.

احنا ما كانش في راسنا لأنه اللي معروف هو أنه إلى كانت الإشراك تيكون الانخراط ديال هذوك الناس في القطاعات مجموعين في المديرية كاملين، وملي تيكون الانخراط تتكون نتيجة وتتكون الجودة وهذا هو علاش تنعثنو اليوم بغيت مقارنة تشاركية نكونوا فيها في جميع

كما عرفتو السيد الوزير استنزف وقتا كبيرا وأموالا كثيرة باش ينتجز، وشاركنا فيه وكانت الانتظارات كبيرة باش يخرج لأنه فيه واحد الأمور مهمة، ولو أن الكونفدرالية كان عندها شي بعض التحفظات، ولكن احنا كنا نتناظروه، وكان السيد رئيس الحكومة فاش جاء وأعلن على البرنامج الحكومي تعهد بالإنزال ديالو.

احنا تفاجأنا، السيد الوزير، في 21 سبتمبر 2017 ببلاغ ديال مجلس الحكومة، تيقول بأنه هناك مخطط وطني للتشغيل، هاذ المخطط الوطني للتشغيل تم الاعتماد ديالو في اللجنة بين وزارية في غشت 2017، بدون إشراك الفاعلين اللي تمهمهم الأمر اللي هما المشغلين، وتنظن كذلك بإلغاء هاذ الإستراتيجية 2025 اللي كان تعهد السيد رئيس الحكومة باش يفعلها.

السؤال السيد الوزير، واش هاذ المخطط فعلا غادي يجي باش يلغي هاذيك الإستراتيجية أولا نفهمو المسألة أش فيها؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار.

كيف يمكن لمخطط أن يلغي إستراتيجية وهما من مستويين مختلفين؟

إذن ليس صحيحا، الإقرار ديال المخطط الوطني لا يعني التخلي على الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، بل إنه قد تم الاستلهايم بهذه الإستراتيجية والدعامات الأساسية ديالها في وضع التوجهات ديال المخطط الوطني، المخطط الوطني تيندرج في الزمن الحكومي، والإستراتيجية تتجاوز الزمن الحكومي لأنها كانت تدارت في الأفق ديال 2025، هذه هي المسألة الأولى.

القضية الثانية عدد من البرامج التي جرى تفعيلها قبل المخطط الوطني للتشغيل ويجري تفعيلها إلى الآن هي مستلهمة من الإستراتيجية الوطنية قبل أن يكون المخطط الوطني للتشغيل، وبالتالي مثلا نعطيك مثال عدد من البرامج اللي تدارت في إطار مع الجهات في إطار الحكومة السابقة ويتم استكمالها اليوم في إطار الحكومة الحالية مثلما هو الشأن بالنسبة للبرامج ديال التشغيل اللي مندمجة في إطار النموذج التنموي ديال الأقاليم الجنوبية هي مستلهمة عوض التنزيل ديال واحد البعد جهوي الذي جاءت به الإستراتيجية الوطنية للتشغيل.

ثم ثانيا البرنامج الحكومي تينبني الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، وفي إطار تفعيل ديالها يعني تم إحداث اللجنة الوزارية ديال التشغيل.

بعد سنوات من اعتماد المغرب للتوقيت المستمر بالتأكيد من الحكومة على نتائجها الإيجابية على الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال توفير الاستهلاك الطاقة والعلاقة مع الشركاء الاقتصاديين بأوروبا.

السيد الوزير المحترم، ما هو تقييمكم لهذا الإجراء، وما مدى نجاعة تطبيقه؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا.

السؤال الذي تفضلتوبه حول تقييم اعتماد التوقيت المستمر فعلا يخص مسألة التقييم التي هي أصبحت أساسية بالنسبة للسياسات العمومية، قبل ذلك نذكر السيد والسادة المستشارين واضعي السؤال، أن هذا من القرارات الأساسية التي اتخذت في الإدارة المغربية بناء على دراسات، راه كايين دراسات الجدوى وكانت مشاورات مع شركاء اقتصاديين واجتماعيين، وهاد الشي خذا سنوات حتى ل2005 عاد اتخاذ القرار ديال اعتماد التوقيت المستمر في الإدارات ديال الدولة وفي الجماعات المحلية.

وبالتالي أنه بعض الصعوبات في التلاؤم مع هاد التوقيت، أجريت دراستين حول اعتماد هاد التوقيت في 2006 وفي 2016، متباعدين زمنا والمدة كافية، وهاد الدراستين أكدوا واحد المنحى ديال التوجه ديال الفاعلين الأساسيين التي هما شملتهم الدراسة التي هما المواطنين والمرتفقين والموظفين، والاتجاه العام إلى درجة أنه كايين معدل ديال 62% اعتبروا بأن التوقيت المستمر إيجابي، واحد 42% اعتبروا بأن طواير الانتظار في المكاتب الأمامية انخفض خصوصا في المدة الصباحية، و52% اعتبروا بأن الخدمة العمومية مضمونة ومتواصلة حتى في الأوقات ديال تناول وجبة الغداء، يعني قبل الزوال وبعد الزوال.

إذن، فالاتجاه العام حتى بالنسبة للموظفين كايينة إحصائيات وبالنسبة للمستثمرين بصفة عامة، كذلك يمكن نعتد على الإحصائيات التي صدرتها وزارة الطاقة والمعادن، من الناحية كما ورد في السؤال ديالكم، يعني جميع الإحصائيات والمؤشرات تؤكد على إنجاز واحد الاقتصاد مهم في استهلاك الطاقة باعتماد هاد التوقيت المستمر.

ويمكن نقول لك إجمالا، بأن المغاربة على غرار كافة دول البحر الأبيض المتوسط، اندمجوا في هاد النظام وتلاءموا معه، وبالتالي فهو يعني توقيت إيجابي، لكن الإدارة مع ذلك يمكن نعلن عليها الآن أنها تعتمز

المراحل ديالها ماثي حتى لآخر، لأنه تنوصلوا احنا بواحد العدد ديال الأمور التي هي أحيكت وتصوبت في بلايصها ما تنكروش أنها تقدر تكون مزيانة، ولكن راه ما داخلش في الإطار اللي معقول اللي تيبان لنا احنا غادي يعطي الجودة.

شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا مع السيد المستشار أنه أي إستراتيجية أو برنامج حكومي تيخصو الحكامة، تنأكد لك بأن الحكامة في هاد المرة هذي إن شاء الله متوفرة لأنه اليوم عندنا لجنة وزارية وعندنا واحد للجنة ديال التتبع التي هي كتهيء الأعمال ديالها وعندنا لجان موضوعاتية التي مشغلة الآن، التي كتحضرها في كل قطاعات وخدمات الآن على وضع برنامج ديال الأولويات—أنا جايك—على برنامج ديال الأولويات وغادي يكون عندنا مخطط تنفيذي خلال نهاية السنة إن شاء الله غنعرفو أشنو هي الأمور التي غنديرو هاد السنة والسنة في خلال الأربع سنوات القادمة إن شاء الله.

فيما يتعلق بالإشراك، أولا كايينة مقارنة تشاركية ما بين القطاعات الحكومية ما بيننا وبين الجهات لأنه البعد الجهوي أساسي، ولكن في إطار هذا قبل ما نطلقوا هاد المخطط راه احنا طلقنا واحد التشاور عمومي في الموقع ديال الوزارة وجاتنا بزاف ديال المساهمات، وكما تعلمون قريبا إن شاء الله ربما غادي يكون لنا معكم واحد الجلسة التي فيها..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نشكرك على مساهمتكم، حيث عندنا جلسة مع السيد رئيس الحكومة مور هاد الجلسة. إذن خاص نطبقو الوقت.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه تقييم التوقيت المستمر المعتمد ببلادنا منذ سنوات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

إجراء دراسة أخرى، لأنه هاذ التقييم وهاذ الاحتياطات ضرورية لكي يعني كتكون عندنا نظرة إيجابية حول الأثر الفعلي ديال هاذ التوقيت.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أباحنيني:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

وأعتقد أنه يصعب في هذا الوقت الوجيز المخصص لكم للإجابة على هذا السؤال، على اعتبار أن الوقت لا يكفي، ولكن سنعمل في إطار الفريق على استدعائكم إلى اللجنة المختصة لمناقشة موضوع تقييم أداء التوقيت المستمر، إلا أنه يتبين لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار، الذي كنا من السباقين للمطالبة بإقرار هذا النظام لما له من آثار إيجابية والفعال على غرار الدول التي اعتمدته، والتي نجحت إلى حدود الآن في تحسين أداء مرافقها العمومية.

السيد الوزير،

في بلادنا مع الأسف نجد أن المواطن المغربي غير راض عن أداء هذا التوقيت خصوصا في مرافق القرب، مؤكداً أن انطباع المواطنين والمواطن يبقى بالنسبة إلينا الوسيلة الوحيدة للحكم على هذا النظام، حيث نجده ساخطا على أداء مرافق الدولة، وهو الانطباع السائد لدينا جميعا، ولعل الخطب الملكية الأخيرة التي انتقدت بشكل لاذع أداء الإدارة المغربية التي أصبحت ضعيفة بل أكثر من ذلك تعرقل وثيرة إنجاح المشاريع ومختلف الاستراتيجيات الوطنية، وتسيء إلى التدبير العام، وبالتالي تعيق التنمية في البلاد، لذلك فإن عملية تشخيص لا تكفي بل علينا التفكير في إيجاد الحلول لتحقيق نجاعة أداء المرافق العمومية وتحسين أدائها، لأنه في غياب الانضباط وضعف المراقبة وغياب عنصر الزجر أدى إلى عدم الاكتراث بأهمية الوقت والزمن بشكل عام الذي أصبح السومة الغالبة التي نعشها.

فإننا نؤكد داخل التجمع الوطني للأحرار أننا لن نرتقي بمستوى أداء مرافقنا العمومية في غياب الضمير المهني والإحساس بمستوى المسؤولية

وهو في وضعنا في أفق تهيئ نموذجنا التنموي الجديد.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال الإدارة ملي تهيئ ما تفتح حتى إلى 11 وبالتالي الموظفين تيمشيو مع الواحدة، بل الأكثر من ذلك يوم الجمعة كأنه يوم عطلة تتهيئ للإدارة تتلقى الإدارة ما فيها أحد، الجمعة وكأنه أصبح يوم عطلة كالسبت والأحد، إذن إلى كان الموظف لا بد له يمشي يتغذى أنذاك اللهم نرجعو للوقت الي كان عندنا من قبل.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

جوج ديال النقط للتفاعل مع هاذ التعقيب.

أولا أحنا كمسؤولين سواء كنا ممثلين ديال الأمة أو مسؤولين على تدبير الشأن العام، نحتاطوا كثيرا قبل أن نقول أن المواطن راض أو غير راض، أحنا تنبيناوا القرارات بناء على دراسات لأنه الاستطلاع واستنتاج الرأي راه علم (C'est un savoir)، واش المواطن راض أو لا ما راض، هذه خصها دراسة.

ثانيا، وهو هذا الأمر أجبك عنه في عدة مناسبات، هناك نوع من الخلط ما بين انعدام الضمير المهني وانعدام الانضباط في مواقيت الالتحاق والانصراف للمكاتب وما بين التوقيت المستمر، هذا لا علاقة له بالتوقيت المستمر، هذا خاص إجراءات زجرية أخرى لا علاقة لها بالتوقيت المستمر، يمكن لك تشوف نهار الجمعة الناس.. من 11 حتى نهار الاثنين، خصك تعرف اعلاش.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، اسمح لي انتهى الوقت، نشكرك على مساهمتكم، وشكرا لمساهمتمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الحادية والعشرين بعد المائة**التاريخ:** الثلاثاء 25 صفر 1439 هـ (14 نوفمبر 2017م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.**التوقيت:** ثلاث ساعات، إبتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة لرئيس الحكومة، حول موضوعين:**الموضوع الأول:** يتعلق بسياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية.**الموضوع الثاني:** يتعلق بسياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.**المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوعين جرى الاتفاق عليهما على مستوى ندوة الرؤساء.

الموضوع الأول: يتعلق بسياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية.**الموضوع الثاني:** يتعلق بسياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.

وإذا سمحتم، نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول وعددها سبعة أسئلة، ولكن قبل ذلك ولأنني أعرف أنكم جميعكم ككل المغاربة في الداخل والخارج تغمركم مشاعر الفرح والاعتزاز بتأهل المنتخب الوطني إلى تصفيات كأس العالم، فإنني أريد باسمكم جميعاً باش ميكررش هاذ الكلام كثيراً، أن نتوجه بهنئة للمنتخب الوطني ومن خلاله للشعب المغربي، وأن نحكي بحرارة الشباب المغاربة من فريقنا الوطني وكل الهيئات التي ساهمت قليلاً أو كثيراً في إحراز هذا الانتصار

الكبير، ومزيداً من الانتصارات القادمة إن شاء الله.

أريد كذلك أن أرحب بوفد يحل بيننا من منتخبي وأطر برلمانية من الدول الشقيقة الثلاثة، فلسطين والإمارات العربية المتحدة والبحرين.

أرحب كذلك بالبراعم أطفال وشباب ومن أطهرهم المرافقة لهم الذين يزورون المجلس.

فإذن على بركة الله أفتح باب التدخلات بالنسبة للمحور الأول، ووفق الترتيب المتوافق عليه، أتشرف بإعطاء الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة،

نعالج اليوم مشكل من أهم وأخطر المشاكل المرتبطة بالاستثمار في بلادنا، وكذلك إشكالية الأراضي السلالية، حيث يتكبد الاقتصاد الوطني خسائر كبيرة جراء عدم دمج هذه الأراضي في مسلسل التنمية والاستفادة من هذا الرصيد العقاري الهائل لتحريك عجلة الاقتصاد، مع إيجاد صيغ لتمليك هذه الأراضي لأصحابها.

ومن هذا المنطلق، نسألكم، السيد رئيس الحكومة، ما هي الإجراءات المستعجلة التي تنوي الحكومة اتخاذها لحل هذه المعضلة بصفة نهائية؟

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

في نفس الموضوع فريق الأصالة والمعاصرة عندو سؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسألكم حول استراتيجية الحكومة لتسخير العقار لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكراً.

السيد الرئيس:

أعطي الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعرف مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار وتديير الأراضي السلالية وأراضي الجموع ونزع الملكية مجموعة من الإشكالات، لذا نسألكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها أو تعتزمون اتخاذها من أجل تجاوز هذه الإشكالات.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الإخوان الحضور،

تشكل تعبئة العقار بمختلف أنواعه محركا أساسيا لجلب الاستثمار وخلق الثروة، إلا أنه يشكل في نفس الوقت عائقا لبلوغ هذه الأهداف، لاسيما ما يعرفه ملك الدولة الخاص وكذا الأراضي السلالية والجموع ونزع الملكية من مشاكل.

أولا، ما هي إستراتيجيات الحكومة لمعالجة الإختلالات المرتبطة بتعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار؟

ثانيا، ما هو تصوركم لمعالجة الإشكالات المتعلقة بالأراضي السلالية والجموع ونزع الملكية؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد اقترحنا في فريق التجمع الوطني للأحرار مناقشة أراضي الجموع اقتناعا منا بأنه حان الوقت لإحداث رجة كبيرة في سياسة تديير هذه الأراضي التي أصبحت اليوم مثار مشاكل متعددة، أثارت الصراعات حولها ما بين ذوي الحقوق من جهة وما بين ذوي الحقوق والإدارة من جهة أخرى، الشيء الذي جعل محاكمنا الوطنية بمختلف درجاتها غارقة في هذه القضايا، أصبح معها مجلس الوصاية عاجزا اليوم عن أداء دوره ووظيفته، ولم يستطع فك الخلافات التي لا تنتهي بين ذوي الحقوق والإدارة، ولعل أبرز مثال على هذا في هذا الإطار إقليمي تنغير وتاوريرت.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم يعد من المقبول اليوم أن يبقى حوالي 12 مليون هكتار واقفة وجامدة في حين أن بلادنا اليوم في حاجة ماسة إلى تعبئة العقار العمومي لمواجهة تحديات الاستثمار العمومي، باعتباره أولى أولويات الإقلاع الاقتصادي المرتكز على خلق الثروة، ثم لم يعد مقبولا كذلك أن نستمر في تديير هذه الأراضي بهذا الشكل البطيء الذي أبان عن محدوديته في معالجة الإشكاليات المطروحة حول موضوع هذه الأراضي.

ونحن في أمس الحاجة اليوم إلى توفير سكن لائق، لم يعد مقبولا أن تبقى على هذه الوضعية والقطاع الفلاحي في مختلف الأقاليم يحتاج إلى هذا النوع من العقار لتوسيع مختلف نشاطاته لمواصلة إنجازات المخطط الأخضر.

لم يعد مقبولا، السيد رئيس الحكومة، أن نبقى على وضعية جمود هذه الأراضي ومخطط التسريع الصناعي يحتاج إلى العقار من أجل إنجاز الاتفاقيات لخلق مناطق صناعية حرة، خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة لخلق الرواج الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

تعبئة هذا العقار لمواصلة إنجاز مختلف الإستراتيجيات الوطنية أولوية ضرورية لتسريع وتيرة إنجازها، لذلك نسألكم: إلى متى ستبقى أراضي الجموع على وضعية الجمود؟ وما أنتم فاعلون لإشراكها في إنجاز مختلف الإستراتيجيات الوطنية التي تحتاج إلى تعبئة جماعية ونفس جديد لتوطئها توطئنا متوازنا بين مختلف الجهات؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة ما قبل الأخيرة في هذا المحور للفريق الاشتراكي المحترم،
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الفريق الاشتراكي يسألكم عن سياسة الحكومة في مجال تعبئة
الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضل
السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين،

السيد الرئيس،

هاذي أكثر من 30 عام وأنا نسمع أن كايين هناك إجراءات باش تحل
هاذ المسألة ديال الأراضي السلالية وأراضي الجموع، ولازلنا لحد الآن
نتنظر الحل النهائي لهاذ المعضلة هاذي.

السيد الرئيس،

أنتم طبيب والافتحاص هي من المؤهلات اللي عندكم، ابغينا نعرفو
اليوم أشنوا العقاقير الهادفة اللي عندك باش هاذ المسألة هاذي نفضلو
فيها بصفة نهائية مستقبلا؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

تفضل السيد الرئيس لتوضيح ما أعدته الحكومة من عقاقير،
تتمنى تكون (les antibiotiques) هاذ المرة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
وأله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أشكر الفرق المحترمة على طرح الأسئلة المتعلقة بسياسة
الحكومة في مجال مرتبط بموضوع حيوي، هاذ الموضوع الحيوي عرف
مشاكل مزمنة، وفي الحقيقة ماشي فقط منذ 32 سنة كما قال السيد
المستشار، بل منذ الاستقلال، وهاذ المشكل ديال العقار والسياسة
العقارية مزم من طرح إشكالات عديدة وأيضا احنا عارفين بأن وجود
تعدد أنواع الأرصدة العقارية، بأن عدم وضوح القوانين والمقتضيات
القانونية وأيضا عدد من العوامل الأخرى أدى إلى أنه كانت هناك في
فترات معينة، عملية استيلاء غير مشروعة على أنواع من هذه العقارات
ابحال الأراضي السلالية، ابحال حتى الأراضي ديال ملك الدولة، وأن
هاذ الاستيلاء أو أن بعض الجهات أو بعض اللوبيات أو بعض الأشخاص
أكلوا وشربوا من هذه الأراضي طيلة هذه العقود.

دبا إلى كان هاذ الموضوع مزم من 32 سنة، ما كاينش عقار اللي غادي
يحل كلشي في 32 يوم، هي تحتاج إلى نفس على مدى متوسط، ولكن
أريد أن أؤكد بأن الحكومة عندها الإرادة القوية باش تساهم في حل
هذه الإشكالات.

في البداية، لابد أن أتطرق، أن أقول بأن هاذ المشكل ديال العقار هو
مشكل أفقي، عندو طابع أفقي، لأن المتدخلين فيه متعددين، مرتبط
بمختلف مجالات النشاط البشري الاقتصادي والاجتماعي والإنساني،
الحركة ديال السكان وغيرو، وبالتالي فيخص تكون فيه تدخلات اللي
هي أفقية، كتدخل فيه جميع أجهزة الدولة وجميع القطاعات.

ولابد أن أشير هنا إلى أنه على الرغم من هاذ الطابع المزم، اللي أشار
إليه السيد المستشار، ديال هاذ المشكل، عقدت أول مناظرة وطنية،
أول مناظرة وطنية حول سياسة العقار لم تعقد إلا سنة 2015، 8 و9
دجنبر 2015، وهي المناظرة التي عقدت تحت الرعاية السامية لجلالة
الملك حفظه الله، وحظيت بتوجيه رسالة سامية إلى المشاركين فيها،
شكلت خارطة الطريق لإصلاح شامل لنظام العقار في إطار السياسة
واضحة المعالم، تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد، القانونية
والمؤسسية والتنظيمية والإجرائية العملية، وغيرها.

ومن بين هذه التوجهات الواردة في الرسالة الملكية من بينها:

أولا، اعتبار الطابع الأفقي لقطاع العقار الذي يجعل من الإكراهات

الإجراء الثاني هو إعداد الإستراتيجية الوطنية العقارية وإعداد مخطط عمل لتنفيذها، فبالموازاة مع تفعيل هذه اللجنة الوزارية فإن العمل منصب حاليا على إعداد 3 أو 4 أمور:

أولا، إطلاق حوار وطني، بطبيعة الحال ما غادي يكون حوار موسع ولكن حوار لإتمام أشغال المناظرة، اللي غادي يبني على المناظرة وغادي يتفتح هاذ الحوار الوطني غادي يكون جهوي بالخصوص:

ثم بالتوازي معه غادي توضع الإستراتيجية الوطنية للعقار ويوضع معه نخطط عمل لتنفيذها، هذا المشروع الذي بدأ التنفيذ ديالوسيتم تنفيذه بشراكة مع هيئة تحدي الألفية الأمريكية في إطار ميثاق التعاون الموقع مع الحكومة المغربية بتاريخ 30 نونبر 2015 والذي ستمنح بموجبه الهيئة للمغرب مبلغ 450 مليون دولار ستوجه لتمويل برامج يشتمل على مشروعين اثنين، من ضمنهما مشروع إنتاجية العقار، إنتاجية العقار غادي توجه له 170 مليون دولار، وستشرف وكالة حساب تحدي الألفية المغرب، يعني الوكالة المغربية لتحدي الألفية، الطرف المغربي اللي فيه كل المغاربة وكبرأس إطار مغربي باعتبارها مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ برنامج التعاون المذكور، ستشرف على هذا الحوار وعلى مخرجاته، وذلك وفق منهجية تشاركية وتشاورية، سيتم تنظيم مناظرات جهوية، كما قلنا، على مدى ستة أشهر في إطار التشاور مع مختلف الفاعلين والمتدخلين على مستوى كل جهة، سواء كانوا عموميين أو خواص أو مجتمع مدني، في أفق بلورة الإستراتيجية العقارية الوطنية ومخطط تنفيذها.

إذن هذا هو المحور الثاني الذي سيتم إذن الشروع فيه بالموازاة مع اللجنة بين الوزارية اللي هي غادي توازي هاذ المحور الثاني، وللإشارة فقد تم الإعلان عن طلب العروض المتعلقة باختيار مكتب الدراسات الذي سيعهد إليه تقديم الدعم التقني والدعم اللوجستيكي اللازم لمواكبة هاذ الحوار الوطني حول السياسة العقارية للدولة وإعداد إستراتيجية عقارية وطنية ومخطط تنفيذها، هذا من حيث المنظور العام للسياسة العقارية.

ثانيا، لأن غادي نجي مع الأسئلة واحد، واحد، ثانيا، هاذ القضية تعبئة الرصيد العقاري للدولة للاستثمار، هذا فعلا من بين الأمور اللي مهمة، عندنا رصيد عقاري مهم، كما قال الإخوان، صحيح وكنحتاجوه في الاستثمار، ولذلك كان هناك اهتمام كبير بتوفير الوعاء العقاري اللازم لمختلف المشاريع الاستثمارية بمختلف المجالات، سواء في الفلاحة، الصناعة، السياحة، في مجال الخدمات وغيرها، وهذا كنعرفوا بأنه يعد هاجس أساسي بالنسبة للمستثمرين لأسباب عديدة، لذلك انطلقت الخطة ديال الجهات المعنية في الحكومة في محاور:

المحور الأول، هو تعبئة الملك الخاص للدولة لدعم الاستثمار، فالملك الخاص للدولة يسهم بشكل فاعل في الاستثمار بمختلف جهات المملكة عن طريق تعبئة الأراضي اللازمة لفائدة المستثمرين من القطاع

والرهانات التي تواجهه أمرا مشترك بين مختلف المتدخلين والفاعلين؛ ثانيا، ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية، شمولية وواضحة المعالم، لتثمين العقار بإدماجه في التنمية.

ثالثا، اعتماد الآليات الملائمة لعقلنة تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين لتدبير قطاع العقار.

رابعا، مواكبة السياسة العقارية للدولة بالتقييم المستمر للاختيارات المتبعة من قبل الدولة في مجال تدبير العقار، بهدف قياس أثارها على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية وغيرها.

وفي إطار تفعيل توصيات هذه المناظرة الوطنية الهامة، تم اتخاذ جملة من الإجراءات العملية هي التي دمجناها في البرنامج الحكومي وهي التي نشغل عليها اليوم.

أولا، تشكيل وتفعيل اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية، هذه اللجنة أحدثت بمرسوم في 24 ماي 2016، وهي آلية مؤسساتية هامة لتنسيق تدخلات مختلف القطاعات باش تولى عندنا سياسة مندمجة في العقار، وهاذ اللجان بين وزارية أو اللجان الوزارية هي من الآليات الفاعلة اللي كتمكن تكون عندنا سياسات مندمجة وتدخلات أيضا منسقة.

طيب هاذ اللجنة بين الوزارية، عهد إليها، تتسعى اللجنة الوزارية الدائمة للسياسة العقارية، مع مراعاة طبيعة الحال الصلاحيات المسندة للقطاعات المعنية، جملة من الاقتراحات من بينها:

- اقتراح التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة في مجال العقار وعلى الحكومة:

- تنسيق تدخلات القطاعات العمومية للتداول بشأن التدابير التشريعية والتنظيمية والإجرائية وغيرها التي تعترم الحكومة اتخاذها في هذا المجال، في مجال إصلاح السياسة العمومية في المجال العقاري.

وقد تم الشروع الفعلي في تفعيل هذه اللجنة، لأن اللجنة كين اللجنة الوزارية على مستوى الوزارة، كين أيضا كتابة هذه اللجنة فيما الممثلين ديال جميع الوزارات المعنية والقطاعات، عقدت الاجتماع الأول، الاجتماع الثاني ستعقد في الأسبوعين المقبلين تقريبا في أفق عقد اللجنة بين الوزارية على مستوى الوزراء قبل نهاية هذه السنة، والذي هو يعقد تحت رئاسة رئيس الحكومة.

هاذ اللجنة الوزارية في حد ذاتها إنجاز، لأن هي غادي تواكب وضع السياسة العقارية وغادي تواكب تنفيذ هذه السياسة العقارية وغادي تواكب التنسيق الذي هو من بين أهم العوائق ديال هاذ المشكل، الفلاحة تتدخل بطريقة، التعمير يتدخل بطريقة، والإسكان يتدخل بطريقة، التجارة والصناعة في المناطق الصناعية أو غيرها تتدخل بطريقة، وهكذا، الآن خاص تكون عندنا واحد الطريقة ديال التدخل اللي هي فيها انسجام والتقائية، هذه الأولى.

من دعم مبادرات خاصة أو عمومية تشجع على اعتماد نموذج جديد لحكامه المناطق الصناعية، غايته الاستجابة للطلب الذي يوجهه المستثمرون.

ثالثا، تم إحداث مركز الخبرة لتطوير العقار الصناعي، والذي سيكون مدعوا لدعم الحكومة في تنزيل هذه المقاربة الجديدة وخاصة من خلال:

أولا، إعداد قانون جديد حول المناطق الصناعية، وهذا القانون الجديد والذي تكلفت وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بمواكبة مركز الخبرة بإعداده، غادي يكون هو الي غيمكنا في المستقبل باش نتدخلو حتى باش نستردو هاذ العقارات الي ما وفاوش أصحابها بإنشاء الاستثمارات وخلوها إما للمضاربة أو لأهداف أخرى غير صناعية، إذن هذا إعداد قانون جديد، وهذا القانون راه بدا الإعداد ديالو وتتمناويكمل في الفترات المقبلة؛

ثانيا، مواكبة وزارة التجارة والصناعة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لإنجاز دراسة وطنية للطلب حول العقار الصناعي، وبالتالي نينيو عليه إعداد إستراتيجية وطنية حول المناطق الصناعية، إلى حد الآن ما كتكونش دراسات وطنية عميقة اللي بها كنديرو المناطق الصناعية، كانت اشوية دراسات مبتدئة وكانت اشوية تحت الطلب، الضغوط، واحد الجهة كيجيو البرلمانين كيطالبوا للناس أو الجماعات كنديرو منطقة صناعية، اليوم عندما عدد من المناطق الصناعية فارغة، دابا غادي تدار دراسة عميقة ودراسة وطنية حول الطلب ديال المناطق الصناعية، لأن الطلب خاصو يجي من المستثمرين، إلى ما عندكش المستثمرين ديال شي جهة المنطقة الصناعية واحد الاستثمار الي ما غاديش يكون مؤدي إلى النتيجة، إذن خاص دراسة فهاذ المجال الي غادي يؤثر على إستراتيجية بعيدة المدى فيما يخص برمجة المناطق الصناعية؛

ثالثا، تعزيز قدرات وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في مجال تطوير المناطق الصناعية، وكذا قدرات الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل السلطات المحلية؛

وأخيرا، رابعا، تعميم الممارسات الفضلى في مجال تطوير المناطق الصناعية، وهو الذي يعني الحكامة الجيدة، وذلك كما قلنا غيبدا في مناطق صناعية معينة على أساس التجربة، ثم ستعمم بعد ذلك.

هاذي هي إذن الخطة الموجودة الجديدة في إطار هاذ تحدي الألفية واللي ابدات، وإن شاء الله ونتمنى أن تجد التأثيرات ديالها في المدى المنظور.

سأنتقل فورا إلى سياسة الدولة في معالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية وأراضي الجموع.

أنتم تعرفون بأن الأراضي السلالية وأراضي الجموع هذا من بين

العام والخاص لتمكينهم من مشاريع تهدف إلى خلق الثروات وإحداث فرص الشغل.

وكما هو معلوم تخضع عملية تفويت أراضي الملك الخاص للدولة لمقتضيات المرسوم المؤرخ في 5 مارس 2002 والمغير والمتمم بالمرسوم الملكي بتاريخ 1967 بسن النظام العام للمحاسبة العمومية، كما وقع تغييره وتتميمه، والذي تم اتخاذه تطبيقا لمقتضيات الرسالة الملكية السامية بتاريخ 9 يناير 2002 الموجهة إلى الوزير الأول آنذاك، في موضوع "التدبير اللامتمركز للاستثمار"، وقد بلغ حجم العقارات التي تم تسخيرها لفائدة الفاعلين العموميين والخواص لإنجاز مشاريع الاستثمار من أهم القطاعات المنتجة خلال الفترات الممتدة من 2002 إلى غاية 2016 ما يناهز 70000 هكتار بقيمة استثمار متوقعة تقدر بـ 241 مليار درهم و236 ألف منصب شغل مرتقب، منها ما تم في إطار اتفاقيات الاستثمار الموقعة أصلا وعلما تعهدات وفي إطار التدبير أو في إطار التدبير اللامتمركز.

فيما يخص القطاع الصناعي، هذه القضية ديال القطاع الصناعي هو فعلا كيطرح عدد من الإشكالات، احنا عارفين هاذ الإشكالات اللي طرحها، عرفنا بعدد من المناطق الصناعية، تم منذ بدأ إنشاء هذه المناطق الصناعية كثير ماشي الكل بطبيعة الحال، كثير من المستثمرين اللي اخذوا بقع صغيرة أو كبيرة في هذه المناطق الصناعية، داروا الإنجازات ديالهم وأوفوا بالتعهدات ديالهم، ولكن هناك أيضا كثيرون لم يوفوا بتعهداتهم، ووقعت إشكاليات في هاذ الشي ولا تزال هذه الإشكاليات، ومن بين العوائق في هذا المجال هو عدم وجود قانون منظم لأن المراسيم أو القرارات غير كافية للتدخل فيها.

ولذلك، الآن عندنا منظور جديد للتعامل مع القطاع الصناعي، والذي يهدف إلى الاستجابة لمتطلبات المستثمرين ورهانات التنافسية الدولية، مع الحرص، كهدف للحد من المضاربة العقارية، فضاءات المناطق الحرة للتصدير، المحطات الصناعية المندمجة، الحظائر الصناعية الموجهة للكراء، وهذا منظور جديد بدأ منذ فترة، والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الصناعية.

تم في هذا المجال أخذ عدد من التدابير يمكن أن نلخصها في ثلاثة المحاور، وهذا المحور ديال العقار الصناعي أيضا تشتغل فيه المكتب الخاص بحساب تحدي الألفية كهدف أولا إلى تخطيط وتطوير وتأهيل وتدبير المناطق الصناعية، هذا عن طريق تطويرها واتخذت بعض المناطق الصناعية كنموذج أولي في نموذج تدبير جديد، وخصوصا المنطقتين الصناعيتين لبوزنيقة وحد السوالم.

ثانيا، إلى مناطق تجريبية ممولة من طرف هيئة تحدي الألفية سيتم إنشاء صندوق المناطق الصناعية المستدامة، هاذ (le fonds) هاذ الصندوق سيمكن من إرساء -بطبيعة الحال دائما بالتعاون مع الوزارة المعنية اللي هي وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي -

فيها متدخلين متعددين مرتبط بواحد الإشكالية عويصة، عويصة حقيقة تحتاج إلى جهد كبير وإلى حوار طويل، إذن هذه الأولى واحنا غادي نمشيو مع هاذ المشروع حتى نكملو هاذ المشروع ديال تعديل هاذ القوانين لأن به يمكن نقاربو مقارنة جديدة.

النقطة الثانية، الرفع من وتيرة التحفيظ الجماعي العقاري في أفق تحقيق هدف استراتيجي متمثل في تحفيظ 5 مليون هكتار في أفق سنة 2020، عملية التحفيظ ديال الأراضي السلالية حتى هو كان طارح إشكال دابا الآن تسرعو فيه، وبطبيعة الحال هناك جهود تتقوم بها المحافظة العقارية وتنحييو الأطر ديالها والكفاءات ديالها، وأيضا بالتنسيق بطبيعة الحال مع مختلف المتدخلين وخصوصا ديال وزارة الداخلية اللي باش نسرعو عملية التحفيظ، فهناك عملية راه كتسير.

ضبط القاعدة المعلوماتية والأرصدة العقارية الجماعية وضبط عدد الجماعات السلالية وعدد ذوي الحقوق المرتبطين بها هذا قد تم، وفيه إحصائيات وإلى دخلتو غير الموقع المذكور (terrecollective.ma) راه غادي تلقاو فيه عدد من الإحصائيات وعدد من.. حتى الوثائق التي صدرت في هذا المجال؛

تحسين الدفاع عن مصالح الجماعات السلالية من خلال توحيد قواعد الترافع، تكوين اجتهادات قضائية في مجال الأراضي السلالية، إبرام حوالي 40 اتفاقية للدعم القضائي مع المحامين، كاي استيلاء من قبل اللوبيات لفترات على الأراضي السلالية كاي هاذ الشيء، والجهات المعنية راه تتدخل المحاكم وانتوما تتعرفوا أحيانا راه تتأخر هذه الأمور في المحاكم، وحتى القدرات ديال الدفاع تكون محدودة، فلذلك تحسين هذه المصالح ديال الجماعات السلالية للدفاع هذا شيء مهم، وهناك آلاف القضايا الآن أمام المحاكم ديال الأراضي السلالية.

وأخيرا فض النزاعات بين أفراد الجماعات السلالية والأغيار من خلال تسريع عمل مجلس الوصاية، ولكن نظام الحكامة كله إذا خرجنا ذوك القوانين غادي نغيرو، هذا إذن المحور الأول، هذا غير محور.

المحور الثاني، تميم الأراضي السلالية وأراضي الجموع، وذلك من خلال تعبئة العقارات الجماعية الواقعة داخل المدارات الحضرية، إعداد دليل مرجعي للأثمنة بمثابة محاسبة عقارية للجماعات السلالية، إدماج ذوي الحقوق في إطار التنمية المحلية من خلال إنجاز عدد من المشاريع الإقتصادية والمشاريع المدرة للدخل على أساس تجميع ذوي الحقوق، وخصوصا في إطار التعاونيات وكثير من التعاونيات الآن والكثير منها ناجح والحمد لله.

المحور الثالث، دائما في هذا الملف ديال الأراضي السلالية، هو الشروع في عملية التملك ديال الأراضي السلالية لذوي الحقوق، ولذلك نحن أعلن هنا، أنه أولا التملك ما بدا القرار ديال التملك كان هناك أولا الظهير ديال 69 اللي هو كي يمكن هذا التملك، من 69 حتى للتسعينات لم يتم أي تملك، أواسط التسعينات كان هناك

الملفات اللي هي فعلا مزمنة، من قبل الاستقلال ولكن بالخصوص من الاستقلال وبقات الإشكالات فيه إلى اليوم، ويجب أن نعترف أنه ما كانت هناك ما نجحناش جميعا، احنا غنداكرو غير بصفتنا مغاربة، ما نجحناش في تدبير هاذ الملف بالطريقة الجيدة.

صحيح أن كان هناك تطوير في مجال التدبير جزئي، كانت عدد من الأمور تدارت، ومن بين آخر الأمور اللي دارت وزارة الداخلية هو دارت واحد الموقع خاص (terrecollective.ma) هاذ (terrecollective.ma) على الأقل توضع فيه المساطر وتوضع فيه المعلومات اللي الناس باش يستافدوا من هاذ المعلومات باش يمكن يدبروا، لأن كثير من الناس أصحاب الأراضي السلالية ولا النواب ولا غيرهم أحيانا ما تيعرفوش كيفاش يدبروا فتغلطوا في المساطر ولا في الجهات اللي تتوجهوا لها، مما يؤدي إلى إشكالات يعني إشكالات عديدة.

فلذلك لا بد أيضا من رؤية جديدة وإستراتيجية جديدة في تدبير ملف الأراضي السلالية، ولذلك هذيك الرسالة الملكية السامية اللي اهضرنا عليها التي كانت قد وجهت إلى المشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للسياسة العقارية للدولة اللي كانت في 2015 أيضا ركزت في فقرة منها على الأراضي السلالية، ودعت إلى إصلاح نظام الأراضي الجماعية والاستثمار والتحصين نتائج الحوار الوطني بشأنها ومخرجاته، تضافر الجهود من أجل إنجاز العملية، تسريع وثيرة تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية، ولذلك تفعيل لهذه التوجهات الملكية السامية ترتكز إستراتيجية الحكومة في مجال تدبير العقار الجماعي والإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية وأراضي الجموع على ثلاث محاور، ثلاثة المحاور:

المحور الأول، هو تصفية الوضعية القانونية للأراضي السلالية وأراضي الجموع، وفض النزاعات المرتبطة بها.

وفي هذا المجال، أشنو هي الخطوات اللي خدامين فيها دابا؟ أول خطوة هو مراجعة الإطار القانوني، وانتوما عارفين الإطار القانوني يرجع إلى ما قبل عقود عندنا مشروع القانون، مشروع قانون الظهير ديال 1919 باقي خدام إلى الآن بشأن تنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وضبط تدبير شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، 1919. هناك ظهير 18 فبراير 1924 المتعلق بتحديد الأراضي الجماعية، وهناك أخيرا الظهير ديال 1969 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري، إلى ما درناش التعديل والتغيير ديال هاذ الظهائر عن طريق قوانين جديدة لا يمكن حل المشكل ديال الأراضي السلالية حلا جذريا.

ولذلك، اليوم هناك اشتغال حثيث على مراجعة هذه القوانين، واحد فهم في المراحل ديالو الأخيرة، و2 في المراحل المتوسطة بالمشاركة ديال جميع المتدخلين، هناك لجن منكب على هذا وتنمناو نكملوه في السنة المقبلة، تنمناو 2018 تكون سنة ديال إخراج هذه القوانين كلها أو بعضها، لأن انتوما تتعرفوا مراجعة قوانين عتيقة قديمة مثل هذه،

موجود أولي وغادي ونحاولو نصادقو عليه في القريب، كما أعدت نفس اللجنة مسطرة استيفاء التعويض كيف يتم، مسطرة موجهة للمواطن تحدد شروط الاستفادة من التعويض في حالة نزع الملكية، من أجل نزع الملكية، وسيتم نشرها بموقع الخدمات العمومية.

من جهة أخرى، وتفعيلا للالتزامات الحكومية بمقتضى البرنامج الحكومي، فإن الجهود منصبه على مستوى مختلف القطاعات الوزارية المعنية على تسوية المبالغ المستحقة برسم التعويض عن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وتنفيذ الأحكام القضائية.

وفي هذا المجال، درنا واحد اللقاء فيه جميع القطاعات المعنية بتنفيذ الأحكام القضائية وإعطاء التعويضات وترأسها شخصيا وحثينا مختلف الوزارات للوفاء بتعهداتها، غادي نتابعها عن طريق اجتماعات أخرى وغادي نتابعو نسبة الأداء ديال الوزارات وتنفيذ الأحكام القضائية.

بالموازاة مع هذا، تنديرو واحد المسألة ذات أهمية، وهي أنه الآن نحن بصدد وضع قانون خاص ديال نزع الملكية للمصلحة العامة أو لفائدة الدولة، وهذا دابا احنا خدامين عليه والأمانة العامة للحكومة مشكورة تكلفت به، فغادي يكون هو اللي غادي يدير يكون إطار عام لهذا الموضوع باش نحلو الإشكالات المزمته.

وفي الأخير، ابغيت نؤكد أولا الدور المحوري ديال هاذ الموضوع ديال العقار والتعقد لأن الموضوع معقد فعلا، لكن عندنا الإرادة الكاملة باش نمشيو للأمام باش نحلو الإشكالات ديال هاذ الموضوع المعقد، أعطيت عدد من الحلول التي نشغل عليها حاليا، وأعطيت آجال لتنفيذ التزامات محددة في السنة المقبلة أو في السنوات المقبلة، ومن بينها إعداد الإستراتيجية العقارية الوطنية مع برنامج تنفيذي مصاحب لها بناء على حوار وطني جهوي ينبني وينطلق من توصيات المناظرة الوطنية للسياسة العقارية.

شكرا جزيلاً على الانتباه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

والآن نشرع في الاستماع إلى التعقيبات، في إطار التفاعل مع جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل هو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار المحترم في حدود ما تبقى لكم من الوقت.

وبالمناسبة لكم كامل الحرية في تصرفه بين أن توزعوه على المحورين أو تستهلكوه في هذا المحور، اللي بان لكم.

قرار بتملك 36 ألف هكتار، ويمكن أن أقول لكم منذ هذه السنتين 3 سنوات فقط كان هناك عمل في الغرب بالمناسبة عمل لإتمام تملك 36 ألف هكتار، والآن أريد أن أعلن بأنه راه الرسوم العقارية التترات ديال هاذ الناس راه تقريبا موجودين، وفي القريب غادي يتم هاذ 36 ألف هكتار التملك ديالهم.

لكن خاصنا نديرو واحد العملية أخرى ديال توسيع التملك، ولذلك الآن في إطار دائما المكتب ديال وكالة تحدي الألفية سيتم العمل الآن على تملك 47 ألف هكتار أخرى إضافية من غير 36 ألف هكتار من نفس الأراضي السلالية لفائدة ذوي الحقوق وفق مسطرة جديدة ومبسطة بشراكة مع برنامج تحدي الألفية الأمريكي، في إطار نشاط العقار القروي، هاذي غادي تمكنا هي نموذجية، هذيك 36 ألف اعلاش تسرعت؟ لأن باش نعدو هاذ البرنامج قال لك ما يمكنش أنا ندخل مع 46 ألف قبل ما نعرف لماذا 36 ألف بقات من التسعينات؟

امشينا ولقيننا المشاكل، إما مسطرية، إما إدارية، إما عدم المعرفة ديال الناس ذوي الحقوق كيفاش يديروا، إما عدم التفاهم والانسجام بين المتدخلين، غير مشاكل مسطرية عادية وبسيطة، تحلت هذيك المشاكل فلذلك منها استفدنا الدرس باش نديرو واحد المسطرة ديال التملك.

الآن غادي يتنفذ على واحد البرنامج نموذجي فيه 46 ألف هكتار أيضا في الغرب، بالمناسبة، غادي ياخذ 4 سنين تقريبا أو 5 سنوات لأن المدة ديال البرنامج ديال تحدي الألفية هو 5 سنين، غادي ياخذ هاذ الفترة كلها إذا نجح غادي نخرجو بمسطرة مبسطة واضحة للتملك باش يمكن من بعد نوسعوه ليشمل 300 ألف هكتار بعد ذلك.

إذن هذا هو القصة ديال التملك فين واقفين، وإن شاء الله نحن متفائلون أنه غادي نمشيو تدرجيا، ولكن ذاك الشي اللي ابقى 60 عام ما تدار وتدار منو واحد الجزء في 3 سنين 4 سنين في الحقيقة خاصنا نصفقو لو، لأن هذا إنجاز، وعندنا الآن برنامج مضبوط للخمس سنوات المقبلة لـ 46 ألف هكتار، وبعدها غادي نبدأو في برامج أخرى باش نتوسعو حتى لـ 300 ألف هكتار، وبعدها غادي تكون عندنا مساطر واضحة وغادي تخرج إما في إطار قوانين أو في إطار مراسيم تنظيمية باش يمكن العمليات من بعد تسهال.

وأخيرا، السيدات والسادة المستشارين، كلمة حول سياسة الدولة في مجال معالجة الإشكالات المرتبطة بنزع الملكية:

بالنسبة لنزع الملكية، تم تشكيل لجنة بين وزارية مكلفة من جميع القطاعات التي لها علاقة مباشرة بنزع الملكية، هاذ اللجنة عقدت عدد من الاجتماعات، وتمخضت عن إعداد مصفوفة، شخصت مختلف الإشكالات المسطرية اللي كابنة واقترحت عدد من الحلول، وباش اخرجنا؟ اخرجنا أولا بواحد المشروع دليل عملي موحد ورسم بياني لكافة مراحل المسطرة، دابا الآن هاذ الدليل العملي المشروع ديالو

المستشار السيد الحسن سليغوة:

إلى اسمحت، السيد الرئيس، احنا عندنا جوج ديال الأسئلة، وغادي نتدخلو فيهم بجوج، يعني نحاولو ناخدو غير النصف، وإلى ما كملتش التدخل غادي نسلم لك باش تديرو في الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعزاء،

السيد رئيس الحكومة،

تبعث الجواب ديالكم وسجلت بعض الملاحظات في التدخل ديالكم اللي غادي نحاول من الجواب ديالكم غادي نعطيكم واحد بعض النظرية ديالي، وبكل صراحة وقال "وشهد شاهد" ملي كتقول السيد رئيس الحكومة عدم وضوح القوانين، "وشهد شاهد من أهلها" احنا كنعرفو المشاكل ديال المغرب هما القوانين ديالو، ولكن اشكون هو المسؤول من أجل تحيين هذه القوانين؟ أنتما السيد رئيس الحكومة، راه ملي كنسمعو رئيس الحكومة كيقول عدم الوضوح في بعض القوانين، راه كتأكدوا احنا متفقين معكم، كايين عدة مشاكل في هاذ القوانين، ولكن إلى ماصلحتوهاش اشكون اللي كتنتظروا اللي غادي ييجي يصلحها؟ عندكم أغلبية مريحة، أهم ما يمكن نصابو وهو مراجعة بعض القوانين، هذا التدخل ديالكم.

قلتو، ثانيا، استيلاء الأراضي من عند الأطراف، أشخاص، أنا كنتمى باش توضحو هاذ النقطة لأنها استيلاء، احنا ابحال راه احنا في واحد الدولة اللي ما فيهاش قانون، إذن كايين هاذو اللي.. واش كتكلم على أصحاب الأراضي اللي عندهم 20 عام و25 عام؟ هما اللي ولاو الآن في وضعية غير قانونية في هاذ الأراضي؟

قلتو، السيد الرئيس، كايين اللي كياكل وكيشرب، احنا مستعدين، لكم جميع الصلاحيات القانونية باش يمكن لكم تطبقوا القوانين الجاري بها العمل، فما يمكنش في هاذ الوقت نسمعو بأن كايين اللي كياكل وكيشرب ومن عند السيد رئيس الحكومة، وما كيتخذش قرارات جريئة في هاذ النقطة.

إذن أنا كنت كنتمى بكل صراحة نسمع واد النوع ديال القرارات، لأن المغرب كلو كينتظر أشنو غادي تخرج منو هاذ الاجتماع، لأن نظرا لأهمية هاذ المواضيع، أنا كنت كنتمى موضوع الاستثمار يكون في جلسة وحدة، ما نديروش جلسة فيها جوج ديال المحاور ولها أهمية، لا بالنسبة للأراضي السلالية، ولا بالنسبة للاستثمار.

هناك توصيات المناظرة، هناك تشكيل لجنة الوزارة، هناك إعداد الإستراتيجية، هناك سيتم مناظرات جهوية، هناك تعبئة، ولكن كلهم في هاذ اللي سجلت ما كايينش هناك واحد القرار اللي يمكن نرتاحولو

كاملين، ولا نقول بأن كايين هناك واحد مشروع قانون عند الأمانة العامة للحكومة، اللي غادي يخرج إن شاء الله قريبا، وكتعرف هاذ المسائل.

غادي نحاول نركز على بعض المسائل اللي اعرفها المغرب، بعض الحكومات السابقة، وانتما كتعرفوا، السيد رئيس الحكومة، وكنت برلماني عند ذلك، فاش داز قانون إصلاح الأراضي الزراعية، فاش داز قانون الإصلاح الزراعي، ما عنديش الإصلاح بالنسبة للمغرب كامل، لأن هذا كهم جميع التراب الوطني، ولكن غادي نعطيكم غير بعض الإحصائيات اللي عشتها في مدينة فاس، مثلا الإصلاح الزراعي بمدينة فاس اللي طبق كان 800 هكتار داخل المدار الحضري، فاش كنتكلمو على 800 هكتار داخل المدار الحضري و300 هكتار على الجانب ديالو هي 1100 هكتار، هاذ اللي تم التملك ديالها، وذاك الوقت ديالها كنا كنعقولوا راه خطأ، لأن الدولة كون كانت ذاك الساعات استفدت غير 50% من ذاك الوعاء العقاري ديال الإصلاح الزراعي اللي هي 550 هكتار مثلا ملي تنقول في مدينة فاس راه هاذ الشي كيشمل جميع مناطق المغرب، جميع المدن، أنا عطيتك غير مثال ما كناش نطرحو فهاذ المشكل ديال الوعاء العقاري.

تصور بأن مدينة فاس ما بقاش كتقدر تدير مشروع ديال التنمية البشرية، مكتلقاش وعاء عقاري فين تدير التنمية البشرية، حراك نديرو بعض الاستثمارات.

معلوم كايين هناك بعض الجهات وبعض الولاة اللي استطاعو يتغلبو على هاذ المشكل، ويمكن لي نقول ليكم بأنهم نجحوا نوعا ما في الاستثمار، ولكن كيبقى في جهة من بعض الجهات وعلى حسب العقليات وعلى حسب التعامل، وعلى حسب كل مدينة وشكون اللي كيسيروها والكيفية باش كتسير، إلى كان عقلية ديال بعض المسيرين ديال الإدارة مثل مثلا طاحت لي دبا في بالي، ملي كيجي مكتب ديال الاتحاد العام للمقاومات وكيعود عنديوم دراسي وكيحاول يضمن 50 مقابلة دولية ووطنية للحضور ديالها، وكيطلب ميعاد للسيد الوالي ومكيعطيه لوش، من بعد شهر بتدخل من نائب برلماني عاد كيعطيه ذاك الميعاد من بعد أسبوع آخر، واش كتظن هاذي هي المعاملة اللي غيمكن تعالج بها نوع ديال الاقتصاد في المدن؟

السيد رئيس الحكومة، كنظن بأن استنفذت الوقت ديالي غنحاول نمشي للأراضي السلالية بعجالة، كنتمناو إصلاح شامل لمنظومة أراضي الجموع في شقها القانوني من خلال الإصلاح الشامل للظهير المنظم للأراضي الجموع ديال 27 أبريل 1919 كما جاء فالتدخل ديالكم، وكنتمناو التفكير في صيغة لتمليك هذه الأراضي لأصحابها وفتحها أمام المبادرات الخاصة، مع إيجاد صيغة تمكن الدولة من اقتناء بعض هاذ الأراضي.

وشكرا السيد الرئيس.

وضعت الأراضي الخاضعة لها، الأراضي الفلاحية رهن إشارة الاستثمار وبالتالي هي وضعتها رهن إشارة الاستثمار.

النتائج اليوم جد إيجابية وملموسة بحيث أن جل الأهداف التي كانت مسطرة في أفق 2020 في إطار هاذ الإستراتيجية تحققت فقط في السنوات الأولى من انطلاق هاذ الإستراتيجية، نتمناو هاذ النموذج يتعمم على باقي القطاعات التجارية والصناعية والتجارية إلى غير ذلك.

بالنسبة للنماذج للأسف التي تتعرف بعض التعثر، قطاع السكن الاقتصادي، وهنا، السيد رئيس الحكومة، نتعرفو بأن الحكومات المتعاقبة، من الحكومة ديال السيد إدريس جطو، وضعت عدة آلاف من الأراضي رهن إشارة شركات العمران من أجل معالجة إشكاليات السكن الاقتصادي، وجزء من هذا العقار لازال مجمدا، وموازة مع ذلك على الصعيد المحلي الجهات الجماعات الترابية وضعت العقار التابع لها رهن إشارة هاذ المؤسسة في إطار البرنامج الحكومي ولمعالجة السكن الاجتماعي.

ولكن للأسف الشديد هناك إخلال خطير لهاذ المؤسسة لالتزاماتها لاهي نزلت المشاريع في الأجال المحددة، لاهي التقيدات بنود الاتفاقيات المبرمة مع الجماعات ولا هي صرفت لهاذ الجماعات مستحقاتها من هاذ المشاريع، وبالتالي ضيعت عليها الفرصة ديال الاستثمار الأمثل لهاذ الأراضي وتضعها رهن إشارات الاستثمارات المنتجة، وضيعت عليها كذلك إمكانيات تقوية إمكانياتها المالية لمواكبة برامجها التنموية.

نتمناو السيد رئيس الحكومة هاذ الموضوع تعطيو عناية خصوصا فيما يتعلق بالعمران مراكش.

بالنسبة لأراضي الجموع، الواضح، السيد رئيس الحكومة، أنه ضرورة تحيين القوانين المتعلقة بهاذ الأرض، خصوصا أنها موروثه على عهد الحماية وتبسيطها وتسهيل انتقال ملكية تلك الأراضي للأفراد تماشيا مع التوجه، المبادرة الملكية الواردة في الرسالة الموجهة للمشاركين في المناظرة حول إصلاح العقار ببلادنا.

كذلك بالنسبة للمرأة السلالية لحد اليوم لا تستفيد، سمعنا مبادرات هنا وهناك ولكن في الواقع اليوم لا تستفيد، وهذا يشكل شكل من أشكال التمييز ضد المرأة التي الدستور ديالنا واضح في الموقف منه، وكذلك المواثيق الدولية.

بالنسبة لنزع الملكية، الأكيد، السيد رئيس الحكومة، أنه السلط النازعة للملكية لا تتقيد بشكل دقيق بالنصوص القانونية الواردة في القانون 7.81 ولذلك ينتج عنه هزالة التعويضات، تأخير كبير في صرفها، بالإضافة إلى عدم استفادة المتزوع ملكيتهم من عائدات فوائد الأموال المرتبطة بهذه العمليات والمودعة لدى صندوق الإيداع والتدبير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، أفضّل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تتبعنا بإمعان ردكم حول الموضوع، صحيح هناك مجهودات، صحيح هناك إنجازات البعض منها حقق نتائج إيجابية والبعض الآخر عرف بعض الإخفاقات، غادي نجي في نهاية العرض ديالي باش نعطي بعض الأمثلة.

ولكن اسمحوا لنا اليوم، السيد رئيس الحكومة، ننحسو بأن الحكومة لا تتوفر على خريطة طريق متكاملة على إستراتيجية شمولية، بل أن اهتمام الحكومة لن يرق لمستوى الطموح الملكي الذي عبر عليه جلالة الملك من خلال الرسالة السامية الموجهة للمشاركين في أشغال المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة في دجنبر 2015، هاذ الاهتمام كذلك لم يرق لاستحضار أهمية العقار في الدينامية الاقتصادية والتنموية ببلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نعتبر حكومتكم محظوظة لأنها جات مباشرة بعد انعقاد هاذ المناظرة، جات لقات أمامها تشخيص دقيق لواقع قطاع العقار في جميع تجلياته جات ولقات أمامها جملة من التوصيات القيمة والتي هي نتاج عمل جاد لثلة من الخبراء المختصين والأكاديميين والمهنيين والفاعلين لكن يتضح للحكومة لن تبادر إلى التزليل ديال هاذ التوصيات وتنفيذها من خلال مقاربة بالأحرى من خلال إستراتيجية مندمجة بل استمرت في التعامل مع الموضوع بطريقة أفقية من خلال إجراءات هنا وهناك متفرقة، هنا وهناك وبالتالي فإننا بصدد ضياع المجهود الفكري والعملية للمناظرة وضياع التوصيات المنبثقة عنها وضياع كذلك للقيمة المضافة للعقار في التنمية الاقتصادية الاجتماعية في خلق الثروة وكذلك خلق فرص الشغل.

السيد الوزير،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إنكم مقبلون على بلورة أسس نموذج تنموي جديد، وبهذه المناسبة فإننا نتمنى استحضار البعد الاقتصادي والاجتماعي للعقار، وبشكل إحدى دعائم هاذ النموذج.

بالنسبة للنماذج التي ناجحة في القطاع الفلاحي وغادي نتحدث بالضبط على وكالة التنمية الفلاحية التي جل القطاعات الحكومية

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، ولكن قبل ذلك نستقبل اللحظة وفدا رفيع المستوى يتكون من عدد من السيدات الرئيسات والسادة رؤساء وممثلي برلمانات صديقة. أعضاء منتدى رؤساء ورئيسات برلمانات أمريكا الوسطى والكرايبي الفويريل، الذين يعقدون في ضيافة البرلمان المغربي بمجلسيه، دورتهم 35 لاجتماع المنتدى، فإذا باسمكم جميعا نرحب ترحيبا خاصا بهم.

الكلمة الآن للسيدة المستشارة المحترمة عن فريق العدالة والتنمية، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة كريمة أفيال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حظيت السياسة العقارية للدولة بعناية خاصة من طرف جلالة الملك نصره الله، حيث شدد جلالته في أكثر من مناسبة على أهمية العقار كرافعة أساسية للتنمية المستدامة، كما عملت الحكومات المتعاقبة على إيلاء الرصيد العقاري اهتماما أكبر وجعله قاطرة للتنمية وهو المنهج الذي سارت عليه الحكومة الحالية كما جاء في جوابكم، إلا أن الإحصاءات المتوفرة تظهر أن 69% من الوعاء العقاري للدولة توجد في المجال القروي، في حين توجد 23% في المجال الشبه الحضري و8% في الوسط الحضري، كما أن 11% فقط من العقارات مبنية في الوقت الذي لا تتجاوز فيه النسبة المحفوظة 60%.

السيد رئيس الكومة المحترم،

وكما لا يخفى عليكم، فإن تعبئة الرصيد العقاري يخلف مشاكل مرتبطة بنزع الملكية تتعلق أساسا ببطء مسطرة التعويض ناهيك عن ضعف هذه التعويضات مما ينعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، في الوقت الذي تستفيد فيه المقاول من هوامش ربح مهمة.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وإذ نثمن وعي حكومتكم بأهمية الوعاء العقاري ووظيفته كرافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نثير الانتباه للأمور التالية:

أولا، ضرورة التسريع بمراجعة الترسانة القانونية من أجل ملاءمة التشريعات العقارية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، وإقرار مدونة خاصة بالأحكام القانونية المرتبطة بأراضي

الجموع كأرضية مشتركة لجميع الفاعلين في المجال الجماعي، وكذلك تعزيز آليات المراقبة للحد من المضاربات العقارية التي تؤدي إلى ارتفاع الأثمان، وكذلك مراجعة النصوص الخاصة بنزع الملكية والتعمير من أجل ضمان العدالة العقارية وحماية حقوق الملاك وضمان تعويض معقول لهم؛

تحسين الحكامة وتصريف الوعاء العقاري للدولة واعتماد العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات المستفيدة من هذا الوعاء، مما سيساهم في تأهيل المجال وجعله قابلا لاستقطاب الاستثمار، وكذلك ربط استفادة المقاولات من الوعاء العقاري بالرفع من التشغيل واحترام قانون الشغل بالإضافة إلى تحسين أجور العمال، وهو ما فتئنا نؤكد عليه في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب؛

جعل العقاري في صلب أي نموذج تنموي جديد؛

تعزيز الأمن العقاري وتيسير ولوج المواطنين للسكن اللائق مع تنوع العرض السكني الملائم لمختلف الشرائح الاجتماعية، خصوصا الطبقة الهشة والطبقة المتوسطة؛

ترشيد استعمال الوعاء العقاري في المدن الكبرى بتشجيع التوسع العمودي؛

حماية الأراضي الفلاحية من التوسع العمراني والعمل على وضع آليات لتدبير أراضي الدولة في مجال الاستثمار الفلاحي.

وختاما، ندعو إلى إعمال مبدأ المساواة في تولي منصب نائب الجماعة السلالية، خصوصا بعد فتوى المجلس العلمي الأعلى سنة 2010، والتي أكد فيها على أحقية المرأة في الجماعات السلالية في الاستفادة مثل الرجل من الانتفاع بالأراضي الجماعية، وتماشيا مع مقتضيات دستور 2011 والعهود والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة المستشارة.

أعطي الكلمة الآن لفريق الحركي المحترم، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

الإخوان والأخوات الحضور،

تفاعلا مع جوابكم القيم نسجل الملاحظات التالية، السيد رئيس الحكومة:

- عدم إيلاء الأهمية الكافية للعقار خلال مباشرة الإصلاحات المتعاقبة لمدونة الاستثمار، باعتباره معيارا أساسيا لتقدير وتقييم مناخ الأعمال؛

وبالتالي لا بد أننا نعطيويد المساعدة للإخوان اللي (déja) عندهم هاذ الاستثمارات اللي راها واقفة، وهي كثيرة جدا وفي مجموعة ديال المدن، وكتكون واقفة على بعض المسائل اللي هي بسيطة جدا، خاص اللي يشد باليد ديال هاذ الناس هاذو اللي حطوا أموال كبيرة واللي ما لقاوش اللي يشد باليد ديالهم السيد الرئيس.

وكنخلي الفرصة للزميل ديال في المحور الثاني.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لأحد الإخوة من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة على جوابكم وعلى التوضيحات التي قدمتموها.

السيد الرئيس،

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها أراضي الجموع في الحياة اليومية للمواطن وكذا اهتمامات الإدارة بمحاسنها وبمساهمتها، وتبعاً للعديد من التوصيات الوطنية المطروحة خلال العديد من الملتقيات الوطنية والجهوية بخصوص أراضي الجموع، فإننا نلتمس منكم التقنين الآني للموضوع وضبط تدبير شؤون العقار الجماعي، بحيث أن هناك جهات لا تزال تشتغل إما شساعة وفضفضة التوجيهات التنظيمية المركزية على غرار قرارات مجلس الوصاية، تحديد ذوي الحقوق ووضع نواب الراضي، شواهد الاستغلال والتصرف، ملفات الاستثمار، هناك من يتفنن في إظهار الثغرات والتعاس في التعاطي الإيجابي الناجع مع الموضوع، مما يولد الاحتقان واحتجاجات على مستوى القبائل، والضحية دائما هي الساكنة العامة، وفي مقابلها ابتزازات مافيا العقار.

السيد رئيس الحكومة،

نلتمس منكم تسريع وتقنين وضبط وتحيين المعطيات التنظيمية لأراضي الجموع حتى تكون بالفعل شريك أساسي ومساهم فعال في التنمية المحلية والوطنية عامة، والرفع من الاستثمار الذي يعتبر المحرك الأساسي لاقتصاد سليم، وهو القادر على خلق مناصب شغل بصفة مستدامة، إلا أن تعبئة الوعاء العقاري بمختلف أنواعه يظل أحد أهم العوائق أمام هذا النوع من الاستثمار.

فإذا كان الاستثمار العمومي يستفيد من مختلف إمكانات نزع الملكية لأجل المصلحة العامة، فإن الاستثمار الخاص يبقى دائما في مواجهة هذه الأنواع من العراقيل التي في منتهىها تكون عائقا فعليا أمام

- عدم تعريف الملك الخاص للدولة وتحديد نظامه القانوني وعدم ضبط محفظة عقارات الدولة؛

- عدم تجانس البنية العقارية للدولة؛

- عدم تقييم أثر التحفيزات العقارية الممنوحة على أئمة البيع؛

- غياب أدوات إعادة تكوين الرصيد العقاري؛

- تعقيد مساطر التفويت؛

- اختلافات تتعلق بصعوبة تحديد أئمة البيع؛

- تأخر الدولة في تعويض نزع الملكية العقارية الخاصة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لتجاوز هذه الإشكاليات، يجب:

- إعداد مدونة لأملك الدولة من أجل تعريف دقيق لملك الدولة الخاص وتحديد نظامه القانوني ومسطرة تديره وتفويته وآليات تميمه وحمايته؛

- تقييم مدى انعكاس التحفيزات العقارية على أئمة البيع ومدى وقع ذلك على القدرة الشرائية لفئات ذوي الدخل المحدود على وجه الخصوص؛

- إعداد معايير للاستفادة من رصيد العقار للدولة، أخذاً بعين الاعتبار خصوصيات واحتياجات القطاعات الحكومية؛

- وضع نظام معلوماتي مخصص لتدبير أملك الدولة، في هذا الإطار السيد الرئيس، الإشكاليات اللي تنعيشوها كجماعات هو، كما هضرو الإخوان اللي سبقوني، هي الإشكال ديال العقار وتنطالبو إلى كائنة إمكانية أنها تكون الأولوية للجماعات فيما يخص العقار، باش يمكن على الأقل نهضرو على الاستثمارات كما هضرتو على الأحياء الصناعية وكذلك على مجموعة ديال الاستثمارات لما يمكنش نديروهم.

كائنة إشكالية كذلك، السيد رئيس الحكومة، هو أننا تنفوتو مجموعة ديال الأراضي السلالية للناس وتنقولولهم يستثمروا فيهم، في حين أنهم بعاد وغير مجهزة وبأئمة اللي هي خيالية.

كايين إشكال كذلك أننا كنطالبو أن يكون الاستثمار فالمناطق ديالنا وبالخصوص فالمغرب وكنطالبو الإخوان ديالنا فالخارج أنهم يجيو يستثمروا فالبلاد ولكن كيلقاو تعقيدات كبيرة جدا في المساطر القانونية، وهذا كيخلي أنه صاحب رأس المال كيف ما تتعرفوا دائما كيكون عندو واحد التخوف كبير.

فالدولة اليوم مطالبة أنها تجاوب على مجموعة ديال التساؤلات بالخصوص ديال الاستثمارات اللي هي (déja) كائنة، والمستثمرين اللي ابدوا العمل عندهم تعقيدات وعندهم مشاكل عاد ندوزو لهاذ الإشكاليات الأخرى اللي كتهضروا عليها السيد رئيس الحكومة،

تدبير عجلة الاقتصاد المغربي اليوم.

لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نطالبكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بضرورة إقرار نظام الإعلان عن العروض لكافة عقارات الدولة بما فيها عقارات الجموع للعموم، وذلك تشجيعا لأصحاب المشاريع على الاستثمار، إذ لا يعقل أن يبقى العقارين يدي أشخاص ومؤسسات بعينها أو بأيدي المضاربين.

السيد رئيس الحكومة،

بعد تسطير مجموعة من الإستراتيجيات القطاعية الهامة وتأطير عملية الشراكة خاصة كرافعة لتأهيل الاقتصاد، نعتبر من وجهة نظر فريقنا أن عملية تصفية الوعاء العقاري تظل إحدى أهم النقاط السوداء التي تواجه المجهود الاستثماري، وأنتم تعلمون أكثر منا أن التنزيل الحقيقي والكامل لمخطط المغرب الأخضر ومخطط التسريع الصناعي وباقي المخططات القطاعية ستلزم بشدة التفكير في حلول مقبولة ومستدامة لإشكالية تعبئة الوعاء العقاري.

فالعقار لا يزال إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول لتطوير اقتصادياتها والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا وأن بلادنا تراهن على احتياطها العقاري لإنجاح العديد من المشاريع التنموية. وهنا لا بأس أن نسائلكم عن مآل التوصيات التي تمخضت عن المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية، حيث جاءت الرسالة الملكية محملة بجملة من التوصيات.

السيد رئيس الحكومة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقدر الجهود التي بذلتها الحكومة لتدبير الطرق استغلال أراضي الجموع وتأهيلها لتساهم في تنمية الاقتصاد المحلي والوطني، إلا أننا اليوم في حاجة لحلول إبداعية تمكن من مواكبة المجهودات الاستثمارية القطاعية، ومن ضمنها إيجاد نظام متطور يتعلق بتنظيم أراضي الجموع وتدبير استغلالها، وعلى رأس ذلك إعادة النظر في منظومتها القانونية عبر العمل على صيغ مدونة موحدة تنظم هذا المجال الذي...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أسف، يمكن لك تسلم لنا المداخلة باش ندخلوها في الأرشيف ديال هاذ الجلسة، شكرا. إذن أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

استمعت بإمعان لجوابكم حول المحور موضوع هاته المسئلة، وسجلت بإيجابية من حيث المضامين والأهداف، ولكن من حيث اعتماد مخطط عمل لفك الإشكالية موضوع هاته المناقشة، فأعتقد أن الإشكال لازال قائما، وأن الجواب لا يتضمن حلول واقعية لتجاوز الإشكالية المرتبطة بالسياسة العقارية التي يمكن للحكومة الحالية والتي فات الحكومات السابقة أن تعتمدها من أجل رصد الوعاء العقاري المغربي من أجل الاستثمار.

السيد رئيس الحكومة،

بكل موضوعية أقول باسم الفريق الاشتراكي على أنه باستثناء الأراضي العقارية الغير قابلة للتفويت والتي ترمج من طرف الدولة أو الحكومة في إطار الشراكة بين القطاع العام أو الخاص والمستفيدون من هاته الشراكة يؤدون المبالغ الكرائية السنوية لفائدة الخزينة العامة للدولة، فإن الأراضي العقارية المملوكة للدولة المخصصة للإنعاش العقاري أو للصناعة أو للسياحة لازالت بعيدة كل البعد من أجل تعبئتها لفائدة الاستثمار، اعلاش السيد رئيس الحكومة؟

أقول أول عائق أمام المستثمرين للحصول على الوعاء العقاري المملوك للدولة هو المراكز الجهوية للاستثمار، هاذ المراكز، السيد رئيس الحكومة، أثناء دراستها للملفات المطروحة أمامها لا تعرف إلا عقلية العرقلة وتطالب المستثمرين، سواء كانوا أشخاص ذاتيين أو معنويين بشروط تعجيزية، ويمكن أن ألخص لكم القول بأن الطريقة ديال معالجة الملفات المطروحة أمام المراكز الجهوية للاستثمار فيما يتعلق بالشق المتعلق بتفويت الأراضي المملوكة للدولة لرصدها لفائدة الاستثمار تنقول على أن الطريقة التي تتعامل بها هاذ المراكز هي طريقة روتينية إدارية معقدة وجد صعبة.

أنا ما غنطولش، السيد رئيس الحكومة، وأتجه إلى الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش المجيد الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي يعزز ويؤكد صحة ما نقوله بصدد هاذ المراكز الجهوية للاستثمار، والطريقة ديال المعالجة ديالها للملفات المتعلقة برصد العقار من أجل الاستثمار.

ثانيا، السيد رئيس الحكومة، احنا كفريق اشتراكي نقترح على الحكومة ونحن مكون من مكونات هاذ الأغلبية، باش يكون التفويت لفائدة المستثمرين عموما بدرهم رمزي، اعلاش درهم رمزي، السيد الرئيس الحكومة المحترم؟ كنفول على أن الجواب هو واضح، وأعطيكيم مثال، لأن الاستثمار مثلا في الميدان السياحي يتطلب رأسمال كبير، والحقوق ديال الدولة المغربية ستبقى محفوظة عن طريق استيفاء الضرائب التي يمكن لها تحصيلها بعد نجاح هذا المشروع السياحي

الشأن العام للمغاربة عندها إمكانيات هي كتقدم بمشاريع قوانين، ما جبتوش شي مشروع قانون اللي يعالج هاذ الإشكالية والبرلمان تقاعس عن القيام بدوره، خاصة واحنا كنعرفو بأن الحكومة لا تتعامل إيجابيا مع مقترحات القوانين اللي كيتقدموا بها النواب ولا المستشارين. وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

آخر متخل في هاذ المحور، الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

قبل ما تحسب الوقت السيد الرئيس، تشكرك أنك أول مرة تساهلتي مع الأستاذ السي العلمي وزدتيه واحد الدقيقة.

السيد الرئيس:

ماشي أول مرة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا، حتى أنا عطيتي واحد الدقيقة في إطار المرونة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

موضوع السياسة العقارية تدخل في صلب اهتماماتنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وهذا ما جعلنا نتفاعل إيجابيا مع تناول هذا الموضوع على مستوى مساءلة رئيس الحكومة الذي لا نشك في إدراكه لأهمية ومدى حساسيته بالنسبة للاستثمار.

السيد رئيس الحكومة،

التهيئة ديال المراكز الجماعات القروية وإنعاش الفلاحة وتنزيل مخطط المغرب الأخضر يحتاج إلى العقار، تنزيل وإنجاز المخططات الصناعية وإحداث المناطق الصناعية يحتاج إلى العقار، إنجاز مخططات سياحية قائم أساسا على العقار، مشاريع البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية تحتاج إلى العقار، توفير المدرسة والمستشفى والملاعب الرياضية وغيرها من الحاجيات الاجتماعية للمواطنين أساسه هو العقار، وبالرجوع إلى واقع الحال نجد العديد من المشاريع العمومية ومشاريع الاستثمارات الخاصة بل وحتى الاستثمارات

الهام، فالمحصول ديال الضريبة السنوية المفروضة على الأرباح في المجال السياحي بإمكانها أن تعادل قيمة العقار، أما نجيو للمستثمر ونديرو له حجرة عثرة ونقولو له هاذ العقار إلى ابغيتي تاخذوا خاصك 10 مليار سنتم، عاد هوينوض يستثمر ويوجب الضمانات البنكية، فما يمكنش نشجعو أو نقول الحكومة ديالنا كتعبأ العقار لفائدة الاستثمار.

النقطة الثانية، السيد رئيس الحكومة، تحدثتم وأنا أشاطركم الرأي على الأراضي السلالية والجموع، وأنا منذ النهاية كنعقول على أن هاذ الأراضي هي حاجز أمام إقرار التنمية الاقتصادية ببلادنا.

قبل قليل ذكرتم بأن الظهير اللي كيحكم هاذ الأراضي السلالية وأراضي الجموع يعود إلى سنة 1919، واحنا كفريق اشتراكي، كنعقول على أن هاذ الظهير البقاء ديالو وهو يعود إلى الفترة الاستعمارية، وهو وصمة عار في وجه هاذ الحكومة ولا الحكومات السابقة، لأن في إطار تحيين المنظومة التشريعية ديالنا خاص هاذ الظهير اللي ظهر في الحقبة الاستعمارية يزول.

احنا كفريق اشتراكي، السيد رئيس الحكومة، غادي تلقاو السند التام أثناء المناقشة والتصويت اعلاش؟ من أجل أولا رفع الحيف عن المرأة السلالية للوصول إلى حقها في الاستفادة من هاذ الأراضي.

ثانيا، احنا كنعترضو إما التملك ديالها للمالكين ديالها اللي باسطين يدهم عليها اللي هما السلاليين، وكنعطيكم مثال الشريط اللي بيتدئ من جماعة.. إقليم القنيطرة مرورا بجماعة مولاي بوسلهام وحتى لإقليم العرائش أو لا امشيتي لجهة بني ملال-خنيفرة كنعلاقو 70% من الوعاء العقاري هو سلالي، وكيف يمكن للحكومة تعامل بهاذ المنطق ونقولو غنرصدو هاذ الأراضي السلالية أو نديرو الإشهار بأن الأراضي السلالية موضوعة رهن إشارة المستثمرين؟

احنا كنعقولو السيد رئيس الحكومة، معذرة السيد الرئيس...

السيد الرئيس:

زد بعض الثواني إلى ابغيتي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا كنعقول كفريق اشتراكي، هاذ المعالجة الفورية، أحنا السيد رئيس الحكومة بغيناكم تعطيونا واحد خطط عمل، أجندة 2018-2019 أما (س) أو (سوف نعمل) فهي تفيد المستقبل البعيد وليس القريب، احنا ابغينا نقولو التملك ديال الأراضي السلالية غتفيد الدولة وغتكون في صالح السلاليين وغتساهم في إقرار تنمية اقتصادية حقيقية، وأن الأوان لتدخل تشريعي فوري من طرف الحكومة، لأن السيد الرئيس باش الحكومة نهضر معكم بكل موضوعية، البرلمان عنده سلطة تشريعية إيه، ولكن الحكومة هي منبثقة من انتخابات شعبية، والحكومة تدبر

هي التي تدير بيان توضيحي للرأي العام وتم المتابعة ديال هؤلاء الناس اللي تيمشيو لهاذ الأراضي هاذي، ولكن كايين القضاء ونكونو احنا كلنا جريئين وتكون واحد المؤسسة اللي تابعة هاذ المسائل هذي، السيد رئيس الحكومة.

كذلك كايين هناك أراضي جموع تيسموها بالقطنة أي ديال السكن، وغادي نعطيكم غير واحد النموذج قريب للقيطرة، قريب للرباط العاصمة، الجماعة ديال سيدي الطيبي كايين أساتذة امشاو اشراو عند ذوي الحقوق، كايين معلمين والمجتمع كلو والناس كلها تتشري عند هاذ الناس بوثائق وتبني، وبقيت ذاك البني راه باني ولكن الوضعية ما عندوش شي وضعية قانونية، كيفاش تكون الجرأة باش تسوي الوضعية ديال هاذ الناس اللي بانين الديور.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، كايين الأراضي دابا اللي ابغي يبيع الأراضي ديالو، فلاح 40% إلى ابغي يكري خص تنقص...

السيد رئيس الحكومة، أنا ما يمكن لي إلا نتمنى لك التوفيق، ونتمنى لك أنك تكون عندك، إن شاء الله، الصدى الرحب وتمشي في هاذ التوجه ونتمنى الله يوفقك باش تعمل على المعالجة ديال هاذ المشاكل. وشكرا جزيلاً السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن انتهينا من التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، ونعطيو الآن الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتفاعل مع ما استمعنا إليه من تعقيبات، تفضل السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أنا شاكر لجميع الملاحظات التي تم إبدائها، غادي ندير غير واحد اشوية ديال يعني التفاعل.

أولاً لما تحدثت على الاستيلاء هو جزء من الإشكالات اللي كايينة، راه اليوم كايين فيما يخص أراضي الجموع 2230 ملف أمام المحاكم على الأقل، فيها 56% فيها المنازعات العقارية متنوعة من بينها عملية الاستيلاء هاذ الشئ كايين، إذن الملفات أمام المحاكم ذاك الشئ اللي قلت تديروا وزارة الداخلية أو تديروه النواب أو تديروه أشخاص آخرين أيضا افهمتي، و32% في المنازعات الإدارية و12% في المنازعات المالية.

الأجنبية معطلة ومعرقلة بسبب المشاكل المرتبطة بالوعاء العقاري، الجماعات الترابية والمراكز الجهوية للاستثمار بل والقطاعات الوزارية حملها المشروع مسؤولية تعبئة أحياء صناعية وتعبئة أراضي لاستقبال وجلب الاستثمار، لكنها تبقى غير قادرة في ظل الوضعية الحالية للعقار بالمغرب، عاجزة عن تحقيق هذا الهدف وتكاد لا تخلو مدينة أو قرية من توقف مشاريع وعدم إنجازها لاصطدامها بمشاكل العقار.

السيد رئيس الحكومة،

لا يعقل أن 15% من العقار الوطني اللي هي الآن محفوظة حسب التقرير ديال المناظرة الوطنية، كذلك هناك أراضي فلاحية كانت ضيعات كبيرة ومني كانت ضيعة وعندها (titre) ديالها، معالي رئيس الحكومة، إذا اعطيتيني الأذن وكانت الأذن ديالك صاغية السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة.

إذا كانت الأذن صاغية، كايين ضيعات كبيرة خلاوها المعمرين واشراوها ناس وقدم باش اشراوها ومن بعد تجزأت ولى اللي ابغي يدخل تما كين تيولي داخل على الشيعاء وعندو القطعة ديالو، واش ما حانش الوقت باش تملك هذه الأراضي اللي عندهم النسبة ديالهم وصافية؟ باش تحلوا هذه المشاكل لأن ملي تيجي المستثمر تيقول لك أن ابغيت أرض عندها (titre) ديالها.

غادي نرجع، السيد رئيس الحكومة، بالنسبة لأراضي الجموع خاص يكون واحد القرار سياسي لتسوية وضعية هذه الأراضي ديال الجموع، لأن غادي تكون حروب أهلية في المستقبل، اعلاش؟ لأنه خاصها تسوي وخاص تكون قرار سياسي، لأن أراضي الجموع، السيد رئيس الحكومة، تنقسم لـ 5 ديال الأقسام، هناك أراضي رعوية، أراضي غابوية اللي عند ذاك ذوي الحقوق إلا الحق الوهبي، كذلك هناك أراضي بضواحي المدن أو داخل المدارات الحضرية وهنا فين كايين المشكل، ملي تتقلب على مستشفى تديرو وتيجي في ديال المياه والغابات ما تعطيك حتى شبر، فين تمشي الحكومة؟ تمشي لأراضي ديال ذاك الجموع وتديهم، كلها الأراضي تتشربها بأثمنة رخيصة، إذن هذا مزير على العقار ديالو ديال الغاية وذاك الناس اللي عندهم الوصاية خاصها تزيرو باش تعطي ذاك الأرض بواحد الثمن اللي هو منطقي.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، الأراضي اللي تابعة للمياه والغابات، قلنا في هاذك الحق الوهبي، كايين كذلك أراضي التي تستغل من طرف ذوي الحقوق وكل واحد عندو الحق ديالو في الجريدة الرسمية وعندو القطعة ديالو، هاذ الناس خصهم يملكوا لأن تياخذ ذاك الشئ وفي الجريدة الرسمية في وزارة الداخلية عندو الحق ديالو.

كذلك، السيد الرئيس، بخصوص السطو اللي حضرت عليه كايين وزارة الداخلية، ملي وزارة الداخلية هي الوصية باش ما يبقاش القيل والقال السيد رئيس الحكومة، أنتم، رئيس الحكومة عليكم، أن تتدخلوا وتكون عندكم سلطة باش تدخلوا مع وزارة الداخلية ووزارة الداخلية

أن نقول بأن القمر الاصطناعي، القمر الاصطناعي محمد السادس (أ) الذي أطلق منذ فترة من بين الأمور التي غادي يقوم بها هو مواكبة هاذ العملية ديال السياسة العقارية، مواكبة جميع عمليات التدخل في العقار، غادي يبدأ يعطي معلومات مدققة حول وضعية العقارات، حول تطور البناء، حول عدد من العمليات بدل نبدأ ونشرو. هاذ الشيء كنا كندشروه من ناس آخرين من دول أخرى، غادي يولي ينتجو قمر اصطناعي وطني، فلذلك غادي يسهل علينا هاذ العمليات، وغادي يواكب أيضا العملية ديال المحافظة العقارية.

قضية الترسنة القانونية راه شرت لها، أنا ما نظننش أنه كاين شي حاجة أكثر من هاذ الشيء، عندنا ترسنة قانونية متقدمة، ماشي فقط فيما يخص الأراضي السلالية التي شرت لها 3 مشاريع ظهائر ديال 2018، 2026 و69، ولكن أيضا ظهائر أخرى مثلا الظهير ديال 2014 المتعلق بالملك العمومي للدولة وظهائر أخرى، هاذي كلها أيضا موضوعة على الطاولة لمحاولة تجديدها.

ولكن انتوما تتعرفوا بأن مراجعة القانون المعين لا يتم بين عشية وضحاها، خاص فيه مقاربة تشاركية، خاص تدخل جميع المعنيين، خاص استشارة الخبراء في الميدان، خاص استشارة الخبراء القانونيين، وكل عملية تتأخذ وقت باش ما نوقعوش في أخطاء، وخاص مقارنتها بمجموع الترسنة القانونية الوطنية، وخاص هذا وهاذ الشيء راه مشغولين عليه إن شاء الله، وهاذ القانون غادي يوصلكم في القريب بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ننتقل الآن لمعالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني، وعندني هنا في البرنامج 9 أسئلة، وأفتح باب التدخلات لأول كلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف أبودوح:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا هو كما يلي، يعد اللاتركيز الإداري أحد الرهانات الأساسية في برنامج الإصلاح الإداري ببلادنا.

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن آفاق هذا الورش الإداري في إطار الجهوية المتقدمة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

بالنسبة لبعض الإخوان اللي قالوا الجواب لا يتضمن حلول عملية، ما اعرفت أش من حلول عملية أكثر من ذلك الشيء؟ عندما نقول الإستراتيجية راه ما يمكنش ما كنوضعوش بين عشية وضحاها، إلى وضعت إستراتيجية في شهر عرف بأني تنكذب، إلى وضعت إستراتيجية حتى في أربعة أشهر عرف بأني تنكذب، الإستراتيجية عندها الأسس ديالها، عندها المدى الزمني ديالها، عندها الأدوات والآليات ديالها، إلى ما استنفذتهاش لا تسمى إستراتيجية، (cocotte minute) تسمى غير بحال شي حاجة غير نكذبو على راسنا، فهذي غادي تاخذ طريقها، راه قلت هناك أولا حوار غادي يكون جهوي، انطلاقا من توصيات المناظرة غادي تكون حوارات جهوية، من بعد راه فريق الخبراء تيدشغل غادي نمشيو لإستراتيجية وطنية ومن بعد مخطط تنفيذي على هاذ الإستراتيجية الوطنية، هاذ الشيء احنا واعددين به وغادي نمشيو فيه تدريجيا.

المراكز الجهوية للاستثمار الآن نحن بصدد إعادة النظر في المراكز الجهوية للاستثمار، وغادي يتعاد فيها النظر في طريقة الحكامة ديالها، الهيكلية ديالها، المهام ديالها، طرق التدخل، هاذ الشيء كامل خاص يتعاد فيه النظر وهادي تحتاج دراسة وتستمر شهر تقريبا.

بالنسبة للمرأة السلالية كل ما وقع في الماضي من الإقصاء ديال المرأة السلالية، الآن يجب أن نتركه وراء ظهورنا، وهاذ الشيء قرار وطني اتخذ منذ فترة وخصوصا منذ واحد الفتوة ديال المجلس العلمي الأعلى، ثم من بعد استصدرت دوريات إلى النواب دورية في 2010 ودورية في 2012 وهاذ الدوريات تدعو إلى تمتيع النساء السلاليات بحقهم في الانتفاع من الأراضي الجماعية موضوع التقسيمات الجديدة من لدن الهيئات النيابية إذا وقعت، وأنه أي توزيع لهذه التعويضات لن يتم مستقبلا دون أخذ بعين الاعتبار حق المرأة السلالية.

وأيضا على مستوى مجلس الوصاية هو في جميع العمليات التي يتدخل فيها مجلس الوصاية وتصله هو يحصر على تمتيع النساء السلاليات بنصيبهم في مختلف موروثهن من الأراضي السلالية.

بالنسبة للمناطق الصناعية، ابغيت نقول بأنه هو كاين واحد النموذج جديد أشرت له ديال الإيجار، من قبل كان البيع، دابا الآن بدأ إنشاء نموذج جديد ديال الكراء بدلا من البيع، وهاذ النموذج الجديد تهدف إلى تخفيف الكلفة، كلفة الاستثمار بالنسبة للمستثمر، لأن الكراء تيضخم الكلفة ديال الاستثمار، أحيانا كيخلي المستثمر عاجز على أداء الاستثمار، وبالتالي هاذ النموذج الجديد عن طريق توفير مناطق صناعية معدة للإيجار، وهاذ النموذج بدأ إن شاء الله نتمناو ينجح غادي يبدأ في الطور الأول بـ 1000 هكتار.

وبالمناسبة، ابغيت ندخل لهاذ المشكل ديال العقار، راه التحفيظ بذلت فيه غير طيلة هاذ السنتين الأخيرتين المحافظة العقارية واحد الجهد كبير، وارتفع النسبة ديال التحفيظ بشكل ملحوظ جدا، ويمكن

الكلمة الآن لفريق الأصاله والمعاصرة.

المستشارة السيدة نجاته كمبر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على الرغم من كل المقتضيات التي حملتها الوثيقة الدستورية والتي ترمي إلى الارتقاء باللاتركيز الإداري، باعتباره ورشا مهيكل يروم تحقيق تحول نوعي في أنماط الحكامة وتوجها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة، إلا أن واقع الحال يكشف تلكؤ الحكومة في إخراج ميثاق اللاتركيز الإداري، وهو ما يشكل إحدى المعوقات الأساسية لمسار الجهوية المتقدمة ويحد من كل الغايات والمقاصد المتوخاة من هذا الورش الواعد.

من أجل ذلك، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول سياستكم في تنزيل اللاتركيز الإداري ومواكبة ورش الجهوية المتقدمة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

سؤالنا في نفس الاتجاه يتعلق بالتقدم الحاصل في ورش اللاتركيز الإداري في علاقته بإنجاح الورش ديال الجهوية المتقدمة في بلادنا وتطوير مسلسل اللامركزية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يشكل تنزيل وتقوية اللاتركيز الإداري إحدى أهم الركائز والدعامات الجهوية المتقدمة المنشودة، فإدارة جهوية فاعلة ومندمجة هي الضمانة لتحفيز الاستثمار ومواكبة الأوراش الكبرى وتفعيل الجهوية المتقدمة.

بناء عليه، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي أجندتكم الزمنية لإخراج ميثاق اللاتركيز الإداري إلى حيز الوجود؟ وما هي الإستراتيجية الحكومية لأجراً وتقوية اللاتركيز الإداري لمواكبة الجهوية المتقدمة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفزي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

يمثل انطلاق مسلسل الجهوية المتقدمة منعطف هام في المسار السياسي الديمقراطي والتنموي بالمغرب لتوسيع حقل الديمقراطية التمثيلية الجهوية وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية والبشرية المندمجة والمستدامة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية والنهوض بدينامية النمو والتوزيع المنصف لثماره، إلا أن تنزيل هذه الجهوية يطرح تحديات متنوعة كما يتيح فرصا يتعين استغلالها لتعزيز البناء الديمقراطي والدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مغرب للجهات موحد ومتضامن، ومن بين هذه التحديات:

- اندماج السياسات العمومية وإيجاد التقائية تكاملية بينها؛

- تعزيز الموارد المالية للجهة من أجل التنزيل السليم للجهوية المتقدمة؛

- إنجاح اللاتركيز الإداري؛

- معالجة الفوارق الجهوية على مستوى خلق الثروة والمؤشرات المرتبطة بالحقوق الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والتكوين والتشغيل، في إطار إبداع نموذج تنموي جديد منصف ومتناسك، وانسجاما مع الخطاب السامي لجلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية الحالية.

السيد رئيس الحكومة،

رغم تنصيب المجالس الجهوية منذ شتنبر 2015 وصدور القانون التنظيمي 111.14 للجهات في يوليوز 2015، مازالت بعض الجهات لم تستكمل إعداد برامجها التنموية الجهوية، مما يعيق تنزيل الجهوية المتقدمة، فحسب المادة 83 من القانون المذكور يفترض أن تكون المجالس الجهوية قد أعدت برامجها خلال السنة الأولى من مدة انتدابها، وأن تستند في ذلك إلى تشخيص جهوي في انسجام مع التوجهات الإستراتيجية والسياسات العمومية المعتمدة في مختلف القطاعات وحرص على إحداث التقائية بين الإستراتيجيات القطاعية على المستوى الجهوي، إلا أن 8 جهات فقط لحد الآن أعدت برامجها وصادقت عليها بينما لا تزال برامج باقي الجهات في طور الإنجاز، وهذا إخلال بالطبع بنصوص القانون التنظيمي.

في هذا الإطار، نتساءل: هل تم التشاور مع القطاع الخاص وإشراكه فعليا في مسلسل إعداد البرامج التنموية الجهوية، كما تؤكد على ذلك المادة 83 من القانون التنظيمي؟

وأقول لكم، السيد رئيس الحكومة، أنه عدا جبهتين اثنتين، منهم جهة الدار البيضاء من أجل الإنصاف، وجهة أخرى لن أذكر اسمها هما التي تم إشراك الاتحاد العام والقطاع الخاص فيها بصفة فعلية ونموذجية، أما الجهات الأخرى فإما تجاهلت الاتحاد العام والقطاع الخاص وإما هناك شي حاجة شكلية والسلام، ما كينش شي حاجة.

وهل أخذ التشخيص كل المقاربات بعين الإعتبار بما فيها مقارنة النوع؟ هل هناك إشارات لخلق أقطاب تنافسية بالجهة لجذب الاستثمار، سيما وأن من بين الاختصاصات الذاتية للجهات دعم المقاولات وإحداث مناطق الأنشطة الاقتصادية بما يكرس الجهة كوجهة مفضلة للاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية؟

السيد رئيس الحكومة،

إننا إذ نثمن جهود الحكومة في مجال استكمال النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية بإصدار 62 مرسوم تطبيقي والمصادقة على 4 مراسيم أخرى والمجهودات المبذولة في مجال تعبئة الموارد البشرية المؤهلة، فإننا نسجل أن جل الجهات تفتقر للأطر المتخصصة والفنية المؤهلة، وذلك لتقصير الإدارة في توفير التكوين اللازم للأطر الإدارية للجهات من جهة، ومن جهة ثانية لقصور العمل السياسي في إفراز نخب تستطيع رفع التحديات على المستوى الترابي، وهو ما نبه إليه جلالة الملك في خطاب العرش 2017، حين وضع النخب السياسية والإدارية والحكومية أمام مسؤوليتها لتجاوز المعوقات التي تحول دون إنجاز النموذج التنموي المغربي.

وإذا كان اللاتمركز الإداري يقتضي نقل السلطة التقريرية ووسائل العمل من المركز إلى المجال الترابي لاتخاذ القرار على أساس مبدأ القرب

من المرفق العمومي بسرعة وجودة وبأقل تكلفة في إطار جهوية متقدمة، فإن تنزيله يستوجب إعداد وإخراج الميثاق المتعلق به، باعتباره ركيزة أساسية لتنزيله، وقد تأخرت بلورة هذا الميثاق للأسف كثيرا رغم الدعوات المتكررة لجلالة الملك للتعجيل بإعداده خاصة في خطاب 6 نوفمبر 2016 وخطاب افتتاح الدورة التشريعية الحالية.

ونأمل أن يأتي هذا الميثاق في مستوى التطلعات والانتظارات ويحدد المهام والمسؤوليات، مثلا توضيح أدوار ومهام وصلاحيات العامل والوالي... إلخ... على مختلف التنظيمات الترابية، من أجل إرساء لا مركز شامل يحقق نقلا فاضلا متدرجا للسلط والوسائل.

فما هي العراقيل، السيد رئيس الحكومة، التي أدت إلى التأخر في إعداد ميثاق اللاتمركز، وهل الحكومة منكبة بالفعل على بلورته؟

السيد رئيس الحكومة،

اعتبارا لكون التنمية الاقتصادية من أهم اختصاصات الجهة، فإننا نرى أن هناك ضرورة ملحة لإعداد ميثاق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الجهوي بين الجهة والقطاع الخاص وسائر الشركاء وإحداث هيئة استشارية لدى المجالس الجهوية لدعم الميثاق المذكور، تسهيلا وتعزيزا لشراكة فعلية مع القطاع الخاص تمكن من تحقيق الالتقائية بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

وختاما، نرى أن نجاح مسلسل الجهوية المتقدمة على أرض الواقع يقضي بإنشاء آلية أو هيئة عليا على المستوى الوطني للقيادة والتتبع والتقييم، ونتساءل: ألا ترون أنه يجب تعميق التفكير من أجل بلورة هاذ الآلية أو الهيئة؟

كما نتساءل عن ما إذا كانت الحكومة قد قامت بدراسة وتفعيل مقترحات الملتقى البرلماني للجهات الذي نظمه مجلس المستشارين يوم 6 يونيو 2016؟

ونوه بالمناسبة بالعمل الدءوب للمجلس على مستوى الأنشطة المتعلقة بالمجالات الترابية التي تدخل في دائرة اختصاصه بحكم تركيبته التمثيلية، وعندنا الملتقى الثاني للجهات، بعد يومين نهار الخميس إن شاء الله، وأتمنى أن تشرفونا السيد رئيس الحكومة وكذلك الحضور ديال رؤساء الجهات بما يضمن مصلحة الديمقراطية المحلية. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

رجاء إذا أمكن تسليم المداخلة. أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي المحترم، أه السيد الرئيس استنفذتم الوقت، شكرا. فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

زميلاتي، زملائي المحترمين،

إذا كانت اللامركزية اختياراً تديرها لتمييزات وخصوصيات المجتمع في أفق تعزيز وتدعيم الصيرورة الديمقراطية لصياغة واتخاذ القرارات، تساهم فيها كل الفعاليات والتنظيمات المدنية. فاللاتركيز الإداري كنقل لبعض الصلاحيات لأعوان الدولة، بمعنى آخر إعادة توزيع السلط داخل إدارة الدولة من المصالح المركزية إلى المصالح الخارجية شرط لا غنى عنه لإنجاح اللامركزية والجهوية، حيث رغم اختلاف المفهومين في الجوهر فهدهما المشترك هو وضع أسس إدارة القرب وتخفيف الأعباء عن المركز.

ويعتبر طبعاً اللاتركيز من أبرز الشروط للإصلاح الإداري يهدف الرقي بالإدارة المغربية وتجاوز مجموعة من السلبيات المتعلقة بمركزية اتخاذ القرارات الموروثة عن الدولة المركزية أو البيروقراطية، حيث تحل فيه المواكبة والمراقبة والمحاسبة محل السلطوية والوصائية.

وقد استعمل دستور 2011 لأول مرة في تاريخ المغرب منذ الاستقلال المصالح اللامركزية للإدارة المركزية، تعبيرا عن رغبة المشرع المغربي في تعزيز مسار اللاتركيز كمنط لتكريس إدارة القرب من المواطنين في إطار جهوية متقدمة، فاللامركزية في بعدها الجهوي المتقدم لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا في إطار مواكبتها بتحويل الاختصاصات من الإدارة المركزية إلى مندوبيها وممثلها المحليين.

وبالرغم من المجهودات المبذولة، لابد من الإقرار ببطء بل وفشل تحويل الإدارة إلى محرك أساسي للتنمية، حيث أن التقدم في الهياكل الترابية اللامركزية لا توازيها الأدوات المتعلقة باللاتركيز كإلزامية للجهوية المتقدمة وفق منظور يعمل من اللاتركيز حافزا واقعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعدالة الاجتماعية، عبر سياسة تؤسس على مبادئ محددة منها:

- قبول اللاتركيز كمبدأ محدد لتدخلات الدولة؛

- تبني منطق مجموعات اختصاصات تفرض توزيعاً للأدوار والمسؤوليات؛

- تبني منطق العمل المشترك بين الإدارات والتفائية السياسات العمومية وتنسيق الوسائل والموارد بما فيها البشرية، وهذا هو بيت القصيد.

السيد رئيس الحكومة،

إن قطب الرحي في إنجاح مسلسل الجهوية والحلقة الهامة في ميثاق اللاتركيز هو العنصر البشري، فالرأسمال البشري هو الذي

يترجم السياسات العمومية على أرض الواقع في وقت تفتقر فيه معظم الجماعات الترابية إلى موارد بشرية قادرة على بلورة الإرادة الخاصة باللامركزية على المستوى المحلي، إذ تقتضي عملية إعادة بنيت إدارة الدولة استخدام أساليب جديدة وحديثة للتسيير والتدبير مواكبة لتطورات وتحولات، خاصة على مستوى تدبير الموارد البشرية التي تعتبر أساس الممارسات والعمليات الإدارية.

إن الارتقاء بالموارد الأساسية الترابية والضامن الأساسي لنجاعة وفعالية وجودة خدماتها للمواطنين أي الضمان لجودة المرفق العمومي الذي نشهد ترديه يوما بعد يوم، ونحن ننتظر السيد رئيس الحكومة ميثاق المرفق العمومي كذلك.

وليس من قبيل الصدفة أن يتم في بعض النماذج الدولية، ومنها النموذج المغربي الذي استقيناه منه مجمل المنظومة التشريعية الإدارية أي النموذج الفرنسي، أن يتم إخضاع موظفي الجماعات الترابية لوظيفة عمومية خاصة، ألا وهي الوظيفة العمومية الترابية، فلا مناص من:

- التوفر على سياسة تدبيرية للموارد البشرية على قاعدة الارتقاء بالوظيفة العمومية الترابية من أجل مد البنيات الإدارية بالموارد البشرية حسب حاجياتها من حيث الكفاءات والأعباء حتى تتمكن من إنجاز مهامها والاستجابة لمختلف متطلبات المواطنين والفاعلين والشركاء؛

- التوفر على إطار عام لتدبير الموارد البشرية يمكن من الاستجابة للحاجيات ذات الأولوية للدولة والتلاؤم مع مهامها الجديدة؛

- إقرار مسارات مهنية مثممة بالنسبة للأطر والأعوان وتوسيع آفاقهم المهنية وإغناء تجربتهم وتمكينهم من تحمل المسؤولية والرفع من كفاءتهم؛

- تعميق المعرفة بالموارد البشرية المحلية 150.000 موظف، السيد رئيس الحكومة، من أجل إبراز جيوب الخصائص والفائض وتحديد المشاكل بواسطة بحوث ودراسات على مستوى الجماعات الترابية؛

- البحث عن الكفاءات النوعية الموجودة بمختلف القطاعات، وهي موجودة السيد رئيس الحكومة؛

- إحداث منظومة للتحفيز بأشكال متعددة؛

- تخويل المنادب الجهوية بعض الاختصاصات؛

- تفعيل عقود ترابية؛

- إقرار تحفيزات في شكل تعويضات تأخذ بعين الاعتبار الإكراهات الجغرافية وتثمين المسؤولية الميدانية (وأفتح قوس هنا، السيد رئيس الحكومة، للتذكير بالتعويض عن المناطق النائية الذي لا يزال حبيس الرفوف، مع أنه أقر وتم الاتفاق عليه في إطار الحوار الاجتماعي)؛

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السؤال عن اللامركزية واللاتركيز في ظل دولة مركزية تسعى إلى بناء دولة ترابية، نظن بأنه يستدعي أولاً تحقيق الإرادة السياسية الحقيقية لكل الفاعلين السياسيين والشركاء الاقتصاديين في إطار إصلاح شمولي، يقتضي:

1- مراجعة السياسات العمومية وتمركزها وتفكيكها؛

2- مراجعة الاختلالات ومراجعة كيفية وضعها دائماً في المركز على حساب المناطق الترابية، وهذا لا يتماشى نهائياً مع اللاتمرکز؛

3- التحقيق في إطار هو تخفيف من ثقل حجم الدولة المركزية على حساب الدولة الترابية التي مازالت ضعيفة تتنامى ببطء كبير؛

4- وجود وضع حد للازدواجية المؤسساتية بين الدولة والمؤسسات المنتخبة، حتى أصبح بعض الأحيان تغيب المسؤولية أو تضمحل المسؤولية،

4- هناك حاجة مستعجلة لاعتماد مبدأ وحدة المسؤولية السياسية، الآن مع الأسف ما كينش هذا المبدأ نهائياً في العلاقة بين المركز والجهة وشفنا هاذ الشيء في عدة مناسبات.

6- أن الأمر يتطلب بناء ثقة الدولة، بناء ثقة الدولة التي تعطي لكل مواطن الحق في الاستفادة المنصفة والعادلة في خدمة الأمانة.

إن مسار بناء الثقة يتطلب معالجة الشعور القائم حالياً من طرف الجماعات الترابية بأنها مهمشة، بأنها غصبت حقوقها، بأنها لا تعامل على أنها كيان منتخب له مقومات بحكم القانون للمساءلة.

في الخلاصة أن ما نراه من مجموعتنا أن تقوية الاتمرکز يمر عبر عدة مراحل، نحصرها في أربعة محاور:

الأول معالجة الاختلالات بين الدولة المركزية والدولة الترابية وإعادة بناء الدولة الترابية التي مازالت لم تكن في مستوى التعامل الحقيقي والناجح بين المركز؛

ثانياً، اعتماد أهمية وحدات القرب، الكل يتحدث عن القرب ولكن مع الأسف والسياسة اللامركزية تعني القرب بالدرجة الأولى ومساءلة المواطنين والاعتراف بالمبادرة على الصعيد المحلي، كذلك المبادرة غالباً تأتي على الصعيد المركزي أو على صعيد العمال والولاية، لا تأتي أو تقمق التي تأتي من المنتخبين؛

المحور الثالث، التزام الإدارة المركزية بوضع أهداف متعددة السنوات منسقة ومتسلسلة، يقع على أساسها الحساب في علاقة الدولة المركزية بالترابية؛

وأخيراً، وضع الهياكل العملية لضمان الامتثال للأهداف المعلنة من

- المرافقة الاجتماعية الناجمة عن إعادة الانتشار الذي يجب أن يخضع إلى الطوعية؛

- توطيد العلاقة بين تديير المسار المهني والترقيات لشغل مناصب المسؤولية؛

- تبسيط المساطر؛

- الحد من الفوارق في التعويضات بين القطاعات وكذلك داخل نفس الدرجات النظامية؛

- تعزيز جهاز التكوين بما فيه طبعاً التكوين في المجال الرقمي لما سيكون له من دور في الوصول إلى المعلومة بالنسبة للموظفين والمرتفقين.

كل ذلك في إطار حوار اجتماعي بناء، هادف ومسؤول هدفه الأسمى تنمية مستدامة مدمجة لكل الفئات الشعبية وعلى رأسها الشباب، وأطلب من هذا المنبر بأن يكون هنالك فروع جهوية لمجلس الشباب المزمع تنصيبه.

السيد رئيس الحكومة،

هذه بعض المساهمات منا، كنتنمناو منكم تاخذوها بعين الاعتبار في تنزيل الميثاق، ميثاق اللاتتركيز الإداري.

وشكراً على الإطالة.

شكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً.

أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك الصادي:

نسأل السيد رئيس الحكومة عن الإجراءات المتخذة لتفعيل اللاتمرکز الإداري وعن التدابير المتخذة للرفع من القدرات التدييرية للموارد البشرية.

وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً.

الكلمة الآن لمجموعة العمل التقدمي، تفضل السيد الرئيس المحترم.

هذا اللاتمرکز الإداري هو مهم جدا، أولا مهم إداريا، لأن غادي يبسط العمل الإداري، غادي يقرب الخدمات الإدارية للمواطنين، غادي تولي احده، اتخاذ القرار ما غاديش يبقى في الرباط غادي يولي على مستوى الجهة، وربما جزء منه على مستوى الإدارة الإقليمية، إذن هذه النقطة الأولى، فائدة بدلا ما نقولوسير للرباط، الواحد اللي تقطعت لو الخلصة خاصويجي للرباط، دائما تقع إشكالات على مستوى تدبير الشؤون ديال المواطنين على هذه المسائل.

حتى البرمجة ديال المشاريع تتم إذا ما كانش الإذن ديال الإدارة المركزية لا يمكن برمجتها، لكن فيها أيضا على المستوى التنموي فائدة مهمة على المستوى التنموي أنها كيتم تدبير المشاريع التنموية، تدبير التوجهات التنموية تدبر على مستوى الجهة اللي هما الناس اللي أكثر معرفة بحاجيات الجهة وبحاجيات السكان وبالحاجيات المحلية، وأيضا على مستوى التنسيق كتكون التنسيق ك يكون أفضل، تنسيق السياسات العمومية على المستوى الجهوي ك يكون أنذاك ممكنة لأن الآن خاص مجلس الجهة مثلا الآن مكاتب الجهات اللي توضعوا برامج التنمية الجهوية، تنسقوا مع الإدارات ولكن إذا ما كاينش الإذن ديال الإدارة المركزية، هناك التنسيق ما كيتمش، وفي بعض الأحيان خاص التنسيق مع الإدارة المركزية إما أثناء وضع برامج التنمية الجهوية أو التعاقدات أو الاتفاقيات باقي ما ابديناش التعاقدات أو اتفاقيات مع القطاعات المعنية.

الآن، إذا تم هذا اللاتمرکز وفق ما نتصوره، هاذ الشي غادي يتم جهويا بمعنى كلشي غادي يتم تما، معنى ذلك التنسيق بين الإدارات، بين التجهيز والصحة والتعليم والفلاحة وغيرها بيناتهم من جهة، ولكن بينهم وبين مجالس الجهات غادي يتم جهويا دون حاجة إلى الرجوع إلى الإدارات المركزية، إذن غادي يسهل علينا بزاف ديال الأمور على مستوى التنسيق.

بالتالي فهذا إصلاح هام إلى تم سيحدث قطيعة على المستوى الإداري مع ما كنا عليه باش ننقلو للإدارة اللامركزية، وأهم شيء غادي تكون قريبة من المواطنين، غادي تكون قريبة من الهموم ديالهم، وأيضا المواطن غادي يقرب من مصادر القرار وغادي تكون عندو حتى القدرة من التأثير على هاذ مصادر القرار، إذن هذه هي الفكرة العامة.

دابا الآن فين وصلنا؟ هذا سؤال، هاذ الشي راه حضرنا فيه، الصيغة الأولى ديال ميثاق اللاتمرکز الإداري موجودة، تم فيها التحكم والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية. طبيعي باش هاذ الشي اللي تتكون فيه الوظيفة العمومية تتكون فيه الداخلية، تتكون فيه المالية إضافة بالخصوص، ولكن إضافة إلى القطاعات الأخرى كلها، عموما تم الاتفاق على الخطوط العامة ديال هاذ الميثاق وحتى على بعض مقتضيات التفصيلية، الآن هولدى الأمانة العامة للحكومة، منكب على إتمام الصياغة القانونية فنيا الأخيرة، بعد ذلك إن شاء الله السنة المقبلة غادي يكون هذا الميثاق موجود وغادي نخرجه، ونتمناو يكون في

خلال ميثاق يتعدى المبدأ.

لا نريد المبادئ في الموثيق، نريد أدوات للنجاعة للتعامل لخلق أدوار لتفعيل الإبداع والابتكار لدى الساكنة وممثلها، من أجل تطويع الدولة حتى تكون مشاركة حقيقية فيما يتعلق ببناء المغرب بكامله.

هذه العلاقة القائمة بين المركزية واللامركزية هذه هي شروطها في أنظمة الدول الديمقراطية الحديثة التي تسعى إلى توسيع وتقاسم بين الدولة والمجتمع ومكوناته، وهذا هو العمق وروح الدستور في الباب المتعلق بوضع الجهوية، وهي كذلك المضامين التي عبرت عنها القوانين التنظيمية، إنما مع الأسف ليست هناك أدوات حقيقية لإنصاف وصول هذه المضامين إلى بناء الدولة الترابية في علاقتها مع الدولة المركزية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة التي طرحت في هذا المحور.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا موضوع مهم، فايت تطرقنا له أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، وباش نقولوا علاش تهضرو بعدا كنهضرو على اللاتمرکز أو اللاتمرکز جوج حاجة واحدة، مرة تنقلو اللاتمرکز واللاتمرکز، ولكن الخطاب الملكي في المراحل الأخير استعمل لفظ اللاتمرکز، وكيعني أن الإدارة تفوض بعض صلاحياتها لإدارة محلية، ما عندو علاقة بالهيئات المنتخبة، هو خاص يتكامل مع الهيئات المنتخبة، كنعقولو اليوم الجهوية المتقدمة عندها رجان، عندها الهيئات المنتخبة اللي هي مجالس الجهات مع مكاتب الجهات، وعنندنا الإدارات اللي هي الإدارات الجهوية اللي خاصها تمثل السلطة المركزية أو الدولة، إذن كنهضرو في اللاتمرکز، كنعملو على تفويض بعض سلط الحكومة المركزية أو الإدارات إلى إدارات محلية.

السلطة فيها اتخاذ القرار وفيها موارد مالية، وفيها موارد بشرية، وذلك في إطار واحد التسلسل إداري محكم، وبطبيعة الحالة اليوم الجميع متفق واليوم على كل حال هذا معطى أصبح معطى دستوري وفيه توجهات ملكية واضحة، وخصوصا في آخر خطاب ديال جلالة الملك أثناء افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحالية، والذي دعا فيه إلى استكمال الجهوية المتقدمة وإلى إخراج ميثاق متقدم للاتمرکز الإداري وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه.

توضع القوانين، توضع التصورات، توضع المراسيم التنظيمية بينما وضع البرامج فيتم على المستوى الجهوي، وبالتالي غادي تكون عندنا القدرة أكثر على تنسيق البرامج الجهوية.

ثانيا، أهم مضامين مشروع ميثاق اللاتمرکز الإداري هادي غير المبادئ الموجبة، سيقوم مشروع ميثاق اللاتمرکز الإداري على وضع منظور جديد-كما قلنا-للدخول الدولة على المستوى الترابي، ولا سيما من خلال إعادة تنظيم المصالح اللامركزية للدولة ونقل اختصاصات إليها، وكذا تنسيق تدخل الدولة على المستوى الترابي.

إذن فيها أولا إعادة تنظيم المصالح اللامركزية للدولة ونقل الاختصاصات إليها، هذا المحور الأول اللي غادي ينص عليه هاذ الميثاق ديال اللاتمرکز، وهذا كيعني بناء إدارات جهوية قوية باختصاصات قوية وبموارد بشرية قوية وبموارد مالية كافية وتدارك النقص أو النقائص الموجودة في المرسومين السابقين سنة 1993 وسنة 2005 واللذين لم يمكن تطبيقهما من تنزيل لاتمرکز حقيقي لإدارة الدولة بما يحقق توزيعا متوازيا للاختصاصات والوسائل بين الإدارات المركزية للدولة ومصالحها اللامركزية.

في هذا الإطار، نهدف من خلال هاذ المنظور المتقدم للاتمرکز الإداري ضمان تنسيق أنشطة مختلف المصالح اللامركزية على المستوى الترابي كما قلنا، مع تحويل هذه التمثيليات الموجودة جملة من الاختصاصات المهمة تتمثل فيما يلي:

- المساهمة في إعداد برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي، إذن هي مركزيا غير التوجهات العامة وبرامج العمل على المستوى الجهوي؛

- التنشيط والإشراف على أنشطة المصالح اللامركزية على مستوى العمالات والأقاليم، هي اللي غتكلف ذيك الساعة النيابة أو الإدارات الإقليمية؛

- مواكبة الجماعات الترابية لاسيما الجهة في إعداد برامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب بتكامل وانسجام مع برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي؛

- تدعيم علاقات الشراكة بين الدولة والجماعات الترابية في مختلف مجالات التنمية الجهوية، هذا بالإضافة إلى المصالح اللامركزية الموجودة أيضا على مستوى العمالات والأقاليم، التي ستولى تنفيذ السياسات والبرامج العمومية الحكومية مع تقديم الدعم والمساعدة اللازمة للجماعات الترابية ولفائدتها على مستوى الأقاليم والعمالات.

وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مشروع ميثاق اللاتمرکز الإداري يمنح لرؤساء المصالح اللامركزية صلاحية اتخاذ القرارات الإدارية الفردية التي تدخل في نطاق الاختصاصات المخولة لهم بمقتضى القوانين والأنظمة الجاري بها العمل، باستثناء تلك التي لا يمكن تفويضها لهم بموجب المقتضيات التشريعية أو التنظيمية، وهذا توجه

البداية الأولى لسنة 2018، وكما قلت غادي يكن قطيعة واحد القفزة فيما يخص التعامل الإداري.

طيب أشنوهي المبادئ الموجبة للاتمرکز الإداري؟

اللاتمرکز الإداري اللي كيعني تحويل السلطة ووسائل ممارسة السلطة والقدرة على المبادرة إلى المصالح اللامركزية على مستوى الجهات، الإدارات على مستوى الجهات وكتهدف إلى تحقيق الفعالية والنجاحة ولضمان الإنصاف والتغطية الترابية، هذا فيه واحد المجموعة ديال المبادئ الموجبة أهمها ما يلي:

المبدأ الأول، هو تبويء الجهة، لأن هذا غادي يتم على مستوى الجهة، تبويء الجهة مركز الصدارة في تمثيل الإدارة المركزية على المستوى الترابي وفي إقامة العلاقات بين الإدارات المركزية ومصالحها اللامركزية، اعتبارا لكون المستوى الجهوي يمثل الإطار الأمثل والملائم لانسجام والتقائية السياسات والبرامج العمومية لمختلف القطاعات، وكذا المواكبة التقنية والمساعدة لفائدة الجماعات الترابية، لا سيما للجهة.

وهنا أود التأكيد بأن هاذ الأمر يمثل اختيار سياسي حيوي بالنسبة لتعزيز ورش الجهوية المتقدمة التي تنشدها بلادنا، حيث سيتم الانتقال من الصيغة التي كانت على مستوى العمالات والأقاليم التي كانت من قبل تشكل محور تجميع الاختصاصات اللامركزية إلى صيغة متقدمة تخول الجهة مركز الصدارة في تنسيق الاختصاصات اللامركزية لمصالح الدولة؛

المبدأ الثاني توضيح أدوات الإدارات المركزية التي يجب أن تنحصر في بلورة التصور وتأطير السياسات والبرامج العمومية على المستوى الوطني وتقييم وتتبع نجاعة أداء المصالح اللامركزية، وكذا إعداد بطبيعة الحال النصوص القانونية والنصوص التنظيمية وتحويل المصالح اللامركزية، يعني الإدارات الجهوية اختصاص تنفيذ السياسات العمومية وإنجاز المشاريع وأيضا إنجاز البرامج قبل ذلك وكذا تقديم المساعدة والدعم التقني للجماعات الترابية؛

المبدأ الثالث، تنسيق أنشطة المصالح اللامركزية من خلال إحداث إدارات جهوية مشتركة وقوية، نسميها أقطاب جهوية عن طريق تجميع عدد من الإدارات تكون قوية، تكون قادرة على إنجاز المشاريع الجهوية التي تستوجب تدخل عدة مصالح وزارية متواجدة على المستوى الترابي أو على المستوى الجهوي بما يحقق وحدة تدخل الدولة على المستوى الجهوي، وهذا كله شيء.

المبدأ الرابع غادي يكون ناتج عنه هو القدرة على بناء سياسات عمومية مندمجة وفعالة على مستوى الجهة، جهوية، تحقق التقائية السياسات العمومية على مستوى الجهة.

إذن وضع البرامج الآن السلطة المركزية غتكون عندها توجهات

تشاركية فيما يخص تحديد الأولويات، برمجة الاعتمادات، تتبع إنجازها، يعني برمجة اعتمادات غادي تتم الآن على المستوى الجهوي ما ابقاش غادي يتم مركزيا؛

- إبداء الرأي حول مشاريع السياسات والبرامج العمومية للدولة على المستوى الجهوي؛

- دراسة وإعداد عقود برامج ذات الطابع الجهوي لتربط الدولة بالجماعات الترابية لاسيما الجهة.

اليوم غادي نديرو، احنا أعلننا بأنه غادي نديرو عقود برامج بين الدولة والجهات، اليوم اللي خاص يوقعها هو الدولة، السلطة المركزية، غدا مع ميثاق اللاتمرکز غادي توقع جهويا، الجهة غادي توقع مع الإدارة الجهوية يعني لجنة التدبير الجهوي غادي تدبرهاذ الأمر، غادي تولي عقود البرنامج على مستوى الجهة، إذن هذا على مستوى منظومة الحكامة وآليات التدخل.

الآن بقيت نقطة وهي التدابير المصاحبة لتنزيل مشروع اللاتمرکز الإداري، ذلك أن هذا الورش الكبير خاصو برنامج عمل صحيح، زمني، واضح، سنعلن عنه فور صدور ميثاق اللاتمرکز الإداري إن شاء الله، وهاذ برنامج العمل اللي غادي يهدف إلى نقل الاختصاصات، لكن غادي يمشي معه في المواكبة أمران اثنان:

أولا التدبير اللاتمرکز للموارد البشرية، فمواكبة تنزيل اللاتمرکز إداري يحتاج بالمناسبة مع نقل الاختصاصات إلى مصالح اللاتمرکزة إلى تمكين هذه المصالح اللاتمرکزة عن الجهوية من موارد بشرية مؤهلة كفاءة على درجة عالية من الخبرة، من المهنية ومن التجربة، وقادرة على تدبير الشأن المحلي وتحقيق أهداف التنمية الجهوية، سواء فيما يتعلق بالاستجابة لحاجيات المواطنين في الحصول على خدمات عمومية منتظمة وجيدة أو بتصور وتنفيذ الاستثمارات ذات القيمة المضافة على الصعيد الترابي، وهو ما تحرص الحكومة على تنفيذه من خلال توزيع الموظفين والأعوان بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاتمرکزة على الصعيد الجهوي والإقليمي بما يضمن بشكل معقلن الاستجابة لحاجيات هذه المصالح مع تخويل المصالح اللاتمرکزة لمختلف القطاعات الوزارية صلاحية تدبير الموارد البشرية المعنية، سواء فيما يتعلق بوضعيتها الإدارية أو فيما يخص حاجياتها إلى التأهيل والتكوين المستمر، هذا الأول؛

الحاجة الثانية، هي التدبير اللاتمرکز لميزانية الدولة: إن تخويل المصالح الجهوية اختصاصات واسعة في مجال تنزيل السياسات والبرامج العمومية على المستوى الترابي يقتضي بالضرورة تعزيز التدبير اللاتمرکز لميزانية الدولة من خلال منح صلاحيات أوسع للمديرين الجهويين والإقليميين فيما يتعلق بتنفيذ الميزانيات وإحداث ميزانيات جهوية على أساس البرامج يكون فيها المدراء الجهويين أمرين مساعدين بالصرف، مع تعزيز آليات المراقبة البعدية لتنفيذ هذه الميزانيات، إذن

مهم سيمكن من تفويض جزء مهم من اختصاصات الإدارة المركزية إلى المصالح اللاتمرکزة بما يمكن من تخفيف العبء على المصالح المركزية التي لم يبق من اختصاصها إصدار مثل هذه القرارات.

الآن تنسيق التدخل الترابي للدولة: تقتضي فعالية تدخل الدولة على المستوى الترابي تتبع تنزيل مشروع اللاتمرکز الإداري على المستوى المركزي من جهة وتنسيق عمل المصالح اللاتمرکزة على المستوى الترابي من جهة أخرى.

ولتحقيق هذا الهدف اللي هو ضمان التنسيق، سينص مشروع الميثاق، الذي سيصدر إن شاء الله، على إحداث لجنة وزارية خاصة باللاتمرکز الإداري تحدث لدى رئيس الحكومة ولجنة للتدبير الجهوي لدى والي الجهة.

أولا، (أ)، اللجنة الوزارية للاتمرکز الإداري: نص مشروع الميثاق، الذي هو في طور الصياغة، على إحداث لجنة وزارية للاتمرکز الإداري لدى رئيس الحكومة تناط بها مهمة اقتراح التوجيهات العامة للسياسة الحكومية في مجال اللاتمرکز الإداري والسهر على تنفيذها وتقييم نتائجها، ويناط بهذه اللجنة، التي تضم في عضويتها كل من السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية والمالية والوظيفة العمومية، فضلا عن السلطات الحكومية القطاعية المعنية، على الخصوص المهام التالية:

- اقتراح كافة التدابير الكفيلة بالرفع من فعالية ونجاعة أداء المصالح اللاتمرکزة؛

- إبداء الرأي في علمية نقل الاختصاصات والمسائل إلى المصالح اللاتمرکزة وفي تجميع المصالح اللاتمرکزة على المستوى الجهوي وتحديد قائمة المديرين الجهوية بين الوزارية وتقييم الحصيلة السنوية لسياسة اللاتمرکز إداري، وبالمناسبة هاذي غادي تكون واحد الورش ديناميكي، ما يمكنش ذلك الشئ باش غادي نديروه النهار الأول وغادي يكون كامل، غادي يتطور تدريجيا، وهاذ عملية التنزيل اللي غادي تتم بطريقة تدريجية هاذ اللجنة الوزارية هي اللي غادي توضع البرنامج الزمني وغادي تواكب التنزيل وغتدخل التعديلات المناسبة في الوقت المناسب، هاذي بالنسبة للجنة الوزارية للاتمرکز الإداري؛

الآلية الثانية، هي لجنة التدبير الجهوي: هاذ لجنة التدبير الجهوي العمل ديالها هو تنسيق عمل الإدارات اللاتمرکزة، يعني ابحال اللي قلنا الإدارات الجهوية أو الأقطاب الجهوية اللي غادي تولي دابا التعليم والفلاحة والصحة وغيرها... إلخ، هاذي غادي تكون واحد اللجنة تتجمعهم على مستوى الجهة، وهو ما ينص مشروع الميثاق على إحداثه، إحداث لجنة للتدبير الجهوي يرأسها والي الجهة تناط بها المهام التالية:

- السهر على ضمان انسجام والتقائية أنشطة المصالح اللاتمرکزة على المستوى الجهوي؛

- وضع برنامج عمل الدولة على المستوى الجهوي وفق مقاربة

غادي تكون مواكبة للموارد البشرية، غادي تكون مواكبة بالميزانيات وبالقدرة على التصرف في هذه الميزانيات.

وختاما، لا بد أن أقول نتمنى إن شاء الله هاذ الورش اللي هو طموح انتظره المغرب طويلا، نتمناو مع بداية 2018 يكون ابداء فيه هاذ الورش، أريد أن أؤكد من الحكومة عازمة إن شاء الله على إتمامه وعلى دعمه وعلى إتقانه أيضا، وإن شاء الله هاذ الميثاق راه احنا اعطيناكم الخطوط العامة، الآن تقريبا راه في المراحل الأخيرة بمجرد ما يخرج هاذ الميثاق يمكن نعاود نديرو شي جلسة أوفي للجنة الدائمة المعنية يمكن يعي أحد الوزراء لتقديم هذا الميثاق، ويمكن نقول بأنه احنا عندنا الإرادة الكاملة مواصلة تنزيل اللاتمرركز الإداري، والهدف بطبيعة الحال أيضا هو مواكبة ورش الجهوية المتقدمة الذي انخرطت فيه بلادنا، باعتباره خيارا لا رجعة فيه وبوصفه الإطار الأنسب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة والتي تنشدها بلادنا في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتنقلو الآن إلى التعقيبات على الجواب ديال السيد رئيس الحكومة اللي استمعنا إليه، أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إذا كان بقي في رصيده من وقت، اعطينا الوقت عفاك، مازال السيد الرئيس راه عندكم.. فضل 7 دقائق أو 8 دقائق مازال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية لا بد في الحقيقة أن نتفاعل مع جواب السيد رئيس الحكومة اللي في الحقيقة ذاك الشيء اللي ابغينا نقولو سبقتنا لو، هذا الحقيقة لأنه ابحال إلى كنتشاركو في التفكير، لأنه هاذ الموضوع من بعد ما كان مضمون ديال الخطاب الملكي السامي، بطبيعة الحال اهتمامنا به كذلك كما اهتمت به الحكومة، باعتبارنا، أولا، كبرلمانيين، وكذلك كفاعلين سياسيين، وذلك من أجل المشاركة باش نكونو واجدين في الوقت اللي غادي تفكروا فيه تديروا المشاركة وتوسعوا دائرة التشاور والمناقشة، باش يمكن فعلا تطور هاذ الموضوع، لأنه موضوع اللي ماشي جديد على المغرب، هو ابدات المرحلة منذ زمن، منذ التقسيمات التي كانت عرفتها التراب ديال المملكة، وبالتالي المواكبة اللي كانت جات في إطار واحد المجموعة ديال المراسيم ولا مجموعة ديال القوانين اللي حتى إلى امشينا للتواريخ ديالها كندشوها كتضبط مراحل دقيقة في التطور ديال المجتمع المغربي، سواء عندما يكون هناك إحصاء ديمغرافي أو

تقييم حقيقي للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية.

إذن الإسقاط والتطور ديال مسار ديال اللاتركيز فعلا أساسي ومهم، ولكن عندنا واحد الازدواجية وأثرتها السيد رئيس الحكومة المحترم في جوابكم، ويتعلق الأمر بالشق المتعلق بالمديرين المنتخبين والمديرين المعينين، الازدواجية فيما يخص التنمية بصفة عامة.

على مستوى الجماعات المنتخبة في إطار الديمقراطية المحلية، فالتطور اللي عرفو المغرب منذ 1976، فاش ابدات أول ميثاق جماعي لتنظيم هاذ العملية ديال التدبير المحلي والتي كانت في الحقيقة نقلة أساسية ونوعية اللي أول مرة أعطت اختصاصات، حددت الاختصاصات، وضحتها ما بين السلطة المعينة والسلطة المنتخبة، وواكبها كذلك تحولات من بعد تقريبا واحد 20 سنة اللي جات في إطار تعديلات اللي كانت في 2002، ثم بعد ذلك في 2009 لتستقر بعد صدور دستور 2011، من خلال القانون التنظيمي للجماعات المحلية.

هذا مسار حقيقي وتطور كبير حتى على مستوى كذلك الجهة والجهوية اللي عرفت كذلك واحد المخاض وواحد التطور كتمشي من الجهة الإدارية للجهة الاقتصادية، الآن كنتكلمو على جهة تنموية تلامس القرب وتعطاها واحد البعد كذلك واحد المصداقية، واحد القوة، باعتبار أن التمثيلية كتكون بانتخابات مباشرة.

إذن هاذ التطور على هاذ المستوى، كنعاقو على المستوى الأخر كاين اشوية ديال التعثرات، كاين شوية ديال الإخفاقات، ما كاينش مواكبة باش يمكن فعلا هاذيك الحركية اللي ابغيناها تكون، تكون على جميع المستويات، مركزيا ما كنتذاكروا كانت واضحة، ولكن على المستوى المحلي كاينة إشكاليات، والآن احنا كنتذاكروا الآن حيث كنبغيو كنتكلمو على البرامج التنموية ديال الجهات الحاصلة أشنو هي اليوم؟ 9 ديال الجهات اللي وضعت التصاميم ديالها وبقية الجهات ما وضعتش، أشنو السبب؟ أشنو الموضوع؟ واش ضعف التقنية في التصور؟ في المواكبة؟ في المصاحبة؟ في التأطير؟ في الحضور ديال القطاعات الأخرى اللي متواجدة محليا؟ كيبقى سؤال، وخصوصا احنا في نصف الولاية، بمعنى ثلاث سنين تقريبا قربت تسالي وتبقى 6 سنين.

إذن احنا أين نحن؟ كيفاش فرغنا المحتوى ديال ما تم التصويت عليه في هاذ القبة المتعلقة بالقوانين التنظيمية وخصوصا القانون التنظيمي ديال الجهة باش تلعب الدور ديالها، وكاين رهان أنه هاذ الانطلاق تكون انطلاق إيجابي كبير وأساسي، الملاحظ اليوم هو أن هاذ البرامج التنموية فيها تعثر وتعثر كبير.

ثم كذلك حسب معلوماتي، السيد رئيس الحكومة غادي يكون متوفر على معلومات أفضل وأكثر، وحتى هاذ التصاميم أولا هاذ البرامج التنموية مازال ما تصادقش عليهم ولا مازال ما تأشرش عليهم، الشيء اللي كيعطي وكيجعلنا نتساءل ونقولو واش هاذ المدة الانتدابية غتدوز بيضاء بدون مشاريع تنموية والتزليل ديالها على المستوى المحلي.

السيد رئيس الحكومة،

درتي معنا واحد الخدمة أنا ما متفكش، مزيان اعطيتينا درس أشنو هو اللاتركيز واللاتمركز ومن بعد ابديتي كتعرض علينا المضامين ديال الميثاق أو مشروع الميثاق، أنا قد أقول على أنه ما عندكمش الحق السيد رئيس الحكومة، خاصنا نشوفو باش نتناقشو معك. من حقنا النهار اللي غادي نشوفو المشروع أجي ذيك الساعة نتذاكرو، أنت كتعرض عندك هاذ الامتياز، البرلمان ما عندوش، فهاذ المنطق وهاذ المنهجية ديال مناقشة المؤسسة التشريعية منهجية خاطئة وفيه ما ابغيتش نقول أكثر من هاذ الشئ.

السيد رئيس الحكومة،

قلت لنا هاذ المشروع غادي يخرج مع بداية السنة المقبلة، البارح، السيد الوزيرها هو جالس المحترم قال مع نهاية هذه السنة، لا، سيان بين بداية السنة ونهاية السنة، لأن هاذ الشئ أشنو كيترجم؟ كيترجم أن الحكومة الحالية والحكومات السابقة ولكن غادي نهضر على هاذي دابا ما عندهاش شي مفهوم متقدم ديال العصر الحديث للزمان، وضيعتولنا فيه 15 سنة. حين أقول ضيعتونا انتوما يعني أتحدث عنكم وأسلافكم من الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الله يطول لوفي العمر إلى اليوم.

السيد رئيس الحكومة،

جلالة الملك ماشي فقط في الخطاب الأخير ديال افتتاح البرلمان حث الحكومة ودعا الحكومة في خطاب العرش 2012 إلى إخراج الميثاق ديال اللاتركيز وقال ما مضمونه أنه ما فتى يدعو الحكومة منذ 10 سنين، 10 سنين حتى لـ 2012 زيد عليها 5 سنين 2017 هي 15 عام وما ابغيتوش تخرجوه، وجاي اليوم أنت تتقول السنة المقبلة والوزير ديالكم البارح قال نهاية هاذ الموسم، وهاذي واحد شهرين ونصف قال هاذ الأيام غيخرج، وأنت تتقول السيد رئيس الحكومة راه عند الأمانة العامة للحكومة ومن بعد تراجعتي، دابا هاذ الشئ اليوم قلته، قلتي راه عند الأمانة الخطوط العامة، راه احنا متفقين عليها ولكن بعض التفاصيل ما زال. الله أكبر السيد رئيس الحكومة.

حاطها عند الأمانة العامة للحكومة وأنت باقي ما اتفقتيش، وبالأحرى أنك توافق مع البرلمان ومع جميع المكونات المهمة والمعنية بهذا الموضوع، إذن فالأمر لا يتعلق اليوم بمناقشة التفاصيل والمضامين ديال هاذ مشروع الميثاق الذي سيولد أو لن يولد، يمكن لنا نتفقو ويمكن لنا نختلفو، ولكن في نهاية المطاف نتوافقو، المشكل في تدبيركم للزمان، تدبير في غير محله وتتضيعوا على المواطنين وعلى الوطن الكثير من الفرص ديال التنمية وديال خدمة المصالح ديال الشعب وديال المواطنين، هاذ 15 عام اللي ضيعتو، السيد رئيس الحكومة، انتوما- عفوا-واللي سبقوكم، هاذي فيها معاناة حقيقية، فيها أضرار قد لحقت بالمواطنين وبالسكان وبالشعب، فيها أضرار لحقت بالاقتصاد الوطني،

ثم كذلك وهذه أهم حاجة بالنسبة لنا هو حتى قضية تنفكرو في هذه العملية تتذاكرو على البعد ديال الموارد البشرية، من خلال التجربة، حيث تحدث شي حاجة وعندها علاقة بالامتداد الجهوي وكتكون ابغات تنتقل من المركز للجهة كثيرا ما كيجيو غير الناس اللي غضبانين عليهم، يعني ذاك الإطار وذاك الموظف اللي اسمتو كيتصرف باش يمشي كأنه انتقال تآديبي، في الوقت اللي هو الأساس والأهم هو أنه الأطر خصوصا حيث تتكون بداية تجربة ما فيجب أن يكون أطر أكفاء والأطر الأساسية والمهمين لأنه الانطلاقة دائما عندها شروطها وعندها الضوابط ديالها.

كان بودنا كذلك حيث أنا وجدت مداخلة متكاملة، ولكن حقيقة السيد الرئيس المحترم، السيد رئيس الحكومة كان عندو السبق في التجاوب مع المحتوى اللي في المداخلة اللي هيأنا كفريق، ولكن كان لابد أننا تكون المساهمة ديالنا والتفاعل ديالنا في انتظار أننا نشاركو بشكل أكثر في الوقت اللي يتعرض هاذ الميثاق ديال اللاتركيز الإداري على المؤسسة البرلمانية باش يمكن ندليو بالاقتراحات ديالنا وبالتصور ديالنا لهذا الورش المهم والأساسي واللي كنعتهرو أنه من ضمن الركائز الأساسية ديال التنمية واللي فعلا لحد الآن تشكل معيق.

جانب آخر، ونحن نتحدث عن المسؤولية وعن المحاسبة، الآن كايين مبدأ أخدم ديال المحاسبة التديبيرية أولا ديال هدر الزمن ديال ولاية انتخابية معينة، حيث تنبغيو نديرو هاذ المحاسبة واش غادي نحاسبو المنتخبين اللي كتبقى دائما سهلة، أولا غادي نحاسبو هذا التعتير اللي عندنا في عدم إنزال هذا الدعم وهذا الواجب اللي مفروض أنه الحكومة والدولة تكون كتمدو للناخبين والمنتخبين، باش يمكن فعلا يقوموا بالعمل ديالهم على أحسن قيام، وبالتالي نحقق هذالك التفاعل اللي كنبغوه عليه واللي هو الطموح ديالنا واللي أعتقد في اعتقادي هو البعد الحقيقي ديال التنزيل ديال اللامركزية الإدارية باش يمكن لنا فعلا تكون تضافر الجهود من أجل خدمة المواطنين.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وإذا أمكن أن تسلموا مداخلتكم مكتوبة لضمها للرسيد الوثائقي ديال هذه الجلسة، شكرا. أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم، عفوا نسيت الأصالة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة المحترمون،

على الناس، نقصوا من هاذ كتاب الدولة، ندعوكم إلى روح المسؤولية والروح الوطنية اللي لا أشك في أنكم عندكم هاذ الروح واعطيونا اللي غيسهر، أما بالنسبة للجان نهارالي غتقتل شي حاجة دير لها اللجان.

السيد رئيس الحكومة، قال ليك أش غيدير؟ قال ليك غنديرو لجنتين، لجنة غتديرهنا ولجنة غتدير لهيه، فهاذ تصوركم في انتظار نشوفو المشروع تصور فاشل، السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية باسم فريق العدالة والتنمية أن أنوه من خلال كلمتكم بحرصكم على ترسيخ الورش الحيوي للجهوية المتقدمة، وكذا من خلال ما سطرتموه في البرنامج الحكومي وأكدتم عليه في مشروع قانون المالية لسنة 2018، وذلك بالعمل على استكمال الترسانة القانونية التنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية ذات الصلة، والذي حققتم بصدده تقدما ملحوظا بالإضافة إلى الرفع من الموارد المالية التي تم تحويلها من الميزانية العامة إلى الجهات، غير أننا نسجل بالمقابل، السيد رئيس الحكومة، أن بعض الإجراءات التي التزمتم باتخاذها لازالت لم تعرف طريقها -مع الأسف الشديد- إلى التفعيل بالرغم من كونها من العوامل الأساسية لنجاح الجهوية المتقدمة.

نذكر منها على سبيل المثال:

- إجراء وضع آلية للتشاور والتتبع والتنسيق وضمان التنزيل الأمثل للجهوية المتقدمة؛

- الإجراء الثاني يتعلق بتفعيل صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات، نظرا لأهميتهما في دعم الموارد المالية للجهات.

كما وقف فريقنا من خلال الندوة العلمية التي نظمها حول موضوع "الجهوية المتقدمة بين مضامين النصوص وإكراهات التنزيل" على جملة من الإشكالات التي مازال يواجهها تنزيل الجهوية المتقدمة، نذكر من بينها:

- غياب هياكل مؤسساتية ذات بعد أفقي للمصاحبة والمواكبة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة؛

- ضعف الانخراط الفعال لعدد من القطاعات الوزارية المركزية في

فيها أضرار لحقت بالمالية العمومية، فيها أضرار لحقت بالشباب، بالنساء، بالأطفال، فيها أضرار لحقت بالمدرسة، ف 15 عام تقاس بهذه التكلفة الاجتماعية والاقتصادية الغالية.

فاحنا كنا جينا اليوم طرحنا السؤال وما جاوبتيش عليه السيد رئيس الحكومة، قلنا لكم اعلاش تأخرتو باش يمكن لنا نطمئن هاذ المرة ما تتأخروش لأنه تأخرتو 15 عام، أشنو هو المشكل؟ ما جاوبتونا. السيد الوزير طرحنا عليه سؤال هاذي شهر ما جاوبش حتى هو، جا هنا بدا تيدخل ويخرج في الهضرة، ما جاوبناش، اعلاش؟ أنا غادي نقول لك اعلاش، لأنه ما خليتوناش الفرصة من غير أن نقولو لكم اعلاش، لأن الحكومة لا مسؤولة، ما عندهاش الشعور بالمسؤولية، رقم واحد.

رقم جوج، لأن ما عندكمش الإرادة السياسية الحقيقية، ما أثارني في هذا الباب واللي زاد أكد لي القناعة على أن ما عندكمش الإرادة، التوصيات ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التوصية الأولى في 76 التوصية اللي دار، في 76، الأولى أش دار؟ دار تملك المسؤول للجهوية أول توصية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا ينطق على الهوى، اعرفكم أن ما عندكمش هاذ التملك، لأن اشكون غادي ينفذ هاذ الشئ؟ هما انتوما والتملك أشنو مقصود به؟ تكون عندكم القناعة بالمشروع ما مقتنعينش، تكون استوعبتو الجهوية، ما استوعبتهاش، تكونوا ضابطين المبادئ والقيم ديال الجهوية، ما ضابطيتهاش، هذا هو الإشكال الحقيقي، إذن فاللا مسؤولية تأتي من كون لأن فاش تنهضرو على اللاتمرکز ماشي تعطي غير السلط، السيد رئيس الحكومة، تعطي للناس القرار وتعطيهم الفلوس وتعطيهم الموارد البشرية في الأقاليم والعمالات باش يقدرُوا ينميوا بلادهم، يعني المناطق والعمالات والأقاليم ديالهم، انتوما تتدابزوا والوزراء تيدابزوا بناتهم.

السيد رئيس الحكومة،

بعدا نسولكم فين هو وزير الداخلية؟ أو وزير الداخلية اللي معينين بالجهوية؟ وأنت تهضرلي على اللجان بين وزارية.

أنا أقول وأنصحكم، السيد رئيس الحكومة، هاذ الأمر ديال اللاتركز الإداري بما يعني من حكمة إدارية وإنجاح الجهوية المتقدمة كمشروع مهيكّل للدولة خاصو قطاع حكومي مستقل بذاته كيتكلف باللاتركز الإداري وكيتكلف بالتنمية الجهوية وكيتكلف بكل ما هو متعلق بالجماعات الترابية، وإلى بغيتو بصح تنتقلوا إلى السرعة القصوى في تنفيذ هاذ المشروع الهام والإستراتيجي.

فأنتم عندكم تعديل حكومي هاذ الأيام، إيوا نقصولنا، غرقتولنا الحكومة بكتابات الدولة اللي ما عندهم نفع بصراحة، فقط لإرضاء بعض الأحزاب وبعض الأشخاص في هذه الأحزاب، حرام هاذ الشئ، هاذ الشئ حرام.

المغرب اليوم محتاج إلى قطاع فعلايسهر على إرساء اللاتركز الإداري والجهوية المتقدمة بشكل صادق مع المواطنين والوطن، براكا ما تكذبوا

مسلسل تنزيل الجهوية:

- هيمنة الرؤية القطاعية والمركزية بسيادة منطق التجزئ والفصل بين السياسات العمومية التي يتم وضعها؛

- ضعف التنسيق بين المصالح اللامركزية على المستوى الترابي والذي يؤثر دون شك على نجاعة السياسات العمومية والتفانياتها واندماجها؛

- عدم مساهمة اللاتركيز الإداري لمشروع الجهوية المتقدمة، حيث لا زالت بعض القطاعات الحكومية لحد الآن لا تتوفر على مصالح لامركزية متطابقة مع التقسيم الجهوي وباختصاصات ترابية حقيقية.

ونعتقد في فريق العدالة والتنمية أن تجاوز عدد من هذه الإشكالات التي اقتصرنا على ذكر بعضها في إطار الحيز الزمني المحدود لهذه المداخلة، يكمن في التسريع وفق مقاربة تشاركية باعتماد وتنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري الذي تنكبون على إعداده، وذلك باعتباره حجر الزاوية في إحكام تنظيم العلاقة بين الجهات والجماعات الترابية الأخرى من جهة والدولة بمختلف أجهزتها ومؤسساتها ومصالحها خاصة على المستوى الترابي من جهة أخرى.

ونستحضر في هذا الإطار ما أكد عليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى العاشرة لعيد العرش عندما دعا إلى ضرورة مواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة بالإسراع بإعداد ميثاق لللاتركيز الإداري، إذ لا جهوية ناجحة بدون ذلك بما يقتضيه الأمر من تجاوز للعقليات المركزية المتحجرة، كما ذكر جلالته.

إن اللاتركيز الإداري الذي ننشده والذي يتطلب مواكبة تنزيل الجهوية المتقدمة يقتضي في نظرنا أن يندرج في إطار مراجعة شاملة لطرق تنظيم أجهزة الدولة والمؤسسات العمومية ومهامها ومنهجية عملها وحضورها على المستوى الترابي والعمل على نقل السلطات من المركز إلى المحيط وإعادة النظر في منظومة الحكامة الإدارية.

كما يلزم أن يكون لاتركيزا حقيقيا وشاملا يتجاوز اللاتركيز التنظيمي والجغرافي للإدارة والمتمثل في مجرد إحداث مصالح لامركزية دون أن يواكب ذلك تفويض حقيقي للسلطات التقريرية.

كما ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى وضع خارطة طريق أو التسريع بتنزيل هذه الخريطة التي وردت في مداخلتكم، تحدد المراحل ذات الأولوية والجدولة الزمنية للتنزيل وفق أهداف دقيقة وقابلة للقياس يجب تحديدها انطلاقا من جرد الأولويات التي ستشكل حجر الزاوية في اللاتركيز المنشود، والذي نطمح أن يشكل دعامة أساسية على طريق تنزيل ورش الجهوية المتقدمة ببلادنا، وبما يساهم في الاستجابة بحاجيات وتطلعات وانتظارات المواطنين في العدل والحرية والكرامة والتنمية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص هذا الموضوع الذي لا تخفى أهميته، فإن التعجيل بإخراج ميثاق اللاتركيز يعد أولوية أساسية، لاعتبار كونه مدخلا أساسيا لإرساء الجهوية المتقدمة ناجعة وهادفة، وفي هذا الإطار نؤكد عليكم، السيد رئيس الحكومة، أن ميثاق اللاتركيز ليس غاية في حد ذاته ما لم تصاحبه إرادة سياسية قوية لدى الفاعل الحكومي المركزي لنقل سلطة القرار إلى المسؤولين الجهويين والإقليميين والمحليين.

وفي هذا السياق أيضا، فالحكومة مدعوة إلى نقل القرار الإداري إلى مستعمليه الفعليين قصد مواكبة صناعات القرار التنموي على مستوى الجماعات الترابية، كما ندعو الحكومة أيضا إلى مصاحبة الميثاق بسياسة إعادة الانتشار بغية خلق التوازن بين الجهات على مستوى الموارد البشرية، ضرورة الحذر من السقوط في مركزية أخرى داخل الجهات نفسها، مما يتطلب مراعاة التوازن المجالي والإقليمي داخل المجال الترابي للجهة.

وتفعيل للمقتضيات الدستورية، نطالبكم بالنقل التدريجي للاختصاصات المنقولة والمشاركة إلى الجماعات الترابية وفي صدارتها الجهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اللي كنتلبدو منكم هو الإسراع بمشروع هاذ الميثاق باش تجيبوه للبرلمان، لأن السيد رئيس الحكومة، لا السادة الولاة ولا السادة العمال كيدعيولواحد العدد ديال الاجتماعات اللي كيطولوا ساعات وساعات، ولكن في الأخير السادة رؤساء الجماعات كياخذوا ذاك الوقت ديالهم بلا حد، لأن ذاك السيد رئيس المصلحة ولا السادة رؤساء المصالح بدون ما كياخذوش القرار كيبقاويتسناو القرار المركزي.

ولهذا، نطلب منكم، السيد رئيس الحكومة، بجديّة هاذ المشروع اللي هو مشروع ميثاق اللاتركيز.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

سيعالج ثلاثة مواضيع مركزية، كقندرو في مكتب مجلس المستشارين أنها مواضيع مفصلية اللي تتلخص بشكل مكثف أهم الإشكالات وأهم التحديات وأهم العقبات اللي مازال تتفرمل- إلى سمحتولي نستعمل هاذ التعبير- تفرمل انطلاق قطار الجهوية بالوتيرة التي ما فتئ جلاله الملك يشدد عليها.

ولذلك، فأنتم مدعون وكذلك الحكومة المحترمة للمشاركة بفعالية في هاذ الملتقى البرلماني الثاني للجهات، ماشي باش نعاودو إنتاج نفس الخطابات اللي سمعنا هادي سنوات ممتدة، ولكن باش نوقفو تحديدا على ما هي العوائق اللي تتواجه مشروع الجهوية المتقدمة في ثلاث مواضيع أساسية:

- الموضوع الأول: هو المتعلق بإشكالية الموارد البشرية؛

- الموضوع الثاني: متعلق بالتمويل ديال الجهوية؛

- الموضوع الثالث: متعلق ببرامج التنمية الجهوية وبالأسئلة المتعلقة ببرامج التعاقد بين الدولة والمجالس الجهوية.

ونأمل ونحن على يقين أنه سامحونا إلى ما كانش عندكم الوقت اليوم تتكلموا في كل الجوانب المرتبطة بهاذ الموضوع، ولكن نهار الخميس غيكون عندكم ما يكفي من الوقت بحضور المجالس الجهوية والحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، باش يكون عندنا الوقت نقدمو المساهمة ديالنا المؤسساتية من خلال توصيات مضبوطة، نتمنى أن تجد أذانا صاغية تنضاف إلى رصيد التوصيات التي ما فتئ مجلس الإقتصادي والاجتماعي والبيئي يقدمها وإلى رصيد كذلك التوصيات التي انبثقت من هذه القاعدة إبان تنظيم الملتقى البرلماني الأول للجهات.

فعدرا للسيدات والسادة المستشارين على ضيق الوقت ولكن يوم الخميس غيكون عندكم ما يكفي من الوقت.

بقي في برنامج هذه الجلسة بعد أن استنفد فريق الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية ومجموعة العمل التقدمي الوقت اللي كان في الرصيد ديالها، بقي في برنامج هذه الجلسة الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على التعقيبات اللي استمعنا إليها، مازال عندكم؟ سامحوني إذن غلطت، مسامحة، إذن عندكم الكلمة السيد المستشار. أنا يسحاح لي استهلكو الوقت، سامحوني، المسامحة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم.

أتشرف باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أتناول الكلمة في المحور الخاص بسياسة الحكومة لتنزيل اللاتمرکز

ابغيت ننتهز هاذ الفرصة باش نعبر عن أسفي للسيد رئيس الفريق الحركي المحترم، ولكافة السيدات والسادة المستشارين، لأنني أفهم وأتفهم أنه بسبب ضيق الوقت المتاح في هذه الجلسة لا نتاح الفرصة دائما للإحاطة بكل الجوانب المرتبطة بهاذ الموضوع الهام، وأكاد أقول الموضوع المصيري بالنسبة لورش الجهوية المتقدمة اللي اختاريناها باش يكون موضوع حوار وتفاعل مع السيد رئيس الحكومة.

ولهذا السبب، أود أن أذكر بأن مجلس المستشارين، وبغرض أن يعطيكم فرص أوفر للإحاطة بكل الإشكالات وبكل الأسئلة والقضايا المرتبطة بالموضوع اللي احنا بصدد مناقشته اليوم وبغيره من المواضيع المرتبطة بالجهوية المتقدمة، لهاد السبب ولأسباب أخرى تعرفونها، حضرات السيدات والسادة المستشارين، قرر مجلس المستشارين ينظم يوم الخميس، بعد غد، ما سميناها النسخة الثانية للملتقى البرلماني للجهات.

وكما لا يخفى عليكم هذه محطة ثانية ي على درب ترجمة الطموح اللي عندكم والرؤية اللي عند مجلس المستشارين، وهي الرؤية اللي نسعى من خلالها إلى تمكين مجلس المستشارين من أن يضطلع بوظائف برلمان الجهات للأسباب اللي كتعرف، فالتركيبة ديال مجلس المستشارين، من أصل 120 مستشار ومستشارة، عندنا 36 مستشار يمثل المجالس الجهوية.

كتعرفوا أن دستور المملكة المغربية يعطي الأسبقية لمجلس المستشارين في مناقشة مشاريع القوانين المرتبطة بالمجالس الترابية، وفي مقدمتها المجالس الجهوية، وكذلك الدستور يعطي لمجلس المستشارين الأسبقية في مناقشة مشاريع القوانين المرتبطة بالتنمية الجهوية والتنمية الاجتماعية، والمجلس الدستوري قبل أن يصير محكمة دستورية في واحدة من أهم اجتهاداته أعطى لمجلس المستشارين الكلمة النهائية فيما يتعلق بمشاريع القوانين اللي كندخلو عليها تعديلات واللي مرتبطة بالمجالس الترابية أو التنمية الجهوية، وهو استثناء على القاعدة العامة ديال إعطاء الكلمة الأخيرة لمجلس النواب.

فلكل هذه الأسباب، مجلس المستشارين مدعو إلى أن يلعب الدور ديالو كاملا فيما يتعلق بمواكبة هذا المشروع اللي دخلت فيه بلادنا واللي هو مشروع أمة، ومشروع جلاله الملك مشروع الجهوية المتقدمة.

ومجلس المستشارين مطالب بأن يدعم المجهود الوطني لا ديال الحكومة ولا ديال المجالس الجهوية ولا غيرها من المؤسسات الدستورية والوطنية باش نواكب جميعا هاذ الورش اللي الجميع يقر بأنه ورش إصلاحي، استراتيجي، كبير، لا يشبه في أي شيء المشاريع الإصلاحية الأخرى اللي دخلت فيها بلادنا، لأن هاذ الورش ببساطة ورش الذي يعيد صياغة الهياكل ديال الدولة وبنية الدولة.

الملتقى الثاني ديال الجهات اللي غادي نظمونه يوم الخميس في هذه القاعدة، إن شاء الله، واللي ستمتد أشغاله على مدى يوم كامل،

الإداري لمواكبة ورش الجهوية.

الموظفين.

الموارد البشرية تطلب إسناد المهام والمسؤولية ينبغي أن يكون بناء على الاستحقاق والكفاءة والنزاهة والمصداقية عوض الولاء الحزبي والقرابة العائلية والامتثال للأوامر اللا قانونية، وهذا المشكل ينخر الإدارة المغربية.

التوظيف بالعقدة بدأتم بالتعليم، وستنتقلون إلى الجماعات الترابية لفتح المجال أمام الوظيفة العمومية، والحقيقة، السيد رئيس الحكومة، خاصكم تكونوا واضحين مع المغاربة، خصنا نهيو وقولوا عندنا إرادة حقيقية لإنهاء الوظيفة العمومية وغادي نمرو لشراء الخدمات وتناقشوا في هاذ الموضوع، ماشي كل مرة نديرو إجراء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

راه زدت لكم ابحال الزملاء ديالكم دقيقة و20 ثانية، البقية يوم الخميس.

إذن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للتعقيب على التعقيب، أفضل تعبير للتفاعل مع التعقيب.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلاً للسيدات والسادة المستشارين الذي بقوا إلى هذا الوقت معنا.

دابا جبتولي سؤال على التركيز الإداري وابغيتي ما نجابش على التركيز الإداري، نجاب على شي حاجة أخرى؟ غنجاب على التركيز الإداري. أشنو كايين في المرسوم، ما كايينش شي حاجة أخرى، لأن المرسوم هو الذي يسطر أشنو هاذ التركيز الإداري، كيفاش غنديرو ليه، الحكامة ديالو، الصفات ديالو، واش نجاب بشي حاجة أخرى؟ واش أنت تقول لي التركيز الإداري ونقول لك شي حاجة أخرى؟ لا يمكن، هذالك الجواب ذاك الشي اللي كايين ما كايينش شي حاجة أخرى، التركيز الإداري يعطينا التعريف أش غنديرو فيه، واعلاش ابغينا نعطيوه للجهات، وأشنو المكانة ديالها، وأشنو الاختصاصات ديالها، كيفاش غادي ينسقو بيناتهم، أشنو هو التأثير، وهاذ الشي اللي كايين.

أظن بأن الحكومة الحالية والدليل على أن عندها الإرادة أن الأمور اللي وعدنا بها هنا كلها لحد الساعة تحققت، قلنا غادي نكمل المراسيم ديال الجهات وفعلا اليوم كملنا المراسيم ديال الجهات، في ستة أشهر صدرنا 37 مرسوم، المجموع ديالها 68 مرسوم إلى زدنا عليها 30 هي اللي كانت صدرت قبل، هاذ 37 مرسوم اللي درنا دابا هي جزء من 80 مرسوم تقريبا كلها صدرناها في ستة أشهر، هذا راه حسبها اشحال من

نعتبر، السيد رئيس الحكومة، نحن في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إصلاح يتم دون إشراك الفاعل الحقيقي والأساسي للمعنيين بالأمر عبر فتح حوار حقيقي مع ممثليهم -أي النقابات الممثلة لهؤلاء الموظفين والأطر- يبقى دون تحقيق النتائج المرجوة منه إن لم نقول يمكن أن يحقق نتائج عكسية.

السيد رئيس الحكومة،

المرسوم المتعلق باللاتركيز الإداري صدر في 12 يناير 2006 ماشي في 2005، في 2005 داز في المجلس الوزاري وصدر المرسوم في يناير 2006، كنتساءلو اليوم اعلاش هاذ الحكومات المتعاقبة ما قدراتش تنزل المضامين ديال المرسوم؟ خاصة المادة 10 اللي تتكلم على تنزيل الاختصاص وتنقيح الاختصاصات، وكانت هاذ الحكومات نزلت مضامين هاذ المرسوم كنا على الأكثر في 2013 كل القطاعات الوزارية والجماعات الترابية تتوفر على التصميم المديرى للتركيز الإداري، وسنكون اليوم أمام تقييم حقيقي لهذا الورش.

اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، تتقول لنا النقائص ديال المرسوم، هو ما تنزلش أصلا، والعيب فينا وفي الحكومات السابقة هو أنه ما كنديرو تقييم حتى لشي عمل ديالنا، كنبقاو من هاذ الورش للورش الثاني دون تقييم ودون الوقوف على مكامن الضعف.

هاذ المرسوم تدار بميزانيات، وتدارت فيه دراسات، وتدارت بميزانية من المال العام، اليوم كنتساءلو واش كل حكومة تيجي تدير دراسة ما إن كهيو دراسة حتى يعي وزير يدير دراسة أخرى في نفس الموضوع، وكتبقي كل الدراسات على الرفوف.

نعطيك القيمة المالية لبعض.. قرض بقيمة 9,6 مليار درهم من البنك الإفريقي ومن البنك الدولي على 4 مراحل من 2003 إلى 2011 تصرف على هاذ المرسوم ديال الميثاق ديال اللاتمرکز، دراسة حول اللاتمرکز الإداري بتكلفة مالية قدرها 4 مليون درهم من 2014 إلى 2016، والإشكال هو أنه نقترض هذه الأموال باش نديرو هاذ البرامج والخلفية الحقيقية والخلفية السياسية الحقيقية اعلاش ما قدرناش نزلو اللاتمرکز الإداري هو أنه السلطة المركزية ما قداش تتخلي على الاختصاصات ديالها وتنقلها للجهات والأقاليم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كل الدراسات الحقيقية والتي تلائم مجتمعنا ينبغي أن تليج الحاجيات الملحة للمواطنين والمواطنات، وينبغي أن تكون من طرف الأطر والخبرات التي تزخر بها الإدارة المغربية والتي لا تطلب منكم سوى الاهتمام والاعتناء بأوضاعها وتمتعها بحقوقها أولها الكرامة، عوض هزالة الأجور وتمتعها بأجرائها، خاصة بعد الاقتطاعات التي مست عموم الأجراء بعد تمرير ما سعي بالإصلاح المشؤوم لصندوق التقاعد، وكذلك بعد تمرير مرسوم تنقيح الموظفين وجعله سيف على رقاب

الجهات، خاصتنا نشوفو نتقنوها، خاص حوار.. إلخ، واحنا عندنا الإرادة باش نمشيو للقدام باش يمكن نجحو هاذ عقود البرامج على الأقل في الانطلاقة ديالها.

نقطة أخرى تينص القانون التنظيمي للجهات، الذي صدر في 7 يوليوز 2015، ينص على أنه خاص تصدر المراسيم التنظيمية في ظرف 30 شهر، أنتم اللي صادقتم عليه، 30 شهر غادي تنتهي يوم 7 دجنبر، احنا راه أصدرنا القوانين التنظيمية في الوقت المناسب، إذن ما كاينش تأخر، المقتضيات القانونية التزمنا بها.

صحيح، وكون درنا طريقة أسرع لكان أحسن، دائما الواحد تيفضل يكون أحسن ولكن في إطار المقتضيات القانونية، احنا في (les normes)، في المعايير القانونية الموجودة. هاذ الشي تبين أن الحكومة عندها إرادة، ماشي هاذك الشي اللي قلتو، السيد المستشار، ما عندهاش إرادة، عندها إرادة وواعية بذاك الشي اللي باغية، وغادية إليها إن شاء الله عن طريق الإنجاز الحقيقي كما قلنا منذ البداية أثناء عرض البرنامج الحكومي، هاذ الحكومة غادي تمسك بالإنصات والإنجاز، تنصت للشركاء بمختلف أنواعهم وللمواطنين وتتعامل تنجز وتتجاوز تنجز على أرض الواقع إنجازات عملية حقيقية باش نتقدمو، ذاك الشي اللي ما تدارش واحد الوقت الناس لهم أعذارهم، خاص التقييم ديالهم.

بالمناسبة راه تدير التقييم، هاذ قضية ميثاق اللاتركيز تدارتقييم لعدم تطبيق الآخر، الدراسات اللي قلتها كلها تقييم، هاذك التقييم السابق على أساسه تطور باش نخرجو الجديد، الهدف من هذا الميثاق ديال اللاتركيز الإداري هو نقرّب الإدارة من المواطنين، البرامج تدار على المستوى الجهوي، الخدمة غادي تدار على المستوى الجهوي، المواطنين عندهم مع من يتفاوضوا جهويا، العرائض اللي الآن خاصهم يصاوبوها للحكومة غادي يصاوبوها للجهة لأن غادي تولي الجهة هي اللي عندها القرار وهي اللي عندها الإمكانيات المالية وهي اللي عندها الإمكانيات البشرية أيضا إن شاء الله.

ونحن متفائلون في هذا المجال وغادي يجي هاذ الوقت إن شاء الله بعد سنة ونتحاسبو على هاذ الوعود التي أطلقتها هنا.

وشكرا جزيلا للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

شكرا على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

مرسوم في النهار أو في الأسبوع، راه الجرا تدير الاجتماعات، وتجمعو الإدارات، وتنشجعو، وتنشوفو الأطر وتنقولو لهم سريبو، وتنناقشو مع الأمانة العامة للحكومة باش نخرجو مرسوم باش ما يوقعش الغلط لأن لابد من التنسيق.

بالمناسبة ميثاق التركيز الإداري غيصدر بمرسوم، وهو الآن يعد وقلنا نهاية السنة أو بداية السنة المقبلة راه واحد، سنصدره في نهاية السنة ليبدأ تطبيقه في بداية السنة المقبلة، إذن هذا ما فيهش خلاف.

بالنسبة لصندوق التضامن بين الجهات، صادق المجلس الحكومي في آخر خميس على صندوق التضامن بين الجهات وراه غادي يصدر قريبا في الجريدة الرسمية، وواعدنا بزيارة الجهات، درنا برنامج مجلس الجهات باش نعطي للجهوية المتقدمة المكانة ديالها.

بالنسبة لبرامج التنمية الجهوية احنا ما شي مسؤولين على الجهات، على مكاتب الجهات ما شي مسؤولين عليهم، محتاجين الدعم اللي باقي ما وجدوش، اللي وجدوا قلت لابد ما يوقع نقاش بين المركز والجهات، كانت إشكالات في بعض المسائل التقنية، للتطوير، طريقة العرض.. إلخ، دابا قل نهاية هذه السنة غادي يتصادق على 9 اللي كاينين، 9 دابا كاينين، 9، هاذوك 3 الآخرين نتمناو الجهات يلتحقوا بهاذ الشي.

وبالتالي الأخ اللي كان قالها ليس هناك تنزيل بطيء للجهوية المتقدمة بالمقارنة مع السرعة ديال هاذ 6 أشهر مع السرعة اللي كانت، وهادي راه 20 سنة ماشي 10 سنين بالمناسبة اللي طالب جلاله الملك باش يخرج ميثاق اللاتركيز، تقريبا أكثر من 2002 الخطاب في 2002، ميثاق اللاتركيز، فلذلك إلى قارنا هاذ السرعة بالسرعة ديال هاذ السنوات كلها أظن بأننا في سرعة جيدة بالمقارنة مع ذاك الشي اللي كان، نطورو هاذ السرعة نزيدوها إلى آخرة احنا موجودين ما كاين مشكل.

بالنسبة للإمكانيات المرصودة للجهات، المادة 188 من القانون التنظيمي للجهات أش تقول؟ تقول: "ترصد الدولة للجهات بموجب قوانين المالية بصفة تدريجية نسبة محددة في 5% من حصيلة الضريبة على الشركات و5% من حصيلة الضريبة على الدخل و20% من حصيلة الرسم على عقود التأمين، تضاف إليها اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 مليار درهم سنة 2021، دابا 2018 مبرمجة 7 مليار درهم، مع ذلك نسير وفق المرسوم، هذا أنتم اللي صادقتم عليه باش تمشي الدولة، هذه إمكانيات الجهة راه هي هاذيك، في 2021 نتمناو نوصلو لهاذيك 10 المليار، ولكن راه احنا غادين في اتجاهها بطريقة معقولة، طريقة سليمة، فلذلك ما كانش شي تأخر في صرف الموارد المالية للجهة.

عقود البرنامج صحيح، هادي خاصتنا نشوفو باقي ما كاينش، أول مرة غادي ندير عقود برامج بين الجهة والدولة، ودائما الحاجة اللي كتدار المرة الأولى دائما تكون فيها واحد اشوية ديال التحفظ من بعض

محضر الجلسة الثانية والعشرين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 2 ربيع الأول 1439 هـ (21 نوفمبر 2017م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس المجلس، والسيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول للرئيس.

التوقيت: ساعتان وإثنتان وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن على بركة الله عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أدعو المجلس الموقر لتلاوة الفاتحة ترحما على ضحايا حادث التدافع خلال عملية توزيع مساعدات غذائية من طرف إحدى الجمعيات الخيرية بجماعة سيدي بولعلام ضواحي الصويرة، راجيا من العالي القدير أن يسكن الضحايا فسيح جنانه وأن يرزق أهلهم وذوهم الصبر والسلوان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنُ
الرَّحِيمُ * مَا لَكَ يَوْمَ الْغَيْثِ * إِذَاكَ نَعْبُدُ وَإِذَاكَ نَسْتَعِينُ * اهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ * آمِينَ.

مُبْحَارَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصْفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ *

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات ومن إعلانات، الكلمة للسيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل مكتب مجلس المستشارين بمشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.

وبالنسبة لجلسة الأسئلة الشفهية لدينا استدرارك على جدول أعمالها، حيث عوضت؛

الأسئلة التالية:

- مأل النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية؛

- إشكالية الأمن ببلادنا؛

- ارتفاع مؤشر الجريمة بالمغرب الموجهة لقطاع الداخلية؛

- الأساتذة المتعاقدين الموجه لقطاع التربية الوطنية؛

- التعجيل بإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بالقانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة الموجه لقطاع الشباب والرياضة؛

- الفقر بالمغرب الموجه لقطاع الأسرة والتضامن.

بالأسئلة التالية:

- الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي أولاد بولعلام بمدينة الصويرة للفريق الاستقلالي؛

- فاجعة مدينة الصويرة للفريق الاشتراكي؛

- التدابير المتخذة لتفادي تكرار فاجعة جماعة سيدي بولعلام للفريق الحركي؛

- وفاة 15 امرأة في فاجعة قرية بولعلام لفريق الاتحاد المغربي للشغل؛

- فاجعة الصويرة لفريق العدالة والتنمية؛

- فاجعة الصويرة لفريق الأصالة والمعاصرة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 21 نوفمبر 2017، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 45 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 24 سؤالا؛

- وعدد الأجوبة الكتابية: 7.

السلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد الأمين.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، هذا نصها:

الفصل 106 من الدستور: "مجلس المستشارين أن يسائل الحكومة بواسطة ملتتمس يوقعه على الأقل خمس أعضائه، ولا يقع التصويت عليه، بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه، إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء هذا المجلس.

يبعث رئيس مجلس المستشارين، على الفور، بنص ملتتمس المساءلة إلى رئيس الحكومة، ولهذا الأخير أجل ستة أيام ليعرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة، يتلوه نقاش لا يعقبه تصويت".

هذا الفصل 106 من الدستور.

المادة 231 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين: "طبقاً لأحكام الفصل 106 من الدستور، يتم إيداع ملتتمس مساءلة الحكومة بتسليم مستند خاص به إلى رئيس المجلس في جلسة عامة، يسمى هذا المستند ملتتمس مساءلة الحكومة، يجب أن يرفق هذا المستند بلائحة موقعيه وأن يشمل خمس أعضاء المجلس على الأقل، يأمر الرئيس بنشر أسماء الموقعين على ملتتمس مساءلة الحكومة الذي ينشر برمته في المحضر".

المادة 232: "لا يحق لأي عضو في المجلس أن يوقع أكثر من ملتتمس واحد في نفس الوقت، ولا يمكن أن يضاف إليه توقيع جديد أو يسحب منع بعد إيداعه لدى الرئيس".

المادة 233: "لا تصح الموافقة على ملتتمس مساءلة الحكومة إلا بتصويت الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس المستشارين، وبعد مضي 3 أيام كاملة على إيداعه".

المادة 234: "يبعث رئيس مجلس المستشارين على الفور بنص ملتتمس المساءلة إلى رئيس الحكومة، ولهذا الأخير أجل 6 أيام ليعرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة".

المادة 235: "بعد تقديم جواب الحكومة بخصوص ملتتمس المساءلة تنظم المناقشة باقتراح من المكتب وندوة الرؤساء، لا يعقب المناقشة تصويت".

حضرات السيدات والسادة،

هذه هي مقتضيات الدستور والنظام الداخلي التي تؤطر الموضوع الذي نحن بصددده.

وحيث أن رئاسة مجلس المستشارين، توصلت صباح هذا اليوم ومباشرة بعد انتهاء أشغال ندوة الرؤساء، فقد شعرنا أن من واجبنا بعد أن كان مقرراً أن تسند رئاسة هذه الجلسة للسيد الخليفة الأول للرئيس، شعرنا أن من الواجب وبعد تنسيق مع السيد رئيس الجلسة التي كان تقرر في اجتماع المكتب ليوم أمس، أن نترأس هذه الجلسة في احترام تام وحر في للمقتضيات التي تليها على حضراتكم.

تفضل السي الحلوطي.

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم
الموضوع: ملتتمس مساءلة الحكومة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

بناء على دستور المملكة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 الموافق ل 29 يوليوز 2011، لاسيما الفصل 106 منه؛

وبناء على النظام الداخلي لمجلس المستشارين الجاري به العمل، ولاسيما الباب الثاني من الجزء الرابع المتعلق بملتتمس مساءلة الحكومة، المواد 231، 232، 233، 234؛

وعلى إثر الفاجعة الصادمة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام التابعة لإقليم الصويرة والمتمثلة في وفاة 15 امرأة وتسجيل العديد من الإصابات، وأمام ثبوت المسؤولية السياسية للحكومة فيما حصل وتقصيرها في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل حسن تنظيم وتأطير مثل هذه العمليات المتعلقة بتوزيع المساعدات الغذائية والخيرية...

نكمل الرسالة ونعطيك نقطة نظام، السيد الرئيس، تفضل نقطة نظام في التسيير.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

السيد الرئيس،

تقديم هاذ الملتتمس هو مؤطر بنص الدستور، ومؤطر بمقتضيات النظام الداخلي، وينبغي أن يودع -صحيح- في إطار جلسة عامة كما هو منصوص عليه في النظام الداخلي.

لكن اليوم نحن بصدد جلسة أسبوعية حدد جدول أعمالها سلفاً، أن يذكر أنه توصلت رئاسة المجلس برسالة من فريق الأصالة والمعاصرة هذا مقبول من الناحية القانونية، أما أن تدمج في جدول الأعمال وتقرأ الرسالة، احنا كنعتهرو بأن هذا مخالف للدستور ومخالف للنظام الداخلي، السيد الرئيس.

وبالتالي، نلتتمس منكم إرجاء هذا الموضوع حتى توائموه مع المقتضيات القانونية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والحالة هذه أقرؤها على حضراتكم، مقتضيات دستور المملكة المغربية ومقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ذات الصلة بالموضوع الذي نحن بصددده.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

احنا، السيد الرئيس، فقط نريد أن نطبق المقترحات القانونية ومقترحات النظام الداخلي بالحرف أمام هذه الواقعة.

نحن اليوم نجدك، السيد الرئيس، تترأس هذه الجلسة بالطبع عوضا عن الذي كان سيتأهها، كما اتخذ القرار في المكتب السيد الخليفة الأول، وسبب ترؤسك لهذه الجلسة هو أنه ينبغي أن يقدم لك الملتمس شخصا، لأن القانون ينص على تقديمها للرئيس وليس لأحد نوابه، للرئيس فقط، ولذلك فأنتم تترأسون الجلسة، السيد الرئيس.

ولذلك، المفروض أن الملتمس لم يكن من المفروض أن يذهب إليكم عبر مراسلة، كان ينبغي أن يقدم اليوم وفي الجلسة العامة كما هو منصوص عليها السيد الرئيس، طبقا لأحكام الفصل 106 من الدستور، يتم إيداع ملتمس مسائلة الحكومة بتسليم مستند خاص إلى رئيس الجلسة في جلسة عامة وليس في مكتب، السيد الرئيس.

ولذلك، كنا ننتظر أن يقدم الملتمس في جلسة عامة للسيد الرئيس، وأن لا تقرأ علينا المراسلة، ولا تقرأ علينا الرسالة، وإنما نخبر بلائحة السادة الموقعين من طرف السيد أمين المجلس.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

لو أنكم صبرتم غير بضع ثواني، أنا كنت في الأوراق اللي عندي موجود، كنت سأقول سأخاطب الفريق صاحب المبادرة بتسليم هذا المستند مرفوقا بلائحة الموقعين، وكنت سأحرص مع السيد أمين المجلس على التأكد من توفر النصاب القانوني، هاذ الشيء اللي كنا غادي نديرو، وعليه، غير ما صبرتموش غير مسالة ثانية، وعليه، أطلب من السيد، من فضلك، استمعنا إليك السي الحلوطي.. وعليه، أطلب من السيد الرئيس في هاذ الفريق.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد حميد كوسكوس:

السيد الرئيس،

إلى أسمحتي لي السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

بالإضافة إلى ما جاء على لسان السادة الزملاء، كذلك بطبيعة الحال، نمشيو بتطبيق المادة 231 من النظام الداخلي، والمادة 106 من الدستور، ولكن كذلك من الضروري أن نطبق المادة 32 من النظام

الداخلي، لأن هناك مكتب اللي نعقد البارح، وتم تحديد جدول أعمال ديال هاذ الجلسة، من الضروري احترام جدول الأعمال ديال هاذ الجلسة، لأن السيد الرئيس، إلى امشينا خارج جدول الأعمال الذي حدد البارحة من قبل المكتب غادي نكونوا خارقين المادة 32، وبالتالي خارقين النظام الداخلي، لماذا؟

لأن ليس من المفروض أن تتم قراءة الرسالة الآن أو تقديمها في هاذ الجلسة بالذات، ماشي من الضروري في هاذ الجلسة، وربما الجلسة المقبلة، لأن كايين المادة 32 اللي يضع مكتب مجلس المستشارين جدول أعماله، طبقا لمقترحات الفصل 82 من الدستور، وبالتالي لم يتم احترام جدول الأعمال ديال المكتب الذي حدد البارحة. هذه هي الإشكالية اللي مطروحة السيد الرئيس، ما يمكنش نطبقو 231 ونخرق المادة 32 من النظام الداخلي.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السي أحمد.

يظهر أن هناك الكثير من نقط النظام، مرحبا، إذن نظموا غير المناقشة ديالنا ونظموا الإصغاء لبعضنا البعض.

اسمح السي حامي الدين نعطي الكلمة للسيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن أدي:

شكرا السيد الرئيس.

بدورنا نحن فريق التجمع الوطني للأحرار، أعتقد أنه وفي نفس الوقت، ونطبق القانون في مناورة مكشوفة، أعتقد أن المادة 32 من النظام الداخلي، لأن الرسالة لم تدرج في اجتماع المكتب، موقف زملائنا يعني في الأغلبية.

شكرا، أنا كنضم صوتي للزملاء ديالنا في الأغلبية، لأن هاذ الشيء ما خصوش، قبيلة السيد الرئيس، كنا اجتمعنا معك في (bureau) قلت لنا بأن السي قيوح اللي غادي يتأه الجلسة، وعلى أساس إذن هاذ الشيء فيه شي حاجة، مادام ترأست الجلسة، السيد الرئيس، باش تقرأ علينا الرسالة، هذا ماشي معقول.

وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم، واش ملي كنت كنتكلم كنت كتسمعي؟ قلت الأخ الكريم، الأخ المحترم، راه قلت لكم السيد الرئيس المحترم، أنه مباشرة بعد ما انتهينا من الاجتماع ديال ندوة الرؤساء اللي حضرتت فيه، توصلت رئاسة المجلس بالمستند الذي نحن بصددده.

السيد الرئيس:

من فضلكم، من فضلكم.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

إذن طالما أن السيد رئيس الحكومة يحمل لحكومته المسؤولية، والدستور في الفصل 106 واضح فيما يتعلق بمسطرة ملتزم المساءلة ديال الحكومة، وكذلك المادة 231 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، هذه المادة أعتقد لا تقبل التأويل السياسي.

ما نحن بصدد نقاشه في هذه، نقاش المسطرة ديال طرح الملتزم من عدمه هو بتأويلات وخلفيات سياسية.

نحن ندعو إلى التطبيق الحرفي للدستور وللنظام الداخلي بدون خلفيات سياسية، وأن القضية التي نحن بصدها اليوم ديال فاجعة الصورة و15 مواطنة اللي فقدنا لا تحتل المزيدة السياسية.

السيد الرئيس:

شكرا، واضح، أعطي الكلمة الآن للسيد الرئيس المحترم، تفضل السي الليبار.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

شكرا السيد الرئيس.

لم أكن أود أن أدخل، لكن كثرت التدخلات، وأنتم السيد الرئيس تتحملون مسؤولية هذه التدخلات، كل رؤساء الفرق المحترمين أجمعوا أن لا مجال لتلاوة الرسالة التي وجهت إليكم من طرف السيد رئيس الفريق الأصالة والمعاصرة.

أظن أنه بتوجيه رسالة إليكم فإنه يطبق مفعول الدستور، النص 106 من الدستور والنظام الداخلي لمجلسنا الموقر في مساءلته للحكومة.

بالرجوع إلى جدول أعمال جلستنا هاته، والتي تنص حرفا، وخصص مجلسنا الموقر حيزا وافيا وكافيا بتخصيص سؤال خاص بفاجعة الصورة، وقرأتم الفاتحة ترحما على شهداء هذه الفاجعة، كلنا، كل المجلس، كل البلاد فهي تستلطف الله سبحانه وتعالى لهذه النازلة والتي نتمنى أن لا تتكرر في بلادنا.

ولكن، السيد الرئيس، ما دام الموضوع سيناقش، ومادام معنا السيد وزير الداخلية، فلماذا جئتم بتلاوة الرسالة؟ فاسمح لي السيد الرئيس، فأنتم الآن ترخصون لكل أسبوع ستجدوني إن شاء الله ممن يقدم ملتزم، وكل مرة غادي نديرو ملتزم لمساءلة الحكومة في الموضوع الذي نناقشه حالا.

إذن ما كنتم ولا يخفى عليكم وأنتم مارستم، تبارك الله عليكم كرئيس فريق ودابا رئيس المجلس، فهذا خطأ لا نقبله وأنتم تدفعون

قلت لك مباشرة راه ما كايين لا مناورة لا مكشوفة ولا مستترة، ما كايين هاذ الشي، زعما عيب نوصلو حتى لهاذ المستوى، نشك بأن هناك من يدبر مؤامرات بشكل مكشوف ولا مستتر، تأكد بأنه ما كايين هاذ الشي.

وغادي نكتفي بهاذ القدر في توضيح هذه المسألة احتراما لك ولل فريق المحترم وللإخوة والأخوات أعضاء المجلس المحترمين.

تفضل السي حامي الدين.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس المحترم،

نحن في هذه الجلسة، ونحن في إطار فريق العدالة والتنمية نريد أن ننبه إلى ضرورة احترام الدستور أولا، واحترام مقتضيات النظام الداخلي. هذه الجلسة، السيد الرئيس، هي جلسة شفوية تنعقد تحت الفصل 100 من الدستور، هذه الجلسة تنعقد بالأسبقية، تخصص بالأسبقية للأسئلة الشفوية، لا يجوز أن يكون فيها أي مقتضى آخر سابق على الأسئلة الشفوية بغض النظر عن الخلاف الحاصل حول مدى اعتبار هذه الجلسة، جلسة عامة مخصصة يمكن أن يندرج في إطارها ملتزم المساءلة أم لا.

لكن بالإضافة إلى ما قاله الزملاء أو أنه لم يتم التنصيص لا في جدول الأعمال ولا في إطار ندوة الرؤساء ولا في إطار مكتب المجلس، بالإضافة إلى كل ذلك هذه الجلسة تنعقد بالأسبقية وتخصص للأسئلة الشفوية وأجوبة السادة أعضاء الحكومة.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن.. سجلتكم السيد الرئيس، عندي السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة والسيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

مباشرة بعد الاجتماع ديال ندوة الرؤساء اللي حضرتت فيها، التحقت باجتماع الفريق، فريق الأصالة والمعاصرة درس موضوع فاجعة الصورة من كل الجوانب، واستقر قرار الفريق تطبيق الدستور لمساءلة الحكومة، خاصة وأن السيد رئيس الحكومة صرح علانية على أن الحكومة تتحمل المسؤولية فيما حدث، ابغينا السيد رئيس الحكومة.. أنا تهضر على الحثيات.. ما قاطعتكش.

بالمجلس إلى نوع من اللا معقول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

أنا كنتساءل معكم: هل من الضروري نزيدو نفتحو المجال لكلمات أخرى، رجاء راه المغاربة تيتفرجوا فيكم، وعندنا جلسة فيها جدول أعمال، ومعنا السادة أعضاء الحكومة المحترمين اللي مرتبطين بمواعيد والتزامات مضبوطة.

استمعنا لما فيه الكفاية أظن، أطلب وأناشدكم يعني ما استمعنا له فيه الكفاية، إلا اسمحتولي تعطيلولي نوضح، من فضلك السي تونزي.

غير باش نبدا نأكد للسيد الرئيس المحترم السي للبار، تأكد بأنه إلى صيفطلي لرئاسة مجلس المستشارين ملتتمس ديال مساءلة الحكومة سأقوم بنفس الشيء، غادي نجي، من الواجب نجي لهذه الجلسة.

نعم، السيد الرئيس، اسمع لي كيف ما استمعت لك، راه كايين شي حاجة اسميتها.. لا، من فضلكم أنا استمعت لكم، ما تنقاطع حتى شي واحد فيكم، وراه كنعرفوا راه كايينة شي حاجة اسميتها آداب الحوار، الإصغاء لبعضنا البعض، أنا استمعت إليكم دابا كنتلمس منكم تستمعوا لي.

أنا تنقول لكم ما كان من الممكن هاذ الموضوع ديال ملتتمس المسألة، ما كان من الممكن نديروه في جدول الأعمال اللي قال السي حميد، لأنه ما جانا في الوقت اللي كان مكتب مجلس المستشارين منعقد، ولو أن هاذ الملتتمس جانا.. أنا نكمل، السيد الرئيس، أنا تمهضر دابا، غادي نعطيك كلمة من فضلك.

هذا ملتتمس موجه بمقتضى الدستور والنظام الداخلي لرئيس مجلس المستشارين، وحيث أن هاذ الملتتمس جانا اليوم بعد انتهاء الاجتماع ديال ندوة الرؤساء اللي ما احضرت لهاش، السيد الرئيس، لأن لو كان جانا في الاجتماع نقولها لإخواني الرؤساء، ما تنخبيو والو.

وحيث أن هاذ الملتتمس موجه للرئيس، كما ينص على ذلك الدستور والنظام الداخلي، وحيث أن هاذ الملتتمس جاني بعد انتهاء جدول الأعمال ديال ندوة الرؤساء، من الواجب نحضر معكم هنايا، بعد أن استأذنت ونسقت مع أخي الخليفة الأول للرئيس، باش نجي نسهر على احترام المادة 232، اللي كتقول بصريح العبارة: طبقا لأحكام الفصل 106 من الدستور يتم إيداع ملتتمس مساءلة الحكومة بتسليم مستند خاص به إلى رئيس المجلس، ماشي رئيس الجلسة، إلى رئيس المجلس في جلسة عامة، يسمى هذا المستند ملتتمس مساءلة الحكومة.

يجب.. وغير اسمعني، السيد الرئيس، راه قلت لك لو كان صبرت علي غير (seconde)، اصبرت عليا غير (seconde) ما كناش غادي نضيعو تقريبا 20 دقيقة، راه أنا جاي لذاك الشي اللي كتقول.

باش نقول أطلب من رئيس الفريق اللي قدم هاذ المستند، يسلم أمام أنظاركم جميعا، طبقا لمقتضيات المادة 232، باش ننوركم، لأنه هذا تمرين جديد باش ننورو بعضياتنا فقط، هذا تمرين راه فيه حتى اشوية دالبيداغوجية لإخوان. أنا حسب المعلومات ديالي، لم يسبق في ظل الدستور الجديد في هذا المجلس الموقر، أن قدم هذا الملتتمس باش نديرو هاذ التمرين البيداغوجي لبعضياتنا ما فيها باس.

القضية ما فيهاش مؤامرة مكشوفة، السيد الرئيس، الله يهديك، انت زعما راه راجل معقول، ولن تترزعق قناعتي بسبب ما قلته.

لذلك، باش نختصرو، كنطلب من الفريق المحترم يسلم للرئاسة مستند المسألة ولائحة الموقعين، وبعدها غادي نتأكد من هاذ اللائحة مع السيد الأمين وغادي ننصرف إلى كنت، السيد الرئيس، ثقيل الظل عليك.

تفضل.. طيب وقد استلمت من الفريق المعني المستند، أعطوني غير بضعة ثوان نتأكد النصاب واش كايين أولا، لا، حرصا من.. أنا غير ابغيت نتأكد.

طيب، بعد إطلاع الرئاسة على لائحة الموقعين، والتأكد من توقيع 24 عضوا بالمجلس على المستند، أي ما يعادل خمس أعضاء المجلس التي يشترطها الفصل 106 من الدستور، أطلب نشر الملتتمس وأسماء الموقعين عليه في محضر الجلسة تطبيقا للنظام الداخلي.

وسيقوم مكتب المجلس باتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة بعقد جلسة التصويت على الملتتمس، طبقا لمقتضيات الفصل 106 من الدستور والمادة 231 التي قرأتمها عليكم قبل قليل.

والآن يستأنف المجلس جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية برئاسة أخي الخليفة الأول للرئيس.

شكرا لكم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الصمد قبيوح، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

نستكمل جلستنا و جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الداخلية حول فاجعة الصويرة والتي يجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي وموضوعه الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي أولاد بولعلام بمدينة الصويرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في بداية السؤال ديال الفريق الاشتراكي لا أملك، السيد الرئيس، إلا تقديم العزاء لعائلات ضحايا الحادث المأساوي، متمنيا من الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الموتى بالرحمة والمغفرة وبالشفاء العاجل للضحايا، ولا أملك إلا القول "إنا لله وإنا إليه راجعون".

السؤال دالفريق، السيد الوزير المحترم، هو أن ساكنة الجماعة الترابية لبولعلام بإقليم الصويرة عاشت ومعها الشعب المغربي فاجعة أحداث الازدحام الذي أدى إلى موت العشرات من النساء إثر عملية توزيع مواد غذائية على المحتاجين.

نسائلكم، السيد وزير الداخلية المحترم، عمن يتحمل مسؤولية هاته الفاجعة؟ وهل أن الأوان لوضع سياسة حكومية ناجعة للقضاء على الفقر والهشاشة في قرى وكذلك هوامش مدن المملكة المغربية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

عرفت جماعة سيدي بولعلام بإقليم الصويرة يوم الأحد المنصرم مأساة اجتماعية حقيقية، إذ خلف تدافع العديد من النساء للحصول على مساعدات غذائية 15 وفاة إضافة إلى 5 حالات إصابتهن خطيرة.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المتخذة إزاء هذا الحدث المؤسف؟

ما هي إستراتيجية الحكومة في مجال ضبط وتقنين العمل الخيري لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث المأساوية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع، موضوعه دائما فاجعة قرية بولعلام، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة الرئيسة.

هل أتاكم حديث المطاحن وقصة تعاون تسمى حصاد الجماجم، صراخ تعالي من قلوب نساء سدت المسامع، صراخ فجر في صدري براكين صوت المدافع، بعد أن تهاوت أجساد منهكة مناضلة من أجل لقمة عيش ملوثة بالدم.

هذه الصورة التي أصبحت كليشيا معما على قنوات دولية، هذه هي الحقيقة، ولكن في الحقيقة من نافلة القول أن نتحدث بعد الإجراءات والتدابير التي اتخذها صاحب الجلالة.

ولكن لا بد من موقعنا كمستشارين أن ندلّو بدولنا، ليس من باب در الملح على الجراح، السيد الرئيس، ولا من باب توسيع مساحات الحزن ولا تمطيها ولا التطبيع مع الحزن ولكن من باب معالجة الظاهرة في حد ذاتها.

والفريق الاستقلالي يحمل المسؤولية كاملة للحكومة، ويقدم تعازيه لعائلات الضحايا، وهو يستحضر دوره، معلنا أنه سيتقدم بمقترح قانون ينظم عمليات الإحسان والتضامن والمساندة، ويدعو إلى جدية التفكير في خلق مؤسسة واحدة تحت رعاية الدولة تختص بهذه المبادرات وتضع إستراتيجية لها.

أجل نحن شعب يؤمن بالتضامن، نؤمن بالتآزر والمساندة الاجتماعية، بغية الحد من الهشاشة، فنحن نطمح للعيش الكريم.

ولكن هذه القيمة المجتمعية قد تتحول إلى كوارث إذا لم توظف بواسطة مؤسسة قائمة بذاتها، معروفة مصادرها وتمويلها وعقود برامجها وبوضوح أهدافها، يجب أن تكون بعيدة عن أي استمالة انتخابية، لأنه لا علاقة إطلاقا بين ما هو انتخابي وسياسي ونقابي وجمعي، والتضامن، لا علاقة بين هذه الأشياء في ظل تماهي الحدود بين كل هذه العتبات، فإننا نسقط في الارتشاء السياسي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نحن نؤمن بالتطوع ولكن نقول للتطوع قوانين، ونقول كذلك أصابعنا متجهة نحو الحكومة، ولكن لن نجزم لأننا نحترم الاختصاصات، وسنقبل بنتائج التحقيقات الجارية التي ستلزمنا جميعا، وربط المسؤولية بالمحاسبة بات طريقه معيدا بالمغرب بعد الإجراءات التي اتخذها صاحب الجلالة مؤخرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى التوقيت السيدة المستشارة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

المستشارة السيدة أمال العمري:

سؤالنا، السيد الرئيس، بداية غادي نقدم التعازي باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لعائلات الضحايا، ثم بعد ذلك أسائل الحكومة أو الوزير اللي معنا على أشنو هي التدابير الحكومية اللي غادي يتخذها من أجل التحقيق في الفاجعة، ثم بعد ذلك التدابير اللي غادي نجعلنا نتفادوا أمثال هذه المآسي الاجتماعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السؤال الخامس دائما في وحدة الموضوع، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤالنا يتعلق كذلك بفاجعة الصويرة المؤلمة، وبعد تقديم واجب العزاء لأسر الضحايا وذوهم، سؤالنا يتعلق بالأسباب المباشرة وكذلك الأسباب الحقيقية والعميقة التي أدت إلى هذا الحادث المؤلم، والإجراءات التي تنوي الحكومة القيام بها تفاعلا مع هذا الحادث وهذه النازلة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة في السؤال السادس لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله المباحري:

السلام عليكم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

غير للتوضيح السيد الرئيس، هي راه جماعة سيدي بولعلام، أنا سمعت دابا ثلاثة ديال الأسماء لهاذ الجماعة، جماعة سيدي بولعلام.

السيد الوزير المحترم،

على إثر الفاجعة الصادمة التي وقعت يوم الأحد الماضي بجماعة

سيدي بولعلام بإقليم الصويرة، والمتمثلة في وفاة 15 امرأة بسبب التدافع الشديد خلال عملية توزيع مساعدات غذائية، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نحمل الحكومة المسؤولية الكاملة لهذه المأساة، ونسائلها في الوقت نفسه عن استمرار صمتها غير المبرر أمام الفوضى والتسيب التي تعرفها عملية توزيع المساعدات الخيرية وغياب التدابير الضبطية والتأطيرية لهذا المجال؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد وزير الداخلية المحترم للإجابة على الأسئلة المتعلقة دائما في إطار وحدة الموضوع، ابغيتو المنصة السيد الوزير، ابغيتو تجاوبوا من مكانكم، اللي ابغيتو.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، اسمحوا لي أني باش نتقدم باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء الحكومة بأحر التعازي لأسر الضحايا، سانلا من الله عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته.

الحادث اللي وقع صباح يوم الأحد، اللي وقع في جماعة سيدي بولعلام التابعة لدائرة الحنشان، وقع الحادث تقريبا مع الساعة العاشرة صباحا في إطار واحد العمل ديال توزيع المساعدات اللي قامت به واحد الجمعية محلية، واللي كانت عندها عادة كتقوم بهاذ العملية فهاذ السنين الأخيرة فهاذ الفترة من السنة.

الفرق اللي وقع بين هاذ السنة والسنوات الفارطة اللي ما كانش وقع فهم شي إشكال، هو أن هاذ السنة العدد ديال الساكنة اللي جات تاخذ مساعدة كان كبير بزاف مقارنة مع السنوات الفارطة، وجا فواحد الوقت يعني محدد، ووقع واحد النوع من التدافع، اللي مع الأسف الشديد أن كاين ضحايا 15 النساء تغمدهم الله برحمته، و7 ديال الجرحى.

هاذ النساء تعرضوا لواحد النوع ديال التدافع بيناتهم مما جعل أنهم يطيحوا في الأرض ووقع واحد النوع ديال التدافع، كتعرفوا حيث تيكون التدافع بين هاذ الشئ تنعيشوه في مباريات كرة القدم، إلى آخره، حيث تيكون واحد النوع التدافع اللي تنسميوه...، كيصعب الأمر وكيصعب علينا الإنقاذ يكون بسهولة.

تم التدخل في الحين، تم التدخل في الحين وتم نقل الضحايا بسرعة، للمستوصف القريب، ومن تم للمستشفى، مع الأسف تم الوفاة ديال 15 ديال النساء، كيف قلت في الأول، وتم تقديم الإسعافات الضرورية والأولية لـ 7 ديال الضحايا آخرين، واللي الحمد لله الحالة ديالهم الآن

مباشرة ديال جميع المتدخلين، واللي غادي يتم الإعلان عليها في وقتها إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونبدأ بالتعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاشتراكي، بحكم أن الفريق الاستقلالي استنفذ وقته.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم، في حدود دقيقة و45 ثانية.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

استمعت إليكم بإمعان، وقلتم بأن هناك غياب ديال التأطير القانوني، هذا صحيح، ونعرفه، ولكن الغياب في الإطار القانوني لا يمنع الحكومة بصفة عامة من استعمال آليات موجودة لا في القانون ديال 71 ولا عبر التنسيق بين مؤسسات ديال الدولة للتصدي لمثل هذه الظاهرة، لأن صفر مخاطر ما موجداش ومتفقين عليها، ولكن بالنسبة للحكومة التي تدبر الشأن العام للمغاربة بإمكانها أن تستحضر ما لا يحمد عقباه، وباش تنقص المسألة ديال المخاطر، حيث هذه فاجعة تشوه صورة البلد، 15 امرأة و6 كما جاء على لسانكم في حالة حرجة أو سبعة.

السيد الوزير،

المسألة ديال الإحسان العمومي، احنا في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كنا دائما سابقين إلى إعطاء المسألة الاجتماعية أهمية قصوى، ولكن احنا بغيينا الإحسان العمومي يبقى بيد الدولة، بيد الدولة، السيد وزير الداخلية، ولوفي غياب الإطار القانوني، احنا ابغيينا المحسنين نحن معهم، الإحسان هو المفهوم النبيل، لكن الإحسان العمومي اعطيوه للخيريات، راه كايينة وزارة التعاون الوطني، بأي حق تيجي جمعية أو جمعيات أو جهات كتخدم أجنادات في محطات مستقبلية، محطات انتخابية، ودائما ننبه سواء لما كنا في الأغلبية أو المعارضة أو اليوم احنا في الأغلبية ننبه إلى المخاطر ديال استغلال الإحسان العمومي لخدمة أجنادات.

ثانيا، احنا في الفريق الاشتراكي، السيد وزير الداخلية، نتساءل عن حجم الأموال التي تغدق لا في الجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، ولا في جهة تافيلالت-درعة، ولا في الدار البيضاء ولا في بني ملال، أين هي مصدر هذه الأموال؟ خاصة القانون ديال 71 راه كيمنع.. السيد وزير الداخلية.

أنا إلى ابغييت ندير الاككتاب ديال الفلوس خصني الرخصة من

مستقرة.

وفورا تم الإعلام بهاذ الحادث، تدخل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعطى الأوامر ديالو من أجل باش يتخذوا كافة الإجراءات اللازمة من أجل تقديم الدعم والمساعدة الضرورية لهاذ العائلات، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، في الحين تم فتح تحقيق قضائي تحت إشراف النيابة العامة، وتم أيضا فتح تحقيق إداري من طرف وزارة الداخلية، تتقوم به الآن المفتشية العامة للإدارة الترابية، والتحقيقات مازال غادية، وغادي توصل إن شاء الله للنتائج ديالها، وبالنتائج ديالها غادي يتم التبليغ ديالها للرأي العام.

في نفس الإطار، أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التعليمات ديالو للحكومة باش أنها تبدأ العمل ديالها على القضية ديال الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات.

وفي هاذ الباب، اللي ابغييت نقولو، بأن اليوم الإحسان العمومي تياطروا قانون ديال 71، وما كاينش شي قانون تياطرتوزيع المساعدات، كاينين دورية اللي تتأطرو بصفة يعني يمكن نقولو ماشي دقيقة 100%، ومع التغيرات اللي كتوقع في المجتمع المغربي خاص يواكبوا واحد النوع ديال القوانين اللي كتواكب التطور ديال المجتمع.

وفي نفس الوقت، ما خصناش ننساو بأن المجتمع المغربي معروف بهاذ الخصلة ديال التضامن والتعاون، يعني إلى جينا اليوم أننا نأطرو هاذ العملية خاصها التأطير ديالها في واحد الجهة، وفي نفس الجهة ما خصناش نضيعو هاذ التكافل اللي كيمتاز به المجتمع ديالنا، واللي هو ماشي ولد اليوم، لكن تيجي يعني من قديم الزمان في بلادنا، التضامن كان وغادي يبقى واحد النوع ديال الخصلة كيمتاز بها الشعب المغربي.

وفي هاذ الإطار نيت، هاذ الصباح نيت، وقع واحد الاجتماع اللي حضروا لو مجموعة ديال الوزراء، السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التضامن، وزارة العلاقات مع البرلمان اللي كتشرف على الجمعيات، والأمين العام للحكومة، الهدف ديال هاذ الاجتماع اللي وقع هاذ الصباح، أنه غنبدو في العمل من أجل تأطير هاذ العمل الإحساني، والإحسان العمومي، وتوزيع المساعدات.

بلدنا اليوم محتاجة لإطار قانوني كينظم هاذ العمل، الإطار اللي كيفسح المجال أمام جمعيات وأمام الأشخاص أنهم يقوموا بهاذ العمل، وفي نفس الإطار يحمي الطريقة ديال التوزيع والطريقة ديال جمع المال، لأن ما يمكنش نخليوه مفتوح، وما خصناش نمنعوه، لأنه حتى واحدة ماشي في مصلحة بلادنا، خص يتأطربصفة واضحة وفي نفس الوقت يساعد الناس اللي باغيين يقوموا بهاذ العمل.

وفي الأخير، اللي ابغييت نقول بأن التحقيقات اللي غادية وهي اللي غتثبت المسؤولية، أي واحد كانت وإذا كانت المسؤولية مباشرة وغير

بامتياز السيد الوزير، شيشاوة ولا احمر ولا الصويرة راه ما كاينش معامل اللي فين يتلاهي هاذ الناس.

ولهذا، السيد الوزير، تنطلبو منكم ما دام سيدنا كينادي بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية راه ما واصلاش لهاذ الناس، ابغيناكم توصلوا لهاذ الناس وهاذ العيالات بالخصوص لأن كاين جمعيات كيتستفدوا من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ولكن واحد العدد ديال الأرامل وديال النساء.. في الدارراه ما كتستفدش من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

هذه مأساة ينذى لها الجبين، 1500 امرأة من مجموع الساكنة اللي هو 8000، ابغيتكم تشوفوا النسبة المئوية، يعني هذا كيدل على أن.. وجا هاذ الشي في بعض التقارير ثلث المغاربة يعيشون تحت عتبة الفقر.

صحيح أن هنالك لجنة اللي غادي تقوم بالتقصي.. إلى آخره، هذه مسألة اللي هي محبذة باش نعرفو نوقفو على المسؤوليات في التنظيم، كذلك في التوزيع ديال مثل هذه الإعانات لكن المسؤولية احنا في نظرنا في الاتحاد المغربي للشغل هي مسؤولية سياسية، هي مسؤولية ديال الحكومات المتعاقبة التي فشلت في محاربة الفقر أو على الأقل في التقليل من الحدة ديالو، هي مسؤولية في السياسات العمومية اللي ما عندهاش أثر على العيش اليومي ديال فئات عريضة من الشعب المغربي، هي مسؤولية ديال السياسات العمومية والنموذج التنموي اللي كيخلي باقي عندنا احنا المغرب النافع والمغرب غير النافع.

الحادثة ديال سيدي بولعلام ما هي إلا الشجرة التي تخفي الغابة، هي غيض من فيض، وأن هاذ الشي غادي يزيد حدة إذا بقي الجفاف، اللي كنتالبوبه، السيد الوزير، هو أولا إعادة النظر في النموذج التنموي كولو ديال المغرب، خاصنا هاذ السياسات العمومية تقييم، وخاصنا يكون عندها آثار على الساكنة ديال المغرب، خاصنا العدالة الاجتماعية.

كيخصنا كذلك هاذ الشي ما يلغيش التضامن، المجتمع المدني عندو الحق يتضامن، واحنا المغاربة عندنا التضامن شيمة من الشيم معروفين بها المغاربة، لكن هذا التضامن خاص تضامن مؤسساتي، عندنا صندوق ديال التكافل الاجتماعي، عندنا الصندوق ديال تأهيل العالم القروي، فين هما هادوك الفلوس اللي فيه، تحيدات (la caisse de compensation) اللي كان عندها واحد الدور مهم في واحد العدد ديال المنتوجات، الآن كان خاص يكون الدعم المباشر، ما شفناش هاذ

الأمانة العامة للحكومة، إذن هاذ الناس اللي كيجيبوا هاذ الفلوس، من أين لهم هذا؟ بأية طريقة يتم استصدار...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد المستشار، شكرا.

الكلمة للفريق الحركي في حدود دقيقتين و24 ثانية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم، السيد الوزير، إذ نجدد تعازينا الحارة لأسر الضحايا في هذا الحادث الأليم، فإننا في الفريق الحركي، ندعو إلى ما يلي:

أولا، الدعوة بشكل مستعجل إلى تشكيل لجنة استطلاعية من طرف اللجنة الدائمة، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، للوقوف على ملابسات الحادث؛

ثانيا، الدعوة لاجتماع لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بحضور السيدة الوزيرة المعنية بالقطاع قصد التداول في هذه الفاجعة وتقييم برامج الوزارة والمؤسسات التابعة لها؛

ثالثا، تخصيص جلسة للمساءلة الشهرية لرئيس الحكومة، لموضوع تقييم البرنامج الحكومي في المجال الاجتماعي، وفي صدارتها البرنامج الموجه للحد من الفقر والهشاشة الاجتماعية.

السيد الوزير،

جاء في الجواب ديالكم بأن واحد العدد ديال الوافدين من النساء اللي جاو باش ياخذوا هذه الإعانة كاين اللي ضرب 30 كلم وكاين اللي ضرب 40 كلم على رجلي، واللي في اخبارنا هو بأنه كاين واحد العدد ديال النساء اللي باتوا في العراء، هاذ الشي كلو اعلاش جاو؟ ما جاوش على نزهة، راه جاو باش ياخذو ذلك لقمة العيش لوليداتهم.

زيادة على هاذ الكثرة ديال هاذ النساء، السيد الوزير، راه كان في هاذ الوقت اللي احنا في أواخر شهر 11 راه كان شهر 10 وشهر 11 صبات فيه الشتا، هاذ النساء كانوا كي عملوا في الحقول مع الفلاحة، شي تتكربل، شي تتنقي، كانوا.. دابا راه ما كاينش، واحد العدد ديال النساء اللي جاو من إقليم آسفي، لأنه هاذ الشي كان نادينا به، السيد الوزير، عدة مرات، واحد العدد ديال المعامل اللي كانت تتخدم 40 ألف حتى ل 50 ألف ديال النساء، اللي كانوا كيمشيو ينقلوهم بالكاميونات لهادوك المعامل باش يجيبو دوك النساء يخدموا، راه ما ابقاوش لقاو فين يخدموا، لا الصويرة ولا...

راه هذه المناطق ما نجوش غير على الصويرة، راه كاين الهشاشة

الدعم المباشر، ما عندناش إحصائيات باش 1500 امرأة تطالب بذلك الخنشة ديال الدقيق، هذا مؤشر خطير وخطير جدا.

بالنسبة كذلك لهاذ التضامن، خاصو يكون تضامن مؤسساتي حتى على مستوى المجتمع المدني، خاص الوحدة المؤسساتية للدعم وللتضامن، كايين كذلك إعادة النظر في هذه الجوانب القانونية اللي ابغينا نقولو وكايين كذلك الدفع بالاقتصاد التضامني والاجتماعي في إطار مؤسساتي على قاعدة مقاربة حقوقية، طبعاً باش يستفدوا منها كلها كل الفئات ديال المغاربة وخاصة الفئة الهشة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم هذه جلسة عامة يشاهدها المغاربة وقلوبهم يعتصرها الألم بفعل هذا الحادث المؤسف والمؤلم.

اليوم، ابغينا نتكلمو كلام ديال الصراحة، أنا لا أريد باسم فريق العدالة أن تتحول مثل هذه الجلسات اللي تنديروها في وقت ما تيقوع شي حادث مؤلم كوسيلة للتنفيس وكتكلمو وتنمشيو، هذه الجلسة ينبغي أن يكون لها ما بعدها، وينبغي أن نستخلص الدروس جميعا مما وقع.

السيد الوزير، أوجه من خلالكم الكلام إلى الحكومة.

السيد الوزير، ما وقع يسائلنا جميعا أولا بخصوص، كما ورد في مداخلة قبلي، نجاعة السياسات العمومية المعتمدة في بلادنا، وهنا غنشير لكلام جلالة الملك بخصوص الاختلالات التي تشوب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في إحدى خطبه الأخيرة، كنتساءلوماذا قمنا لكي نقوم هذه الاختلالات؟ أشنو اللي قمنا به؟ كنتنظرو الكوارث، كنتنظرو الفواجع من مثل هذه الفاجعة، مع الأسف الشديد.

السيد الوزير، ومن خلالكم أوجه الكلام كذلك إلى الحكومة، هذه النازلة تسائل فعلا النموذج التنموي ديالنا كذلك، جميل أن نقوم بإحصاء ثروة المغرب، ونقولوعندنا اشحال ديال المليارات ديال الدراهم، ولكن الأجل من ذلك واللي هو واجب الوقت هو أن نحرص على اتخاذ إجراءات شجاعة ومستعجلة من أجل إيجاد الصيغة المناسبة لتوزيع ثروات المغرب لكي تصل إلى هذه الفئات الهشة والمحرومة، وما نبقاوش نشوفوهاذ المشاهد ديال الآلاف ديال الناس واقفين في طوابير منذلة من

أجل الحصول على مساعدات لا تتجاوز قيمتها بضعة دراهم.

السيد الوزير، نحن اليوم أمام محطة مفصلية تسائلنا جميعا من أجل اتخاذ الإجراءات الشجاعة، والإجراءات الشجاعة ينبغي أن تتجاوز العقلية العتيقة، احنا ما تنفهموش كيفاش أنه لحد الآن لم يصدر بلاغ عن الوكيل العام فيما يتعلق بفتح التحقيق في هذه النازلة، وقامت وزارة الداخلية نيابة عنه من خلال بلاغها اللي قلبنا على النسخة ديالو الأصلية وما لقيناهاش، لقينا فقط عبر قضاة لوكالة المغرب العربي للأنباء، وكأن وزارة الداخلية أصبحت ناطقة باسم النيابة العامة، خاصنا المعقول إلى ابغينا نتعاملو مع مثل هذه الملفات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإلاه المهاجري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الحقيقة أنا عندي هنا بزاف ديال الأوراق، ولكن أنا غادي نتجاوز هاذ الأوراق وغادي نهضر، لأن أنا في الحقيقة عشت هاذ الفاجعة وكنت قريب منها وكنت حاضر، ما كنتش حاضر في الوقوع ديال الفاجعة ولكن ما بعد، ونصح للأخت، السيدة الرئيسة، أكثر من 5000 امرأة، السيدة الرئيسة، اللي كايينة أكثر من 5000، 1500 بايئة الليلة ديال السبت، ما يفوق 2200 امرأة بايئة الليلة ديال السبت فهذا المكان في العراء.

وهنا السؤال اللي تيطرح نفسو، السيد الوزير، اللي عاش في الحقيقة هاذ الأمساء، السؤال اللي تيطرح نفسو أشنو هو السبب الحقيقي اللي غادي يخلي هاذ المئات ديال النساء يقطعوا مسافات ديال 80 و60 و100 كيلومتر باش يشدوا قفة فيها 150 درهم وفي أقصى تقدير 200 درهم؟ أشنو هو السبب الحقيقي اللي غادي يخلي المئات ديال النساء تبات في العراء الليلة كاملة ديال السبت، وكنعرفو البرودة ديال الطقس فهاذ الوقت من السنة، تبات في العراء باش تشد قفة ب 200 درهم في أقصى تقدير ديالها، نعرفو السبب الحقيقي اللي غادي يخلي مئات ديال النساء يقطعوا مسافات ديال 40 و30 و20 كيلومتر على رجلهم وخارجين من ديورهم مع 3 الليل و2 دالليل باش يشدوا هاذ القفة هاذي، راه هاذ الحقيقة أنا ذاك الشيء حضرت له، لا إله إلا الله، لا إله إلا الله.

ونزيد، السيد الوزير، راه الوقت، ما اعرفتش أنا هاذ الوقت.

السيد الوزير، الحكومة أنا اللي غادي نأكد لكم أنها كانت مقصرة قبل ما توقع هاذ الكارثة، وزادت قصرت من بعد وقوع هاذ الكارثة، لأن

اللي هو مهم ديال تقريبا أكثر من 10 آلاف قفة، واللي كان خاصها تدار على 3 أيام، هكذا كانت تدار حتى في السنوات الفارطة.

مع الأسف الإعلام بهذه المساعدات جعلت أن الناس تعي من جميع المناطق واجتمعت تما، يعني حين تهنضو على.. ما واصلاش رقم 5000، لكن الرقم كان كبير، راه جايين من كل صوب وحذب، اللي كيسمع مساعدة راه جا، اللي محتاجها واللي ما محتاجهاش، راه كنعرفو المجتمع ديالنا كيديار.

بطبيعة الحال راه كاملين كنعرفو هاذ القضية، أن المساعدات.. يعني الإعلان بهذه المساعدات جعل بأن الناس جاو بزاف وجاو من مناطق متعددة وراك عارفين ذيك المنطقة كيديارة، كيف كيكون هاذ النوع ديال.. كنعطو هاذ المساعدات.

استخلاص الدروس هاذي ما فيهاش شك، بأن فاجعة ابحال هاذي ما يمكنش دوز وتمرور الكرام. وفي هذا الصدد، احنا اليوم خدامين على هاذ القضية ديال وضع الإطار القانون لتأطرها هاذ الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات اللي بلادنا محتاجة لو اليوم، لأن التطور اللي وقع في وسائل التواصل، جعل بأن الناس كتطلب الإحسان العمومي عبر الفايبر، يعني خص هاذ الشيء كامل يتأطر اليوم باش ما نبقاوش غاديين في جميع الاتجاهات، يتأطر ميزان.

من ناحية أخرى، تقديم مساعدات للعائلات، هذا مشروع اللي كان وباقي، غير اليوم في وزارة الداخلية خدامين على السجل الوطني للسكان والرقم الوطني الموحد، هاذ السجل الوطني للسكان والرقم الوطني الموحد آية من الآليات المهمة اللي غتسمح لبلادنا حين يتوفر عليها أن المساعدات تمشي في حين خصها تمشي.

اخدينا واحد المثل ديال بلد اللي قام به هو الهنـد، اللي قدرنا أنهم يديروا هاذ السجل الوطني ويحدوا هاذ الرقم الوطني الموحد اللي كيسمح لهم أن المساعدات ما تمشيش في أي إطار، ويتم تجميع المساعدات، "راميد".. إلى آخره، باش الفئة المستهدفة يمكن أنها تستفد، وتكون الوحيدة اللي تستفد، باش ما يمشيوش العمل والجهود تمشي وتفرق في جميع الاتجاهات، إن شاء الله احنا خدامين عليه، وفي القريب العاجل إن شاء الله غادي يكون موجود، واللي غيسمح لنا بأن هاذ المساعدات تكون في يد أمينة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونتقل دائما في إطار الأسئلة الموجهة إلى قطاع الداخلية، وفي موضوع الأمن والجريمة، والتي يجمعها كذلك وحدة الموضوع، والبداية مع الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه تنامي الجريمة ببلادنا، الكلمة لكم السيد الرئيس المحترم.

حتى مسؤول حكومي فيكم ما جاش يشوف غير هاذوك الناس، وخا غير يطل عليهم، لا للموقع ديال الحادثة ولا للمستشفيات ولا للعزاء اللي كان، ما عدا سيدنا الله ينصرو اللي تكلف بهاذ الشيء، وعاش الملك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم للرد على التعقيبات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

بداية فيما يخص الإحسان العمومي، كيف قلت كايين فراغ قانوني، النص اللي كينظم الإحسان العمومي نص قانوني كيرجع لعام 1971، المرسوم التطبيقي ديالو في 2005، وتوزيع المساعدات ما كينش نهائيا، كايينة دورية لوزارة الداخلية هي اللي كتتنظمو، واللي ما كتسايرش الوقت الآن.

غير واحد المعلومة، بأن الإحسان العمومي كيتطلب من الأمانة العامة للحكومة للجمعيات اللي ما كيتوفروش على صبغة المنفعة العامة، أما اللي عندو صبغة المنفعة العامة راه ما كيحتاجش يطلب رخصة من الأمانة العامة للحكومة.

الإشكال اللي كيتطرح اليوم فهاذ الشق هذا، فيما يخص الشق.. ما يمكنش التعاون بين الأشخاص والمعاونة ديال الجمعيات، راه كيف قلت في الأول، راه داخل في الصلب ديال الشخصية المغربية، داخل في صلب التقاليد ديالنا، ما يمكنش نجي اليوم ونعيدو ونقولو أودي راه غادي نديرو شي مؤسسة اللي غتكلف بالتعاون، كايينة مؤسسة التعاون الوطني اللي كتقوم بالدور ديالها، ما يمكنش نجي اليوم نديرو وحدة اخرى اللي غادي تقوم بهاذ النوع ديال المعاونة لأن غادي نحرمو المجتمع من واحد المتدخل اللي هو مهم اللي هما الجمعيات.

كايين جمعيات اللي عندهم مؤطرين وكخدموا بطريقة جدية، بطبيعة الحال ما كيمنعش كايين بعض الجمعيات مع الأسف اللي ما عندهمش هاذ الخاصية، لكن ما خاصناش نجتمعو كل شي في إطار واحد.

كايين جمعيات ومؤسسات اللي كتقوم بالخدمة على الوجه الكامل، إذن ما يمكنش نجي اليوم نقولو.. كايين بعض الدول صندوق الزكاة، إلى آخره، بلادنا التعاون كان فيها ديما (pluriel)، متعدد، وخصوصو يبقى متعدد.

فيما يخص فـسؤال آخر، العدد ديال النساء اللي كانوا تما بالنسبة لعدد الساكنة ديال جماعة سيدي بولعلام اللي تبلغ 8000، هذه الجمعية حين دارت الإعلان ديالها، دارت الإعلان لمدة أيام، وممكن أسابيع من قبل تعلن أنها غادي تقدم مساعدات وأعطت واحد الرقم

المستشار السيد عبد السلام الليار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

ماذا تعدون للحد من نسبة الجريمة؟

السيد رئيس الجلسة:

الجواب لكم السيد الوزير، اسمح لي، وحدة الموضوع، أعتذر.

إذن، السؤال الثاني في نفس الموضوع، محوره ارتفاع نسبة الجريمة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلوا الأستاذ القيدوم ديالنا.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

اسمح لي السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

بدورنا في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نقدم التعازي ديالنا كذلك للأسر ديال الضحايا ديال الفاجعة ديال إقليم الصويرة، ونترحمو على الأرواح ديال اللي امشاو ضحية ديال هاذ الفاجعة هاذي.

سؤالي، السيد الوزير، كثير من الأوساط والصحف تتكلم على تنامي الجريمة في بلادنا، فما هو واقع الحال في هاذ المجال، السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثالث دائما في موضوع الوضعية الأمنية بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المهدي عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

لقد أضحت الوضعية الأمنية ببلادنا محل قلق وشك كبيرين، فالجريمة بمختلف أشكالها وأصنافها استفحلت بمختلف المدن والقرى، مما ولد الشعور لدى العائلات المغربية في انعدام الأمن وانفلاته.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير، كما يلي: ما هي

إستراتيجية الحكومة في مجال ترسيخ الأمن ببلادنا بمختلف أشكاله؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار السؤال الرابع في وحدة الموضوع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

قبل طرح السؤال، لابد أن نتأسف في فريق التجمع الوطني للأحرار، للحادثة المأساوي الذي ذهبت ضحيته 15 مواطنة مغربية، من المغرب العميق، في جماعة سيدي بولعلام.

وهذه المناسبة، وباسم فريقنا، أعزي أسر الضحايا وأقول لهم أعظم الله أجرهم وأحسن عزاءهم وغفر لموتاهم، منوهين في هذا الإطار بالتدخل العاجل لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي أعطى تعليماته الصارمة للتكفل بالضحايا وبعائلاتهم الصغيرة، حيث طلب فتح تحقيق دقيق ومعمق لهذا الحادث المفجع، حيث تفاعلنا في حزب التجمع الوطني للأحرار معه بسرعة من خلال البلاغ الصادر عن الحزب الذي أكدنا فيه على ضرورة تبني توجهات جلالة الملك في هذا الإطار، والهادفة إلى ضرورة تأطير العمل الإحساني وحسن تنظيمه حتى لا تقع مثل هذه الحوادث المؤلمة.

السيد الوزير المحترم،

تميزت بلادنا والله الحمد، بالأمن والاستقرار على مدى عقود، حيث أصبحنا والله الحمد متميزين على مستوى دول العالم في محاربة الظاهرة الإرهابية والجريمة، الشيء الذي يشهد به العالم، بل أكثر من ذلك كان الأمن والاستقرار أحد عناصر قوتنا بين مختلف الأمم والشعوب.

السيد الوزير المحترم،

وإذ ننوه بعمل رجال الأمن الوطني ومختلف الأجهزة الأمنية ومقاربتها الإستباقية في محاصرة ومحاربة مختلف الخلايا الإرهابية ذات البعد الدولي، إلا أن الجريمة مع الأسف تكاثرت في الآونة الأخيرة، الشيء الذي يسبب لمنظومتنا الأمنية.

السيد الوزير المحترم،

استشرت الجريمة داخل المجتمع بشكل غير مسبوق، فما هي إذن الإجراءات التي ستقومون بها لمحاصرة الجريمة داخل المجتمع؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في حدود 12 دقيقة للإجابة على الأسئلة الأربعة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذه الأسئلة المرتبطة جميعها بقضية أساسية تهم محاربة الجريمة والوضعية الأمنية ببلادنا، حيث أود اغتنام هذه المناسبة لإحاطتكم علما ومن خلالكم الرأي العام الوطني، بحقيقة الوضع الأمني وبمختلف المعطيات المرتبطة بذلك.

أتفهم كوزير للداخلية هواجس السادة البرلمانيين بشأن بعض الظواهر الأمنية المحدودة التي تظهر بين الفينة والأخرى بالشارع العام، لأسباب اجتماعية أو غيرها، لكن هل هذا يدفعنا لتبني نظرة متشائمة حول الوضعية الأمنية ببلادنا؟ هل الوضع الحالي يدعو للقلق بشكل يستدعي تغيير نمط اشتغالنا ومقاربتنا الأمنية؟

الجواب نجده قطعاً في العديد من المؤشرات والمكتسبات الإيجابية التي سنتطرق إليها بالتفصيل، لكن قبل ذلك سنجد الجواب في طبيعة انشغالاتنا الحالية كمؤسسات حكومية وتشريعية وأحزاب سياسية ونقابات مهنية وجمعيات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

لو كانت وضعيتنا الأمنية هشة، هل ستكون أولوية النقاش العمومي منصبه حول نموذجنا التنموي وكيفية تقويته وتعزيزه بما يجعله متماهيا مع تطلعات وانتظارات المواطنين؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن السعي إلى تحقيق أقصى درجات الأمن والأمان، يشكل أولاً وقبل كل شيء الدور الأساسي والجوهرى لأي دولة، وبه تقاس مدى قوتها ومدى قدرتها على حماية مواطنيها، لذا فإن تعزيز الوضعية الأمنية بشكل موضوعي، توجهات سامية متواصلة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي يحرص كل الحرص على أن تبقى المملكة المغربية في صدارة الدول الآمنة والمستقرة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فإن الحكومة تضع دعم القدرات الأمنية وتمكينها بالوسائل المادية والبشرية اللازمة في صلب

برنامجها، بحيث لا تدخر أي جهد من أجل تحقيق ذلك وفق الإمكانيات والموارد المتاحة، ويكفي الرجوع إلى البرنامج الحكومي المصادق عليه في هذه المؤسسة الموقرة في أبريل 2017 لتتأكد من وضوح رؤية الحكومة وتصورها لبلوغ الأهداف المتوخاة.

وعلى هذا الأساس، فإن وزارة الداخلية والمصالح الأمنية تجعل من هذا الموضوع في طليعة مهامها من خلال اعتماد إستراتيجية أمنية محكمة وخطوط عمل متعددة الأبعاد، يتم تحيينها باستمرار لجعلها قادرة على التكيف مع متطلبات الواقع ومع مستويات تطور الجريمة، فضلا عن التغيرات التي يعرفها المحيط الإقليمي والدولي.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية بالشكل المطلوب، تم إرساء العديد من الآليات التنسيقية التي تضمن الفعالية في أداء المنظومة الأمنية، من بينها اللجان الإقليمية للأمن، التي تجتمع أسبوعيا وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، بتأطير من الولاة والعمال وممثلي مختلف المصالح الأمنية على صعيد كل عمالة وإقليم المملكة.

عمل هاته اللجان يشكل مصدر قوة للإغناء المتواصل للإستراتيجية الأمنية المعتمدة، وتشكل بالفعل فضاء ليس لتأطير التدخلات الأمنية الميدانية فحسب، بل كذلك للتفكير واقتراح السبل الكفيلة بتعزيز الإحساس بالأمن عبر مواكبة المستجدات والمتغيرات المحلية.

أعتقد أنه بفضل مختلف مقومات هذه الإستراتيجية القائمة على مقارنة مندمجة ووقائية وزجرية وعلى قواعد الحكامة الأمنية، فقد استطاعت التجربة المغربية أن تحقق رأسمالا أمنيا، قوامه منظومة وطنية متكاملة تنصهر في إطارها بشكل منسجم مجهودات كافة الفاعلين في الميدان، وهو المكسب الذي شكل سندا قويا أفاد بشكل كبير نموذجنا التنموي وجعل بلادنا مرجعا في الاستقرار والأمن.

والأكيد أن الفضل في كل ذلك يعود أولاً وأخيراً لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الضامن الأول للأمن واستقرار الوطن وراعي المصالح الأمنية بمكوناتها، حيث ما فتئ جلالته يشيد في العديد من خطبه السامية بأدائها ويدعو إلى ضرورة التنسيق بين جميع مكوناتها، على اعتبار أن أمن المغرب واجب وطني.

وقد تم بفضل هذه المقاربة تحقيق نتائج هامة، خاصة على مستوى التدخل الاستباقي للمصالح الأمنية المختصة في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تحيط ببلادنا كخطر دائم ومستمر، حيث تقوم هذه المصالح بعملها بكل احترافية ومهنية مشهود بها داخليا وخارجيا.

مجهودات مختلف المصالح الأمنية ساهمت بشكل كبير في محاربة الجريمة العادية والمنظمة، مما أدى إلى التحكم في استقرار معدلات نمو الجريمة رغم التطور الديمغرافي والحضري والتحولت العميقة التي عرفها المجتمع المغربي.

لذا، يجب أن نمي جميع المصالح الأمنية والسلطات المحلية على

منذ بداية سنة 2017.

أما في مجال محاربة المخدرات، فقد تم خلال هذه السنة أيضا حجز أكثر من 71 طن من مادة الشيرا.

هذا المجهود المسترسل تجلى كذلك في إلقاء القبض على كبار بارونات المخدرات على المستوى الوطني وتفكيك عدد مهم من الشبكات المتخصصة في تهريب المخدرات، وأذكر هنا بنجاح المصالح الأمنية خلال شهر أكتوبر الماضي في تفكيك عصابة إجرامية تنشط في مجال تهريب الكوكايين انطلاقا من سواحل أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا عبر التراب الوطني، حيث أفضت هذه العملية إلى حجز أكثر من طنين ونصف من هذه المادة مع إلقاء القبض على 13 عضوا، وقد تابعتم جميعا كيف تعاملت مصالحنا الأمنية مع جرائم منظمة معقدة، بحيث تمت معالجتها بسرعة كبيرة وكفاءة عالية قل نظيرها، وأقصد هنا الجريمة التي راح ضحيتها بمدينة مراكش الطالب في كلية الطب والصيدلة حمزة الشايب رحمه الله، والتي تخضع الآن لتحقيق قضائي مفصل.

زيادة عن كل هذا، فإن رؤية المجتمع الدولي للوضعية الأمنية بالمغرب يعززها أكثر انخراط بلادنا الفعال في محاربة الجريمة الدولية بكل أنواعها، بما في ذلك الإرهاب والتعاون اللامشروط مع شركائه الدوليين، مما مكنا من تبوأ مكانة مرموقة ونيل اعتراف وتقدير المنتظم الدولي.

كل هذه المعطيات تدفعنا للقول بما لا يدع مجالا للشك بأن الوضعية الأمنية جد مستقرة ومتحكم فيها بشكل كبير، مما يفند انطباع التحويل الذي يروجه البعض بشكل مبالغ فيه من خلال عدة وسائل، من بينها مواقع التواصل الاجتماعي، هذا مع العلم أن كل ما يتم الترويج له يتم التعامل معه في حينه بكل مسؤولية من طرف المصالح الأمنية، حيث تؤخذ جميع المعلومات الجديدة كمصدر من المصادر التي يتم الاعتماد عليها لتحسين وتعزيز خطط العمل في المجال الأمني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وعيا منها بأن محاربة الجريمة تستدعي انخراط جميع مكونات المجتمع، فإن منهجية وزارة الداخلية والمصالح الأمنية تقوم ميدانيا على إشراك فعاليات المجتمع المدني والمنتخبين وجمعيات الأحياء في أشغال اللجان المحلية للأمن كلما دعت الضرورة لذلك.

إضافة إلى ذلك، تم تعزيز التنسيق والتعاون مع المصالح التابعة لوزارة التربية الوطنية من أجل استئناف الحملات التحسيسية بالمؤسسات التعليمية لتفادي الوقوع في الإدمان على المخدرات وكذا التحسيس بمخاطر التحرش والاستغلال الجنسي للقاصرين والتطرف.

كما أذكر باتفاقيات الشراكة التي تجمع وزارة الداخلية مع مجموعة

هذا الأداء المتميز، وعلى المجهودات المبذولة من أجل المحافظة على أمن البلاد وسلامة الأفراد والممتلكات، وعلى روح التضحية وخصال المسؤولية وأداء الواجب الذي يلازم سلوك مختلف المتدخلين في المجال الأمني.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن طريقة اشتغال المصالح الأمنية والترابية وطبيعة آلية التنسيق المعمول به لا يمكن إلا أن تعزز الإحساس بالأمن لدى عموم المواطنين، لاسيما وأن نطاق بعض الجرائم المسجلة يكون معزولا ومحدودا في المنطقة في زمن معين بشكل لا يرقى إلى درجة الظاهرة التي تدعو للقلق، ويبقى أداء المصالح الأمنية والترابية في الميدان خير دليل على المجهودات المبذولة لتعزيز إحساس المواطن بالأمن وتعزيز ثقته في المقاربة الأمنية المعتمدة.

فضلا عن عملها اليومي الاعتيادي، تقوم جميع هاته المصالح بشكل مستمر وتأتي من اللجان الإقليمية للأمن بحملات تطهيرية، كلما دعت الضرورة إلى ذلك في مختلف النقاط التي تعرف سلوكيات إجرامية مثيرة للانتباه، حيث يتم تحقيق نتائج جد جيدة تلقى استحسانا كبيرا من طرف المواطنين.

ولطمأنة الرأي العام بشكل أكبر، من اللازم القول أن معدل الجريمة بشكل عام عرف استقرارا منذ 2015، كما أن معدل الجرائم التي تمس الإحساس بالأمن لم يشهد أي ارتفاع طيلة السنوات الماضية، بالرغم من ارتفاع الحاجيات والنمو الديمغرافي المضطرب وتزايد التحديات الأمنية المختلفة الأشكال والمصادر.

ولتقريب مجلسكم الموقر من المعطيات المدنية التي تشكل مصدر فخرواعتزاز، لابد من التأكيد على أن مصالح الأمن الوطني على سبيل المثال قامت خلال سنة 2017 وإلى نهاية شهر شتنبر بحل الإشكالات المطروحة على مستوى 378.000 قضية، منها 420000 قضية مسجلة، أي بمعدل إنجاز بلغ 92.23%، وهو من أفضل المعدلات العالمية حيث تم بموجها تقديم 402000 شخص أمام العدالة.

وبالنسبة للجرائم المقرونة بالعنف، والتي تؤثر سلبا على الإحساس بالأمن، فقد تمكنت مصالح الأمن برسم نفس المدة من معالجة 29000 قضية، قدم بموجها 30000 شخص أمام العدالة، كما عرفت الفترة ذاتها إيقاف 380000 شخصا من بينها 118000 يشكلون موضوع مذكرات بحث على الصعيد الوطني من أجل ارتكابهم جرائم مختلفة.

وبحكم موقعه الجغرافي المتميز، يجد المغرب نفسه منخرطا في مواجهة قوية ضد شبكات الهجرة السرية والاتجار في المخدرات، وكذلك الشبكات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود، وقد مكنت الجهود المبذولة من إحباط أزيد من 50000 محاولة هجرة غير شرعية نحو أوروبا وتفكيك 73 شبكة إجرامية تنشط في ميدان الاتجار في البشر

الشيء الذي يجب أن نغير نموذجنا التنموي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمود عرشان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

أنا ما غندخلش معكم في الجدل حول الأرقام والنتائج اللي تبحقها هاذ القطاع الحيوي ديال بلادنا، أنا تنبغي فقط نقول لكم، السيد الوزير، حسنوا من الوضعية ديال رجال ديال الأمن واعطيوهم الإمكانيات الكافية لا من الناحية البشرية ولا من الناحية المادية وصيبوا لهم سكن يليق بالمهام اللي قايمين بها.

وأنا أتكلم معكم لأنني كنت أنتهي إلى هذه الأسرة، وأعرف جيدا العمل الشاق والتضحيات الجسيمة اللي تتقوم بها هاذ الفصيلة من الشعب ديالنا، فحتى ولو سلمنا أن الجريمة تفاقمت في بلادنا ما خاصناش نحمو لهاذ الناس بوحدهم هاذ الوضعية هاذي، فنحن كذلك كمنتخبين والمجتمع ديالنا كامل هو كذلك مسؤول في هاذ المسألة ديال الأمن، فالأسرة الصغيرة ديالنا، الآباء والأمهات ما ابقاوش قايمين بذيك التأطير التربوي المعروف اللي كنا نتعرفوه في الأسرة ديالنا، المدرسة نفس الشيء ها انتوما تتشوفوا والعنف دخل الداخل ديال المدرسة الآن في هاذ...

الشارع هو براسو ما ابقيناش تنأطرو احنا كأحزاب سياسية لأن احنايا تخلينا على التأطير وتخلينا على المهمة ديالنا، ولذلك فأنا نتظن على أن المسألة هي مسألة جماعية ديالنا كلنا، والمحافظة على الأمن وعلى الممتلكات هي من المسؤولية ديال الجميع، فخاصنا في هاذ المسألة هاذي تكون الجهة ديالنا الداخلية في المستوى ديال الأحداث اللي كنعيشوها.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي دائما في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد المهدي عثمان:

شكرا السيد الرئيس.

من الفاعلين الاقتصاديين، أذكر منهم المجموعة المهنية لبنوك المغرب والمجموعة المهنية لشركة التمويل، والتي مكنت من القضاء على الجرائم التي كانت تستهدف هذه القطاعات.

وأؤكد، في الأخير، أن وزارة الداخلية حريصة على مواجهة ظاهرة الإجرام بجميع أشكالها بتنسيق كامل مع كل الجهات المعنية، إدراكا منها لحجم انتظارات المواطن في هذا المجال، وكذا لأهمية توفير الأمن كشرط أساسي لتعزيز صورة الوطن على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام الليار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

مرة أخرى إن الفريق الاستقلالي الذي لا يريد من خلال هذا السؤال أن يبغض الناس أشياءهم أو يقلل من المجهودات المبذولة في إطار الأمن واستقرار هذا الوطن، بل يعتبر الأمن والاستقرار من النعم التي يجب أن نحمد الله سبحانه وتعالى عليها، وهي النعمة التي نحسد عليها، هذا الأمن والاستقرار هو النبراس أو هو الطريق السوي الذي يؤدي إلى نمو اقتصادنا وإبراز بلدنا في التوجهات الملكية السامية.

السيد الوزير،

نحن هنا وفي صدد مناقشة الجريمة يجب أن نحكي عاليا رجال الأمن بشتى أصنافهم، ورجال الدرك الملكي والقوات المساعدة وكل الأجهزة التي تسهر على أمن واستقرار الوطن.

نحن سوف لن نقول أن هناك جريمة في بلادنا فاقت المعتاد، بالمقارنة مع باقي الدول نحن لنا ولدينا نصيب من هذه الجريمة التي لم نألفها، والسبب راجع إلى وجود برنامج تنموي لا يواكب طموحاتنا، لا يواكب التوجه الذي رسمه جلالته الملك: الفقر، الهشاشة، البطالة، البطالة، البطالة، كلما وفرت أو توفرت فرص الشغل إلا وسنجد أننا نقلل أو تقل نسبة البطالة.

إن الوقت يداهمني، السيد الوزير، لنحلل الجريمة، أسباب الجريمة، تنوع الجريمة، ونرجعو للقانون غنلقاوا أن الجرائم تعددت، نحن المغاربة لم نعتد على أن نرى أبناءنا، السيد الوزير، لم نتعود أن نرى أبناء المدارس يتعاطون للمخدرات حتى يفقدون عقولهم وصوابهم، ويتجهون نحو السجون مباشرة، لم نعتد أن نرى في بلادنا اختلال أمني،

السيد الوزير،

نشكركم على هذه التوضيحات الهامة التي أبرزتم من خلالها جهودات الدولة المبذولة لحماية أمن المواطنين وممتلكاتهم.

وفي هذا الإطار، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نجدد التنويه بمجهودات القوات المسلحة الملكية ومختلف أجهزة الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكافة مكونات الإدارة الترابية لحماية أمن واستقرار البلاد.

لا بد كذلك أن نسجل الاعتراز الكبير بالتميز المغربي على مستوى الحكامة الأمنية من خلال اعتماد المقاربة الاستباقية للتصدي للجريمة ومكافحة الإرهاب والتطرف والتعاون الخلاق مع مختلف بلدان العالم في هذا المجال.

من جهة أخرى، نؤكد لكم، السيد الوزير، على ضرورة العمل على تعزيز القدرات اللوجيستكية والبشرية لدعم أجهزة الأمن التي لا يتجاوز عدد مواردها البشرية اليوم 55000، كما ندعو إلى العمل على تعزيز التوازن بين المقاربة الأمنية والحقوقية والتنموية.

واعتبارا لحجم التحديات الأمنية التي تواجه بلادنا داخليا وخارجيا، فإننا في الفريق الحركي نتطلع إلى بلورة سياسة حكومية مندمجة على مستوى السياسة الأمنية باستحضار المفهوم الشامل للأمن الذي يمتد من مكافحة الجريمة إلى ضمان الأمن الغذائي والثقافي والحقوقى والروحي لكافة المواطنين.

كما نعتبر أن الحد من الجريمة يتطلب في منظورنا الحركي إعادة النظر في البرامج الحكومية المتعلقة بمحاربة البطالة والحد من الفقر والهشاشة التي لم تعط النتائج المرجو منها وكذلك إصلاح عميق لمنظومة التربية والتكوين وإدماج الشباب في الحياة العامة وتكثيف برامج التوعية عن طريق الإعلام ومختلف المؤسسات المكلفة بالتأطير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن أدعي:

أشكركم السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، نشمن مجهوداتكم ومجهودات كافة الأجهزة الأمنية وعلى مقاربتها الإستباقية، وحسب المعطيات التي تضمنها جوابكم، تبقى نسبة الجريمة مرتفعة رغم كل هذه الجهود،

خصوصا في المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش وأكادير وإنزكان وفاس وطنجة، هذه المدن لها قيمتها واقتصادها المبني على السياحة، وبالتالي نجد هذه المعطيات تسيء لمقاربتنا الأمنية وتسيء لنموذجنا المبني على الاستقرار، الذي يبقى رأسمالنا الكبير.

السيد الوزير المحترم،

يعني راه هاذ الشي ماشي معقول اللي كنشوفوه التشرميل، واحد السيد امشى يصلي في الجامع الفجر في طنجة، تعرض لو واحد قال لو نزل، نزل لو 100 درهم اللي في جيبو وخلا دار بوه، يعني عصاه مزيان قال لو اعلاش ما تهز غير 100 درهم، يعني هاذ الشي ماشي معقول.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في ما تبقى من...

إذن، ننتقل دائما في إطار قطاع الداخلية، السؤال 11 وموضوعه تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية لحاملي الشواهد العليا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

هناك مجموعة من موظفي الجماعات الترابية حصلوا قبل ديسمبر 2011 على شواهد عليا خولت لهم التوظيف في السلم 11، إلا أنه لحد الساعة مجموعة من الجماعات الترابية لم تطبق ذلك المرسوم.

نسائلكم، السيد الوزير، عن الأسباب وعن كيفية الخروج من هاذ الوضعية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

اللي ابغيت نوضح في هاذ الباب، حيث كانوا النصوص القانونية كتسمح لنا نسويو الوضعية راه كنا كنسويوها، يعني باش تعرف العدد

وبالتالي هذه فرصة باش نذكر الوزارة على أساس بأنه تشوف من هاذ الحالات ديال هاذ 78 اللي هما موظفين أكفاء واللي غالبيتهم تيشغلوا مناصب مهمة حاليا في الجماعات الترابية، بالرغم من أن مستوى ديال الأجر ديالهم لازال إما في السلم 5 أو 6 أو حتى السلم 10، بينما الشواهد ديالهم تتخول لهم على أنهم يكونوا في السلم 11 بل بالعكس خاصهم يكونوا خارج السلم حاليا إلى احتسبنا من 2011 حتى لدايا.

هذه معضلة كايئة، السيد الوزير الداخلية، وتتحمل الجماعات الترابية مشكل كبير فيها نظرا لعم توفر المناصب المالية، ولكن أنا تنظن على أنه يجب إرغام الجماعات المحلية على أنها توفر المناصب المالية لهاذ 78 ديال البنات وأبناء المغاربة اللي اقرأوا واللي من حقهم على أنهم يستافدوا من هاذ الوضعية القانونية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم، السيد الوزير، إذا أردتم الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

بسرعة، السؤال ديالك كان سؤال شامل على هاذ الشئ اعطيت لك جواب شامل، إلى كانوا حالات 78 يعني على هاذ 3900 اللي تسوت الوضعية ديالهم احنا على أتم الاستعداد على أننا ندرسوها، وإذا كان من حقوراه غادي ياخذ حقو، ما كانوش راه ما يمكنش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني دائما موجه إلى السيد وزير الداخلية، موضوعه تدبير رخص النقل الحضري، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تدبر الوزارة ملف الرخص النقل الحضري، كريمة الطاكسيات الكبيرة والصغيرة.

السيد الوزير المحترم،

ما هي معايير وشروط التغيير والتحويل الذي تصادق عليه اللجان الإقليمية في حالة وفاة أصحاب رخص النقل؟

شكرا.

تسوت الوضعية قبل ما يتبدل النظام ب 3908 موظف، تم تسوية الوضعية المهنية ديالو.

مع الأسف ابتداء من النظام الجديد اللي كيمنع علينا ابحال في الإدارات العمومية الآخرين أن تسوى الوضعية لهاذ الأشخاص فقط بالشهادة، لأبد خاص المباراة، لأبد خاص يدخل في واحد الإطار ديال المباراة وديال المباريات واللي كتفتح حين كيكونوا المناصب المالية موجودة، عندو الحق تسوى الوضعية ديالو، من غير هاذ الطريقة مع الأسف القانون ما كيمسح ليناش.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير على الإجابة، إلا أنه الحالة اللي كنتكلمو عليها، السيد الوزير، هي الحالة الخاضعة للمرسوم رقم 2.11.100 الصادر في أبريل 2011، واللي كينص على أنه توظف هاذ حملة الشواهد ابتداء حتى ل 30 ديسمبر 2011، كاي 78 حالة لا زالت قائمة، وكبخضوعوا للنظام، المرسوم اللي خارج في 2011 ولا زالت قائمة 78 حالة في الجماعات الترابية على صعيد المملكة، هذا لا يعني أنه في 2011 تم التسوية ديال أكثر من 7 آلاف (3 آلاف في الجماعات المحلية و4 آلاف والزيادة في باقي الوزارات) لأنه كان مرسوم كيشمل الجميع اللي كان في ديسمبر 2011 تم هذا المرسوم.

إلا أنه الحالات اللي باقية، ابقى 78 حالة من حملة الشواهد العليا، السلم 11 في الجماعات الترابية، وهادي راه ثلاث سنين، السيد الوزير، كنا راسلنا وزارة الداخلية عن طريق الفريق الاستقلالي، في ما يخص الموضوع، وراسلناهم إسميا بالأسماء ديال الحالات ديال هاذ الناس اللي في المغرب كلشي، بدعوى على أن الجماعات الترابية تقول عدم توفر المناصب المالية، بينما المرسوم كان واضح لا يتكلم عن توفر المناصب المالية عن ضرورة.. وعلى الرغم من أنه لا تطبق فيهم المجريات القانونية لأن عندهم مرسوم خاص بهم، وبالتالي على أنه هذه كانت حالة واللي بقات فيها 78 ديال الموظفين اللي اقرأوا في الفترة اللي كان مسموح بها على أساس بأنهم خصهم يتوظفوا بالشواهد، وهي حالة قائمة في النظام القديم.

في النظام الجديد من بعد ما تم استيفاء هاذ القضية ديال التوظيفات في ديسمبر 2011 وتم تسوية الوضعية، متفقين على أنه من بعد ذلك خاص اجتياز مباريات احنا كنتفقو، لكن هذه الحالات لازالت عالقة قبل 30 ديسمبر 2011، السيد الوزير.

منظومة النقل الحضري في مجال الاستثمار الخاص لتشجيع المهنيين المعطلين، والتوجه إلى الاستثمار في هذا القطاع مع الحفاظ على الحقوق المكتسبة للعائلات المعوزة.

السيد الوزير المحترم،

لابد أن ننوه بعمل الحكومة السابقة في تجديد حظيرة سيارات الأجرة التي وصلت إلى ما يقارب 21000 سيارة أجرة كبيرة بنسبة وصلت إلى 45% من مجموع 45000 سيارة على المستوى الوطني، سيارات جلتها مع الأسف يصل عمرها إلى 30 سنة، ولم يستطع المهني تغييرها بفعل ظروفه المادية الصعبة وأوضاعه المزرية، في الوقت الذي يفترض فيه السائق المهني أن يكون في الصورة اللائقة على اعتبار أنه إحدى الواجهات الأساسية التي تسوق لها البلدان المتقدمة.

السيد الوزير المحترم،

الدعم الذي خصصته الحكومة من 2013 إلى 2016 لتجديد هذه الحظيرة والذي يصل إلى 80000 درهم انتهى في 31 دجنبر 2016، قدمنا في فريق التجمع الوطني للأحرار تعديلات على قانون المالية 2017 لتمديده لمواصلة ورش إصلاح هذه الحظيرة التي تحتاج اليوم إلى هذا الدعم، علما أن الصندوق الخاص بها الدعم كان يتوفر على مبالغ مالية مهمة جدا، تمكن من إتمام إصلاح هذا الورش إلا أن تأخر صدور المرسوم من طرف وزارة النقل وظروف السائق المهني وتأخر الإدارة المعنية في إعطائه وثائق، الوثائق المطلوبة عصفت بهذا الصندوق ولم تمكنه من مواصلة مهامه.

السيد الوزير المحترم،

نطلب منكم التعاون معنا من أجل إحياء هذا الدعم لأن القطاع في أمس الحاجة إليه لتجديد هذه الحظيرة وتحسين أداء النقل الحضري.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير، ما تبقى من...

السيد وزير الداخلية:

غير واحد النقطة فيما يخص تجديد الحظيرة لأن مهمة بزاف، الآن وصلنا تقريبا لـ 50%، هذا يجعل أن الحكومة تتساهم تقريبا بواحد المقدار ديال 800 مليون في السنة، يعني ما يناهز 10000 سيارة في السنة، هو مجهود كبيرة من أجل تطوير حظيرة السيارات ومن أجل تحسين الجودة ديال هاذ السيارات.

مع الأسف يتطلب إمكانات مالية مهمة بزاف، تنحاولو ما أمكن أننا نلقاوها باش أن الحظيرة تولى في المستوى المطلوب اللي خاصو يكون في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

للإجابة على هاذ التساؤل اللي طرحو السيد المستشار، ابغيت نعطي في الأول واحد الرقم الآن عدد سيارات الأجرة بصنفها الكبير والصغير وصل إلى 77000 رخصة سيارة، منها 45000 سيارات كبيرة رخصة من الصنف الكبير و32000 من الصنف الصغير، هاذ الرخص تعد امتياز شخصي اللي بدا تيتم لاستعمال سيارة الأجرة.

الإشكال اللي تيطرح ملي تيتوفى صاحب سيارة الأجرة، حيث تيتوفى صاحب سيارة الأجرة كائن واحد المعيار اللي دارتو وزارة الداخلية باش يسمح أنها تفوت الرخصة لواحد آخر.

أولا الرخصة لا تفوت هذا هو المبدأ، لأنه امتياز شخصي ما تيتفوتش، لكن بعض الحالات يسمح بالتفويت، هاذ الحالات اللي يمكن نذكرهم كائن الأرامل اللي هما في وضعية مادية صعبة، كائن الأرامل وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، كائن الأطفال القاصرين غير القادرين على توفير موارد العيش لهم، وكائن الأبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة، هاذو هما اللي معمول بهم، لكن في الأخير زدنا واحد آخر اللي هما أبناء المتوفى اللي عندهم رخصة سياقة وتيستغلوا سيارة الأجرة، لأنه تيتكون تيتستعملها ما يمكنش تحيد لو وهو مصدر رزق ديالو، هذا هو الإطارين تتخدم هاذ اللجنة.

اللي تلاحظ هو أنه في عدد الطلبات ديال تحويل الرخص اطلع، يعني في 2014 كانوا 720 طلب، 2016 وصل 1160 طلب، الآن في 2017 وصلنا تقريبا 2000 طلب، حقيقة الوزارة غادي تحاول ما أمكن أن المكان الممكن وفي إطار هاذ المعايير اللي من حدها أنها تساعد العائلات اللي توفى رب الرخصة تساعداهم راه تتقوم بها، لكن تيبقى هذا مقنن ومنظم في إطار هاذ الدورية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

لابد في البداية أن أشكركم السيد الوزير على جوابكم وعلى مجهوداتكم في هذا الإطار، طالبا منكم العمل على إعادة النظر في طريقة تدبير ملف المأذونيات لمحاصرة الربيع والقطع معه وإدخال

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثالث عشر وموضوعه تقييم برنامج الحكومة في مجال تنظيم الباعة المتجولين، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

إخواني، أخواتي المستشارات المحترمات،

نسائلكم اليوم، السيد الوزير، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة على موضوع لا يقل أهمية اليوم وأضحى يشكل مشكلا وعائقا أمام مجموعة من الفاعلين، أقول الاقتصاديين، ولو أن الناس يعتقدون أن الأمر كبير أو ضخم في هذا المجال، لكن أنا أتكلم عن الباعة المتجولين، هاذ الموضوع أقول هو أضحى إفراس أو تجلي من تجليات الواقع الاقتصادي الاجتماعي أو يوثق لمظهر من مظاهر الهشاشة أو البؤس الاجتماعي.

ماذا أعدت حكومتكم، السيد الوزير، من أجل التعاون والتكافل والتضامن ووجود حل جذري لمعضلة الباعة المتجولين في بلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية باش نرجعو للبداية ديال إيجاد حلول لهذه الإشكالية وهذه المعضلة اللي كييطرحوها الباعة المتجولون، كانوا هناك تعليمات اعطاهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لوزارة الداخلية ووزارة الصناعة والتجارة باش أنهم يقوموا بواحد العمل مشترك لإيجاد حلول لهذه الفئة من المواطنين.

ابدينا في الأول بتحديد وحصر الباعة المتجولين على صعيد الأقاليم كلها، العمالات والأقاليم كلها، تم إحصاء 124000 مستفيد في 78 عمالة وإقليم، وهاذ المستفيدين تقرر أنهم يتنظموا على نوع ديال 4 التدخلات، أولا فيما يخص أسواق الأزقة، واللي هما الهدف منهم أن الباعة المتجولين يبقاوا داخل الشوارع والأزقة لمدة محددة داخل هذه الأزقة ديالهم.

كاين نوع آخر ديال البيع بالتجوال يعني ب (les motocycles) ولا بنوع العربات خاصة بائعي السمك وبائعي بعض المواد اللي يمكن أنه يتنقلوا بالدراجات النارية.

كاين أسواق دورية، أسواق ما كتكونش يومية، لكن كتكون بطريقة كيتهيؤوا فضاءات باش يتم البيع داخل واحد المجموعة ديال الفضاءات أيام محددة وفي أزمنا محددة وفي أوقات محددة.

وفي الأخير كاين أسواق قارة اللي في الأحياء، والهدف منها هو تهيئة واحد المجال قار اللي كيستعملوه هاد الباعة.

إلى متم شهر شتنبر 2017، العدد ديال التجهيزات اللي تسلمت وصلت تقريبا 10000 مستفيد، اللي هما في طور الاستفادة تيوصلوا تقريبا لـ 20000، وفيما يخص تهيئة الأسواق كاين واحد 72 وحدة اللي تم التهيئة ديالها لفائدة تقريبا 16000 مستفيد.

هذا هو العمل اللي تنقومو به، هذا ما كيمنعش بأن كاين إشكالية كبيرة اللي كتحد من المردودية والتدخل ديالنا، أولا عدم إيجاد مواضع اللي تسمح لنا باش نبنو خاصة في الأسواق القارة ما تنسمح لناش نلقا مناطق اللي مطلوبة واللي يمكن لها تستعمل كأسواق قارة، الأولى.

ثانيا، هاذ المواطنين اللي كيزاولوا هاذ المهنة بطبيعتهم متجولين، الحصر ديالهم كيوضع لنا بعض الإشكاليات، لأنه اليوم كتنصيوهم كتنلقاوا ناس، غدا كتنلقاوا واحد واحد آخرين، وفي ذات الوقت ما كتنلقاوا جمعيات اللي يمكن تؤطرحهم بصفة أننا نتدخلو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار بلقشور.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

بالفعل، السيد الوزير، أنه العمليات اللي قمتم بها هي فعلا كانت على أرض الواقع، لكن في نظرنا تبقى خجولة جدا وضعيفة ولا تساير الهم والكم الكبيرين الذي يعرفه هذا القطاع ديال الباعة المتجولين، كاينة تحديات كبيرة في هذا المجال، يجب أن يكون هناك تضامن بين السلطات المحلية والجماعات المحلية باش يمكن لنا أننا نلقاوا حلول ونبتكر حلول اللي غتدخل في الاهتمامات ديال الباعة المتجولين.

هاذ الموضوع ديال الباعة الجائلين ليس بموضوع سهل وموضوع عادي نتعامل معه بأريحية ونتعامل معه بشكل عادي جدا، وكأننا نحصي إحصائيات عادية، فالسيد الوزير، البائع المتجول راه قلب نظام في تونس مثلا، يعني خاصنا ناخذو هاذ الموضوع بهذه الأهمية الكبيرة جدا، يجب أن نبتكر حلول كبيرة، خاصنا نكرازيو اشوية كيف تقولوا (la substance grise) باش يمكن لنا نلقاوا حلول مهمة وتكون عندها جاذبية للباعة المتجولين.

كتاخذ بعين الاعتبار 3 معايير:

المعيار الأول هو حصة جزافية (une dotation forfaitaire) التي كتعطى لجميع الجماعات بنفس المقدار باش ما يكونش هناك تفاوت، هادي حصة كيستافدوا منها جميع الجماعات الترابية وهي محددة؛

الثاني كاين الإمكانات الجبائية (le potentiel fiscal) التي كتعطى على حسب الإمكانات الجبائية لكل جماعة جماعة، التي عندها إمكانات كبيرة الحصة ديالها كتكون أقل بطبيعة الحال من الجماعة التي ما عندهاش نهائيا إمكانات جبائية، وإذا ما درناش هاذ العملية غنلقاوا بأن الجماعات التي ما عندهاش إمكانات جبائية غتولي كتوفر فقط على الحصة الجزافية والتي هي قليلة بزاف؛

المعيار الثالث، وهو الأهم بالنسبة لي، هو المجهود الضريبي، فوقتما أي جماعة دارت جهود بأنها تنبي المداخيل ديالها فوق ما كان كتعطى لها حصة أكبر من الحصة على الضريبة على القيمة المضافة، هذا الهدف ديالو أنه تشجع الجماعات الترابية أنها تنبي المداخيل ديالها المباشرة، باش ما تبقاش فقط معتمدة على التحويلات التي كيجيولها من الضريبة على القيمة المضافة.

الحصة الثانية التي ما كتدخلش فهاذ الباب هي حصة أخرى التي كتعطى للجماعات كمساهمات فيما يخص مثلا الجماعات القروية فيما يخص مجالات الكهرباء القروية والماء الصالح للشرب والطرق القروية، كاين فيما يخص تغطية الحصة المقررة لفائدة الإنعاش الوطني لمكافحة البطالة، كاين تمويل النفقات المشتركة بين الجماعات، حيث كتكون مجموعة من الجماعات كتعطى إعانة للجماعات باش تساهم فهاذ الشراكة.

وأخيرا، كاين منح حصص مالية خاصة التي تبتعطاو من أجل تمويل واحد المجموعة ديال المشاريع التي هما مشاريع برامج التهيئة الحضرية، مشاريع تحسين البنية التحتية، إلى آخره، هذا هو اللي تيدار اليوم.

لكن باش يمكن لنا أننا نمشيو للمستقبل راه احنا نقومو بإعداد دراسة باش نقومو بواحد المقارنة للتجارب لدول أخرى باش نشوفو كيفاش هاذ التوزيع تيتتم من أجل تحسين التوزيع وإعطاء واحد العدالة في التوزيع ديال الحصص في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار إيطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

راه مجموعة من الحلول ما لقاتش انخراط ديال الباعة المتجولين، وتم فيها هدر للمال العام، لأن ما كانتش مناسبة ولأن المسؤولين المحليين ما اعطاوش.. ما هرسوش ريوستهم كيف تيقولوا بالدرجة ولقاو حلول التي غتكون عندها جاذبية قوية لهاذ الناس ديال "الباعة المتجولين"، راهم أبناء الوطن ويؤمنون بالثوابت وبيحثون عن لقمة العيش.

بالتالي، المسؤولية نعملها للحكومة في أن تبدع وتبحث عن الإمكانات المادية لكي يكون هناك إقناع للباعة المتجولين من أجل تثبيتهم في محلاتهم وهيكلتهم وتحويلهم من قطاع غير منظم إلى قطاع منظم منتج يؤدي الضرائب، ويكون بالتالي في خدمة الاقتصاد الوطني ومشغل بدوره، وأن لا يكون عالية على وطننا وعلى اقتصادنا.

السيد الوزير،

نخاطب فيكم حاكم الوطني من أجل إيجاد حلول لهذه الوضعية ولهاذ المعضلة التي تتعبروها ماشي ساهلة وتتفاقم يوما بعد يوم، الموضوع راه كبير السيد الوزير ماشي مبادرات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، استنفدت الوقت.

السؤال الرابع عشر موضوعه حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، وهو سؤال موجه من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار لوضع السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تتلقى الجماعات الترابية حصة من الضريبة على القيمة المضافة تتفاوت من جماعة إلى أخرى، لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن المعايير التي تعتمدونها في توزيع هذه الحصص.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يخص المعايير التي كتعتمدها الوزارة في توزيع حصة الجماعات الترابية من حصة الضريبة على القيمة المضافة، منذ 1996 الوزارة اعتمدت واحد نظام توزيع الحصة كيشمل حصتين، الحصة الأولى

تشكروكم السيد الوزير على الجواب ديالكم.

هو فعلا الحصص ديال الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة تتشكل واحد المورد مهم من الميزانية ديال هاذ الجماعات وتتساهم في التنمية المحلية وتتضمن التوازن المالي لهاذ الجماعات. هو فعلا، السيد الوزير، المنشور اللي شرتولو ديال التوزيع واللي يرجع لـ 1996 اعتقادنا هو أن هاذ المنشور أصبح عاجزا عن مواكبة الأدوار التنموية التي أصبحت تلعبها هذه الجماعات.

هاذ النص، السيد الوزير، يمكن نقولو أصابه التقادم وبعض المعايير ديالو تفتقد للدقة ويكتنفها الغموض، خصوصا في الشق الثاني ديال 30% اللي تيعتبر بعض التكاليف المحولة ولا بعض التكاليف المشتركة ولا بعض الاستثناءات، هنا لابد من معايير دقيقة وواضحة في هذا المجال.

لذلك، السيد الوزير، احنا نتقترحو نظام جديد مبسط وواضح للتوزيع بناء على قانون يساهم في إعداده أعضاء البرلمان، يعني متاح الفرصة للسادة البرلمانيين باش يديروا نظام جديد غادي تراعى فيه العدالة بين هذه الجماعات.

وكذلك، السيد الوزير، تفعيلاً لمبدأ الشفافية، يمكن يتقدم تقرير سنوي للبرلمان حول توزيع هذه الحصص من الضريبة على القيمة المضافة أثناء المناقشة ديال الميزانية السنوية.

النقطة الثانية، السيد الوزير، هو النسبة ديال 30%، النسبة ديال 30% المخصصة للجماعات الترابية هاذي تم الإقرار ديالها سنة 1986 واللي جزء كبير منها تيتوجه للنقابات ديال التسيير ديال الموظفين وديال الصيانة إلى غير ذلك، هاذ النسبة ديال 30% لم تعد كافية لتمكين هذه الجماعات من لعب أدوارها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يبقى الرفع من هذه الحصص مطلباً مشروعاً بالنسبة للجماعات.

السيد الوزير،

كذلك بالإضافة إلى هاذ 30% اللي يمكن ترتفع، احنا نتطالبو باش تكون البحث عن موارد أخرى للجماعات من غير الحصص ديال الضريبة على القيمة المضافة، أصبحت ضرورة لا خيار باش هاذ الجماعات تقوم بالدور ديالها الاقتصادي والتنموي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نتنقل إلى السؤال الخامس عشر وموضوعه التدبير المفوض، وهو سؤال موضوع من طرف مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم لوضع السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

طبعا نتقدم باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأحر التعازي لأسر ضحايا السياسة التفقيرية الممنهجة، ونحمل كامل المسؤولية للحكومة ونطالب بعقد جلسة عمومية لمساءلة الحكومة.

بخصوص السؤال المتعلق بالتدبير المفوض، هذا التدبير المفوض هو موضوع طويل وعريض، لكن نود في هاذ الجلسة أن نتكلم عن واحد القطاع ديال النظافة، كايين قطاع ديال النقل الحضري اللي تيعاني من اختلالات كبرى نموذج الفتيطرة، كايينة توزيع الماء والكهرباء، غلاء الفواتير، كايينة مسيرات احتجاجية في كل المناطق ديال المملكة وكايينة هاذ عمال النظافة اللي تنسمهم مهندسو النظافة بالمغرب.

هاذ العمال اللي تيعانيو معاناة كثيرة ومتعددة، نطالبكم، السيد وزير الداخلية، بأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاجتماعية لهؤلاء العمال، المأسي والمعاناة ديالهم تيعرفها الجميع، لكن المطلوب من السادة العمال والسادة الولاة يحرصوا على فرض حقوق ديال هاذ العمال وفرض على هاذ الشركات ديال التدبير المفوض أنها تحترم قانون الشغل، فغير معقول أنه هاذ العمال ملي يحسوا بالظلم يلتجؤوا للعمل النقابي ويؤسسوا مكتب نقابي، فإذا بالشركة تطرد كل المناذيب ديال الأجراء كيف ما وقع لنا في الدار البيضاء، شركة "سيطا" واللي ثبت الفشل ديالها ويمكن فسخت-ماشي يمكن. اكيد أنه تفسخ العقد معها ولكن ابقاو 20 ممثل ديال الأجراء اللي وقفتم واللي وعداتهم الجماعة باش ترجعهم للعمل ديالهم ابقاو لحد الساعة موقوفين.

السيد وزير الداخلية المحترم،

طالبناكم بحوار قطاعي، نساثلكم اعلاش، السيد وزير الداخلية، ما كايينش هاذ الإمكانية أنكم تستقبلوا النقابات ديال الجماعات الترابية وتفتحو معهم حوار، رغم أنه اتصلنا عدة مرات وكان اتفاق معنا وعاوناني تأجل هاذ اللقاءات؟

السيد وزير الداخلية،

إلى ما كانش الحوار مع الممثلين ديال الأجراء، إلى كان اللي دار العمل النقابي يتطرد ويولي في العوض ما يحسن الأوضاع الاجتماعية ديالو يولي تيعاني من مآسي اجتماعية، السيد وزير الداخلية، أشنو زعما ابغينا الإشارة اللي نلتقوا احنا كمسؤولين نقابيين؟ واش النقابة تدارت باش تدافع على الحقوق وتزيد إضافة للجانب الاجتماعي ديال الطبقة العاملة ولا ابغينا نعطيو صورة على أنه اللي انتهى للعمل النقابي نجريو عليه ويولي مآسي ويولي يشوف في النقابة، في المركزية النقابية، هي اللي تسببت لوفي التشريد ديالو.

لذلك، السيد وزير الداخلية، تنطلبو منكم تعطيو توجهات لبعض

وننتقل إلى السؤال 16، وموضوعه مشروع المرسوم المتعلق بتحديد شروط منح التعويضات عن المسؤولية لفائدة رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية، والسؤال موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، يتقدم أحد السادة المستشارين لوضع السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لا يخفى الدور الذي تقوم به الجماعات الترابية في مجال التنمية وفي تقديم الخدمات للمواطنين، خاصة واحنا مع الانتقال للجهوية وما يقتضيه من نقل الاختصاصات من المركز للجهات والأقاليم، وكيبقى الركن الأساس في هذه العملية وفي تحسين الجودة ديال الخدمات هما العنصر البشري والموظفين، إلا أنه للأسف أن رؤساء الأقسام والمصالح ديال الجماعات الترابية محرومين من الامتيازات اللي كيستافدوا منها باقي رؤساء الأقسام والمصالح في الإدارات العمومية الأخرى.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل المرسوم اللي كيحدد التعويضات لهاذ الفئة هاذي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية ابغيت نقول أن جميع موظفي الجماعات الترابية راه كيستافدوا من جميع التعويضات اللي كيستافدوا منها موظفي الوظيفة العمومية، ما كاينش فرق بيناتهم، فين كاين الإشكالية؟ كاين الإشكالية في التحفيزات اللي كتعطى لمناصب المسؤولية، المرسوم اللي كيحدد هاذ التعويضات راه تم الإعداد ديالو وراه في طور المصادقة، راه دخل في الطريق ديالو إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

من فضلك السيد المستشار، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

العمال وبعض الولاة باش على الأقل يعطيو لهاذ العمال بعض الحقوق اللي عادية ومنصفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب في إطار الرد على الجواب.

السيد وزير الداخلية:

السؤال على ما فهمت فيه جوج شقين:

الشق الأول فيه تيخص التدبير المفوض لواحد المجموعة ديال المرافق الجماعية، والشق الثاني فيما يخص العمال ديال هاذ المرافق.

فيما يخص الشق الأول وبلا من.. هو حقيقة التدبير المفوض اسمح لمجموعة ديال المرافق العمومية أنها تجود العمل ديالها وهاذ الشي بشهادة ديال هيئات مستقلة ديال المراقبة ابجال المجلس الأعلى للحسابات في التقارير ديالو.

الإشكالية باش ندخلو في التفاصيل 3 دقائق ما غاتسمح ليناش بها، لكن اللي يمكن نقول بأنه حيث يكون تدبير مفوض مدروس مزيان وتيتم المتابعة ديالو بطريقة مسترسلة وبطريقة جدية راه تيكون ناجح، حيث تيكون تدبير مفوض تدار بطرق بسرعة وبلا ما يتخادوا احتياطات كاملة، بسرعة تيبان الفشل ديالو، وما يمكنش أننا نبنو على فشل ديال واحد ولا جوج باش نقولو بأن المنظومة كاملة بأنها فاشلة، بالعكس كاين تدبير مفوض اللي ناجح واللي تيعطي الأكل ديالو واللي ساهم بأنه يني الاستثمارات ويحسن من جودة المرفق ويسمح للمواطنين أنه يستافدوا من (un service de qualité).

نرجعو للقضية ديال العمال، احنا في دولة الحق والقانون وما يمكنش شي واحد ما يطبقش القانون، وخاصة وإلى كان كيدبر المرفق اللي هو مرفق عمومي.

ذكرتو الحالة ديال الدار البيضاء، هاذي حالة شاذة اللي كانوا فيها مشاكل والدليل على ذلك أن الشركة ما امشات حتى النهاية ديال التفويض ديالها، هذي حالة شاذة، والشاذ لا حكم عليه، لكن بصفة عامة الأمور تمشي بسلاسة والسادة الولاة والعمال تيدخلو في أي وقت حين كي تظروها هاذ الإشكاليات وكيلقاوا الحلول، وعندنا بزاف ديال التجارب مع بعضنا في هاذ الباب، وكناولو ما أمكن يكون الحلول اللي كناولو ما يكون فيها لا ضرر ولا ضرار وكيسمح بإيجاد حلول اللي كيكون في بعض الحالات كتحمي المستخدم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير.

إلى كان هذا الطريق دياو هذا ما نتمناه، ولكن نعرفو، السيد الوزير، على أن هاذ المرسوم هذا راه استغرق 40 سنة، راه منصوب عليه في النظام الأساسي ديال موظفي الجماعات منذ شتنبر 1977، ولحد الآن لا زال لم يصدر بعد، ملي كتبششنا غادي يصدر إن شاء الله، مع أن السيد الوزير خاصنا نعرفو بأنه القانون التنظيمي 113.14 نص على أنه في حدود 30 شهر، احنا دابا وصلنا لـ 29 شهر معنى باقي شهر كيخصو يصدر، مع أن النظام ديال التعويضات ديال الرؤساء ديال الجماعات والنواب دياهم ورؤساء اللجان وغيرهم راه صدر في أكتوبر 2016، مع أنه جاتينسخ المرسوم ديال يناير 2005، بمعنى كايين تفعيل ديال بعض المراسيم وكايين تأخر ديال مراسيم أخرى.

علما، السيد الوزير، بأنه باقي الزملاء دياهم مثلا نجيبو بعض النماذج المقارنة، فمثلا ملي كناخذو المدير العام ديال الجماعة راه عندو الجماعات الكبرى، راه عندو 500 درهم، والجماعات القروية عندو 300 درهم، بينما كتمشيو غير للغرف المهنية، المدير العام عندو من 3000 حتى لـ 9000 درهم ديال التعويض، ورؤساء الأقسام عندهم من 3000 درهم، ورؤساء المصالح 1750 درهم، كتمشيو للعمال نفس الشيء، رؤساء الأقسام 3000 درهم ورؤساء المصالح 1750 درهم.

الآن المرسوم اللي خرج ديال المدراء ديال الجهات، 24 ألف درهم إلى 42 ألف درهم كتعويض، بينما هاذ الفئة مازالت تنتظر السيد الوزير، إذا قارناهم دابا احنا المقارنة على المستوى الوطني، إلى امشينا قارنا بالأنظمة الأخرى مثلا في فرنسا، كتعرف، السيد الوزير، على أنه المدير العام كيتقاضى أكثر من 7 آلاف ديال الأورو، ورؤساء الأقسام أكثر من 6 آلاف أورو، ورؤساء المصالح أكثر من 5 آلاف أورو، باقي المدراء الآخرين نفس الشيء، احنا باقي المدراء الآخرين ديال المصالح، وكتعرف، السيد الوزير، بأنه كايين المدير اللي كيتولى مرفق كبير، مثل محطة طرقية، مثل مجزرة، وفيها دينامية كبيرة، وفيها إمكانات مادية كثيرة، وهاذ الموظف كيتقاضى 3 آلاف، 4 آلاف درهم، وأنت كتطالبو باش يستخلص لك الأموال، وباش يكون عفيف، وباش يكون كذا.

بمعنى أن التحفيزات ضرورية لهاذ الفئة، السيد الوزير، وهنا الآن احنا كنتواجهو بظاهرة الترحال، إذا لاحظتو، السيد الوزير، بأنه المغادرة الطوعية راه كايين واحد المجموعة التقاعد النسبي كتشوفو النسب ديال الموظفين في الجماعات، أنا الجماعة اللي كتمشيو فيها راه تقريبا نزل للثلث من 2004 لـ 2017، من 2100 ديال الموظفين إلى أقل من 1500. نطلبو على ربي، السيد الوزير، بأن هاذ الشيء يتسرع في أقرب الأوقات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الداخلية:

السيد العبدلاوي،

عندنا حتى للآخر ديال الشهر باش نخرجو المراسيم، قبل آخر الشهر غادي يخرجوا، هاذي ملزمة لنا، ماشي ملزمة لكم لكنها ملزمة لنا، وقبل الآخر ديال الشهر إن شاء الله غادي يخرجوا.

الآن الهدف هو تحفيز هاذ الموظفين اللي عندهم المسؤولية التحفيز دياهم، بطبيعة الحال التحفيز دياهم خاص يكون في واحد إطار عام، الإمكانيات ماشي إمكانيات غير محدودة، كايين إمكانيات اللي هي محدودة، وكايين جماعات اللي الكلفة بعض الساعات (la masse salariale) الكلفة ديال التسيير ديال الموظفين كتوازي مداخل الجماعة، هذا كيوضع واحد المجموعة ديال الإشكاليات، وإذا زدنا طلعا هاذ التحفيزات غادي نوصولوا لدرجة اللي هي ما يمكنش للجماعة تتحملها، إذن نقدر نقول لك بأن المرسوم راه غادي يتوجد وغيخرج في الوقت دياو، وهاذ المسؤولين غيتوصلوا بالتعويضات المستحقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسم المجلس نشكركم السيد الوزير والسيد الوزير المنتدب على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الفلاحة، وموضوعه التداوير المتخذة لمواجهة آثار الجفاف.

للإشارة فإن فريق الأصالة والمعاصرة تمسك بطرح هذا السؤال رغم اعتذار السيد الوزير عن حضور أشغال جلسة اليوم، وحيث أنه لم ينب عنه أي من أعضاء الحكومة يمكن للفريق المحترم طبقا لمقتضيات المادة 256 من النظام الداخلي إما تقديم سؤاله في هذه الجلسة أو تأجيله إلى الجلسة الموالية، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا الرئيس.

حضرات السيدات والسادة، مساء الخير.

السيد الرئيس،

أكدنا في جلسة سابقة على ضرورة تفعيل الفصل 93 من الدستور اللي المقتضى دياو واضح اللي كياكد على مبدأ التضامن الحكومي،

فغياب الوزير لا يعني غياب الحكومة عن الحضور، في إطار هذا التضامن كان ممكن تكليف أي عضو آخر من الحكومة للإجابة عن أسئلة البرلمانيين.

نحن نطرح الأسئلة ديالنا للسيدات والسادة المحترمين ماشي في ارتباط بالحضور أو غياب الوزير، ما غنقولش نهار اللي ترشق لوالنهار اللي ما ترشق لوش، ولكن غادي نقول على أنه طرح الأسئلة بالنسبة لنا في فريق الأصالة والمعاصرة كيخضع لشرط واحد، وسيخضع له في القادم من الجلسات، وهو القضايا ذات الأولوية بالنسبة للشعب المغربي من منظورنا كفريق في المعارضة.

وبالتالي فقد يحصل أن وزير أو عضو من أعضاء الحكومة عندو عذر مقبول للتغيب عن الجلسة، ولكن الحكومة برمتها ما عندهاش العذر نهائيا باش تغيب وما تجاوبش أسئلة البرلمانيين حول قضايا حيوية تم المواطنين والمواطنيين، ماشي معقول نهائيا، هذا البعد الأول.

البعد الثاني، السيد الرئيس، هو حرصنا منا على استقلالية البرلمان وعلى الفصل بين السلط، فلا يمكن أن نقبل بتاتا تدخل الحكومة في شؤون البرلمان في تحديد جدول أعماله، ما كايماش فشي نظام برلماني أبدا.

أنتم فالمكتب، السيد الرئيس، كتجيككم لائحة التغييبات ديال أعضاء الحكومة وفي ضوء تلك اللائحة كتحددوا جدول الأعمال، أعتقد هاذ الشيء ما يمكنش نسميوه من غير التدخل في الشؤون ديال البرلمان، ناهيك على أن البرلمان من طبيعة الحال تحت رحمة السلطة المالية للحكومة، هو اللي كيحدد الميزانية ديال البرلمان بمجلسيه النواب والمستشارين، وبالتالي تشبثنا بتفعيل الفصل 93 وتفعيل المادة 256 من النظام الداخلي هو دفاع عن حق البرلمان في مساءلة ومراقبة عمل الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

عندي 3 دقائق اخرى.

السيد رئيس الجلسة:

معلوم هذا حق ديالكم، كما سبق لي وأن أشرت، الله يخليك، السيد الرئيس، ابغيتو نقطة نظام في إطار التسيير، نقطة نظام محددة ومقننة في إطار التسيير مرحبا، الله يجازيكم بخير باش ما ندخلوش لشي (polémique) راه كان واحد الاتفاق بين جميع السادة رؤساء الفرق المحترمين في اجتماع ديال المكتب أمس لتفادي نقط النظام، وغير في إطار التساهل والتفاهم والتعاون والتكامل وصلنا للموضوع ديال سيدي بولعلام باش نديرو فيه أسئلة آنية باتفاق، وذلك تفاديا لنقط

النظام، إلى كانت في التسيير ما كاي مشكل، ولكن باش ما.. الله يكثر خيرك، تفضل لك نقطة نظام، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

أدخل في إطار نقطة نظام من أجل تسجيل موقف فريق التجمع الوطني للأحرار حول لجوء بعض الفرق بطريقة مبيتة تستهدفنا وتستهدف وزراءنا بشكل غير مقبول في محاولة يائسة لإحراج السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الذي أخبر الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الله يخليك ما عندكش الحق، السيد الرئيس، الله يجازيك بخير، عن الفريق ديال التجمع الوطني.. إيوا خليني كنجاب، والسيد الرئيس، والسيد الرئيس، كنهضر معك، راني حصرتو وقطعت عليه الميكروفون، وذلك تطبيقا للنظام الداخلي بعد التدخل.

السيد الرئيس، الله يخليك غادي نكون مضطر لقطع الميكروفون، وذلك تطبيقا للنظام الداخلي، إلى كان عندك شي حاجة فيما يخص التسيير ديال الجلسة اللي كنت رأسها مرحبا. السيد الرئيس، السيد الوزير طلبتو نقطة نظام؟ الله يخليك السيد الرئيس. نعم؟ واش ابغيتو باش تجاوبوا على السؤال ديال الأصالة والمعاصرة اللي موجه للسيد وزير الفلاحة؟ إيوا خوذ الميكرو السيد الوزير باش نسمعك الله يجازيك بخير، ما افهمتش أشنوا الطلب ديالكم.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

الطلب هو بالنظر إلى أن السؤال تضمن معطيات تتعلق بالحكومة في علاقتها مع البرلمان كنطلب الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

لا، هذا الحق ديالكم وذلك الدستور هو اللي كيكلف لكم هاذ الشيء، ابغيتو تنتظروا حتى يكمل السيد رئيس الفريق السؤال الثاني أم إذا شئتم الآن؟ لأنه الدستور واضح في هاذ المسألة كاي هناك تكافؤ الفرص بين الحكومة وبين البرلمان.

السي بنعزوز تفضلوا السؤال الثاني.. اسمح لي الله يكثر خيرك، اسمح لي الله يخليك. السؤال الثاني تسري عليه نفس مقتضيات السؤال السابق، وموضوعه حماية الثروات السمكية، الكلمة لكم السيد الرئيس المحترم.

ديال الصيد البحري، وهاذ الأزمة الاجتماعية هي ناتجة عن الاختلال اللي كاين في المخزون السمكي وكيفاش التدبير ديالو من طرف الحكومة.

كذلك في ضوء التقرير الخطير الذي يدق ناقوس الخطر اللي صدر هادي أسبوع حول موضوع المخزون السمكي في الشواطئ أو في البحر ديال البلاد على أنه هاذ المخزون مهدد، مهدد، هذا تقرير دولي، ابغينا الحكومة تجاوب ونطمئن الرأي العام في الموضوع، اعلاش ما يتكلفش عضو في إطار التضامن للإجابة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وذلك في ما يضمه الدستور للحكومة في إطار التوازي.. آلسي بنعوزراه تنجاوبك السبي بنعوزراك توجهتي للمكتب، ونحن هنا يحكمنا القانون ونظامنا الداخلي قبل كل شيء، نحن زملاء بطبيعة الحال نختلف، ولكن حينما نختلف نرجع إلى القانون الذي كتبناه جميعا وصوتنا عليه جميعا وعلى الدستور كذلك الذي صوتنا عليه جميعا.

إذن في إطار ما يخوله الدستور للحكومة، أعطي الكلمة للسيد الوزير، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

بالنسبة للحكومة علاقتها مع البرلمان تقوم على التعاون، مع الاحترام الشديد للاستقلالية، نحن لا نمارس رقابة لنتدخل في جدول أعمال الجلسات، الذي نقوم به هو مقتضى المادة 247 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أن نعلن بأن هذه المادة ماذا تقول، تقول المادة 247: "في الحالة التي لا تعلن فيها الحكومة استعدادها للجواب عن سؤال شفهي بعد انصرام الأجل" بمعنى هذه المادة تفترض أن الحكومة خاصها تخبر المجلس بالإعلان عن الأسئلة اللي مستعدة تجاوب عليها، كما خاصها تخبرو بالأسئلة، والأسئلة اللي ما مستعداش تجاوب عليها حتى هي تتخبرو بها، بمعنى فاش تنديرو هذيك المراسلة إلى المجلس كقولوها الأسئلة اللي كاين استعداد تطبيقا للمادة 247، وعلى أساسها كيمكن للمجلس أن يمكن في الحالة التي لا تعلن الحكومة استعدادها للجواب عن سؤال شفهي بعد انصرام الأجل يمكن لصاحبه أن يطلب تسجيله في جدول الأعمال وتقديمه في جلسة موالية ويخبر مكتب المجلس الحكومة بهذا الطلب وتاريخ الجلسة.

المسألة ديال التضامن الحكومي هادي منخرط فيها، ولكن أحيانا

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أتأسف لموقف الإخوان في الفريق اللي تيدافعوا على الحكومة، احنا موقفنا مبدئي واضح، نتعامل مع الحكومة في إطار مبدأ التضامن ديال الفصل 93، ما تتميزوش.. عندي الوقت ديالي...

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، راه ما غنعطيكش الكلمة، السيد الرئيس، الله يكثر خيرك. المستشار المحترم تيوضع السؤال ديالو في إطار الأسئلة الشفهية ما يمكنش تقاطعو، الله يجازيك بخير، تفضل السيد المستشار.

من فضلك (la régie) يرجعو التوقيت. الله يخليك السيد المستشار، اشوية ديال التعاون، الله يجازيكم بخير، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

أنا لن أرد، ولكن موقفي مبدئي وراقي جدا، ونتعامل مع أعضاء الحكومة كأسنان المشط كلهم ابحال ابحال، ففي الحصة الماضية طرحنا السؤال عن وزير كان مسجل غائب السيد وزير الطاقة والمعادن، وفي إطار التضامن جاوبنا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان مشكور، كنا نتوقع نفس الشيء اليوم، لأنه في الأسبوع الماضي اعتبرنا أنه موضوع لاساميريكيتسي أولوية اجتماعية..

السيد رئيس الجلسة:

لا، الله يخليك اسمح ليا السيد المستشار ما يمكنش تقاطع الزميل ديالك، راه ما يمكنش الله يخليك احتراماً للمجلس، تفضل السيد المستشار، واخلىنا مع السبي بنعزوز، تفضل السبي بنعزوز.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

اليوم طرحنا جوج ديال الأسئلة في تقديرنا، وتقديرنا تقدير مستقل، قرار فريق الأصالة والمعاصرة في القضايا اللي تيشوفها تستأثر باهتمام الشعب، وخاصها تطرح قراره مستقل ما غيتدخل فيه حتى واحد، اليوم احنا شفننا على أنه تأخر التساقطات المطرية قد تكون مدعاة للقلق على الموسم الفلاحي، قلنا غنطرحو السؤال، والرأي العام الفلاحي ومجموع الرأي العام الوطني يعيش الآن قلق وتخوف على مستقبل الموسم الفلاحي لهذا الموسم 2017-2018.

فيما يتعلق بالموضوع ديال الثروة السمكية، الثروة السمكية لأنه هناك مشاكل اجتماعية حقيقية في قطاع الصيد البحري، اللي بانة هاذ الأسبوع من خلال إضراب تيشنوه مجموعة ديال (les armateurs) يعني المجهزين ديال المراكب والبحارة اللي شلوا واحد الجزء من القطاع

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في 2012 قرر المجلس الإداري لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بتكوين لجنة ثلاثية عهد إليها بإعادة النظر في منظومة التكوين المهني بإعداد إصلاح على مرحلتين:

المرحلة الأولى بإدخال تعديلات على دليلي المساطر الخاصين بالعقود الخاصة بالتكوين و ب (GIAC¹) بالمجموعات المساعدة على المشورة، وهو ما تم بالفعل في 2 يونيو 2014 وبسطنا المساطر، ولكن ما بلغناش الأهداف ديالها؛

المرحلة الثانية وهي على المدى المتوسط لإعمال إصلاح شامل عبر مشروع قانون اللي فيه أساسا جوهريا فيه واحد البند اللي مهم هو أنه إسناد تدبير التكوين المهني لهيئة خارج منظومات مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، لأنه لا يستقيم أن يعاد إلى مكتب التكوين المهني وهو فاعل ويكون في نفس الوقت مقنن (opérateur et régulateur) وصادق مجلس الحكومة في 5 يونيو 2014 على هاذ مشروع القانون ومن تم اختفى لمدة 3 سنوات، وتم تحريك هاذ الملف أخيرا في بداية هاذ الخريف، حقيقة وتفاجأنا أنه عرف تراجعاً هاذ الصيغة عرفت تراجعاً كبيراً بالنسبة للصيغة الأولى اللي كنتمى في صيغة توافقية بين جميع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين ومؤسستين اللي هما تيكونوا التركيبية ديال المجلس الإداري ديال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

إذن، احنا نسائلكم، السيد الوزير، عن مآل الصيغة الأولى ديال مشروع قانون 74.13.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير المحترم للإجابة على سؤال السيد المستشار.

السيد محمد الاعرج، وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال. بالطبع له أهميته في الوقت الحاضر، خصوصا وأنا حينما نتحدث عن التكوين المستمر نتحدث عن تنظيم وتدبير ثلاثي، وبالتالي هناك أطراف متعددة في إطار هاذ التصور وفي إطار هاذ الرؤية، وفعلا هناك رؤية إستراتيجية جديدة متعلقة بهاذ المجال ديال التكوين المستمر، بالنظر إلى الإشكاليات والثغرات التي كانت في 10 سنوات الماضية، وبالتالي كانت هناك إرادة واضحة لدى الحكومة السابقة والآن هناك كذلك إرادة فيما يتعلق

كيكون التقدير ديال الوزير أنه فاش كيتطرح السؤال كتطرح قضايا في التعقيب اللي كيبكون هو اللي على دراية بها، ولهذا احنا تنقومو بالواجب ديالنا في كلا الواجهتين، كنجيلو السؤال، كنخبرو بالاستعداد ديال إمكانية إنابة وزير آخر ماشي بالضرورة الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، هذا إلى وقعت في بعض الحالات ما كيعنيش نعطيوا واحد الحكم عام ديال أن الحكومة غائبة ولا تجيب على الأسئلة.

هنا عندي الإحصائيات من بداية دورة أكتوبر 2015 بالنسبة لهاذ المجلس والأسئلة المجاب عنها، فعلا راه النسبة مرتفعة لأن إذا اخدينا من أكتوبر 2015 ل 20 نونبر 2017 راه 809 ديال الأسئلة، الأسئلة المتبقية 1500، ولكن 809 اللي تتخضع للبرمجة، وفاش تنشوفو التوزيع بحسب القطاعات الحكومية نعم كاي تفاوت، ولكن كاي إرادة عند القطاعات الحكومية ككل.

بالنسبة للقطاع ديال الفلاحة، أنا أقدر بأن الأسئلة اللي طرحت في الصيد البحري مهمة، راه عندنا يوم الجمعة المقبل كاي عندنا محطة نقاش لأن الحكومة في الجوهر لا تهرب، بالعكس، كون تكون واحد العلاقة إيجابية وكفي أنكم أمس بالليل اتصلتوبي كوزير باش يوقع تغيير في الأسئلة كان بإمكاننا نقول لكم أجل 24 ساعة، ولكن قلت لا، نسقت مع السيد وزير الداخلية، اعتبرت بأن قضية طائرة وكبيرة هي فاجعة الصويرة نترحم على الشهداء، واستجبنا في وقت وجيز، في وقت وجيز، وهذه إرادة من الحكومة في التعاون مع البرلمان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقبل أن نتقل إلى القطاع الموجه لقطاع التربية الوطنية، أريد أن أذكر بأنه قائمة السادة أعضاء الحكومة الذين سيحضرزون أشغال جلسة الأسئلة الشفهية والذي كان موضوع مراسلة والذي سيتعذر عليهم المشاركة في أشغال الجلسة بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 21 نونبر 2017 توصل بها المكتب، وبين الوزراء الذي سيتعذر عليهم الحضور تضم اسم السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، هذا رد المكتب.

إذن نتقل إلى السؤال الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه مآل القانون المتعلق بالتكوين المستمر، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال. تفضلوا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

¹ Groupements Interprofessionnels d'Aide au Conseil

حقوق المقاولاة لأنها كتحسن الإنتاجية ديالها من خلال التكوين المهني وكتحسن التنافسية ديالها، وخصوصا أنها تمول بتقريبا 200 مليار سنتيم، يعني جوج مليار درهم، اللي 70% تؤول مداخيلها إلى التكوين الأساسي بالنسبة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، و30%: 650 مليون درهم ما كتستفدش منها إلا في حدود 50 مليون درهم، يعني اليوم نمول تقريبا بـ 90% ميزانية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وهذا شيء...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير فيما يبقى لكم من الوقت، دقيقة.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

هناك إرادة واضحة وإرادة سياسية في إخراج هذا القانون إلى حيز الوجود في أقرب الأوقات بالنظر إلى العديد من المعطيات، خصوصا المعطيات الإيجابية، وأعتقد بأن الإصلاح ديال هاذ القانون جاء بناء على الإشكاليات والثغرات التي كانت في السابق، وبالتالي كايين هناك إرادة سياسية، ونعمل على إخرجه في أقرب الأوقات لتعزيز الضمانات المتعلقة في هاذ المجال ديال التكوين المستمر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

طبعا السيد الوزير باقي معنا للإجابة على السؤال الموجه لقطاع الثقافة والاتصال، وموضوع السؤال هو حماية الثقافة الحسانية ومنحها الإشعاع اللائق بها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

حفلت الوثيقة الدستورية للمملكة المغربية بالثقافة الحسانية وأكدت على ضرورة حماية هذا الموروث اللامادي والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من الثقافة المغربية ككل.

لذا، نسألکم، السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير التي ستقوم بها الوزارة لحماية وصيانة الثقافة الحسانية وإعطائها ما تستحق من قيمة، باعتبارها موروثا ثقافيا بامتياز؟

بهاذ الرؤية الإستراتيجية، ولكن دائما في إطار تنظيم وتديير ثلاثي ديال الأطراف.

وكما قلت كايين هناك مرحلة الأولى كانت على المدى القصير والمتوسط، وبالتالي توصلنا إلى مجموعة من النقاط الأساسية المتعلقة بدليل المساطر الخاص بالعقود الخاصة بالتكوين، بدليل مساطر خاص بالمجموعات ما بين المهن لدعم الاستشارة، وكذلك فيما يتعلق خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وكايين هناك المرحلة الثانية وهي المرحلة -كما قلت- ديال المتوسطة وطويلة الأمد بإدخال تعديلات شاملة من خلال إيجاد إطار قانوني ينظم هاذ المسألة، خصوصا في المحاور المتعلقة بالتكوين المستمر انطلاقا من رؤية إستراتيجية جديدة، خصوصا على مستوى توسيع المجال ليشمل فئات جديدة، كذلك مسؤولية المشغل في ضمان إقرار حق الأجير، كذلك التحفيز على تثمين الكفاءات وكيفية تمويل هذا التكوين، وبالتالي تم إعداد مشروع قانون هو حاليا في إطار المناقشة في إطار المجلس الحكومي، وربما سنعمل جميعا على التسريع من إخراج هذا القانون.

طبعا حينما نكون أمام قانون سيتم إحالته كذلك على المؤسسة البرلمانية لمناقشته ولتقديم كذلك تعديلات إن ارتأت هذه الفرق والسيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، الكلمة لكم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

شكرا السيد الوزير.

مرد سؤالنا، السيد الوزير، هو أن هاذ الغياب ديال هاذ القانون أنه أحدث عدة اختلالات، أولاها هو أنه عطل واحد الفصل مهم في الدستور الحالي الفصل 31 الحق اللي تيكفل حق المواطنين والمواطنات في التكوين المستمر، وخصوصا في التكوين مدى الحياة.

وكذلك عطل واحد الشق كبير في الإستراتيجية الوطنية ديال التكوين المهني اللي توقعت في 2016 واللي تروم -كما تعلمون السيد الوزير- من بين أهدافها الأساسية تكوين 10 ملايين مستفيد.

إذن هاذ الشق ديال التكوين المستمر اليوم الإستراتيجية أقولها لكم أنه ما غاديش يمكن تبلغ الأهداف ديالها لأن ما موجودش هاذ القانون ديال التكوين إلى زدها للإطار الوطني للإشهاد اللي حتى هو غير موجود اليوم.

كذلك المسائل المتعلقة بحقوق الأجير، هضم حقوق الأجير، لأنه -كما تعلمون- أن التكوين المهني هو وسيلة للتتري الاجتماعي، وكذلك

الجهوية بالعيون من أجل إبراز مؤهلات هذا الموروث الثقافي، إمكانيات مادية، إعطائها لأن ما عندها من إمكانيات مادة باش.. نعطيك مثال النقل المباشر عندها سيارة وحدة ما يمكنش. إذن من خلال إبراز هذا الموروث الثقافي هو إعطاء دعم كافي للإذاعة الجهوية من خلال كذلك سجلنا عليك ومن خلالنا سجل المواطنين ما قلت به من إمكانيات مادية اللي غادي تعطى لجهة العيون ولجهة الداخلة ولجهة كلميم، فعلا هذه الجهات هما اللي فيهم هذا الموروث الثقافي المهم لا من ناحية الموسيقى ولا من ناحية جميع الإمكانيات.

نتمنى، السيد الوزير، أن يكون ذلك حقيقيا وفي أجل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

بالفعل لابد للإعلام أن يواكب هذه المستجدات المتعلقة بحماية التراث الثقافي، وبالتالي عندنا أولويات كذلك مخطط العمل في تقوية المديرية الجهوية ديال الاتصال بجهة العيون، وكذلك مواكبة الإذاعة الموجودة في العيون وتلفزة العيون لهذه المستجدات المتعلقة بالنظر إلى الدور الذي يقوم به الإعلام في المجال ديال الثقافة والتحسيس بأهمية مثل هذه المواضيع المتعلقة بالتراث الثقافي خصوصا الحساني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا، نشكر جميع السادة المستشارين المحترمين على مساهمتهم.

ورفعت الجلسة.

ملحق:

1- المراسلة الموجهة لرئاسة المجلس، موضوعها "ملتئم مسائلة الحكومة."

2- أسماء السادة المستشارين الموقعين على الملتئم

البرلمان في، 21 نوفمبر 2017.

إلى

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: ملتئم مسائلة الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل حماية الثقافة الحسانية من أولويات البرنامج الحكومي، وكذلك من الأولويات ديال وزارة الثقافة، بالنظر على أن هاذ الثقافة جاءت في أحكام الدستور ومقتضيات الدستور، وبالتالي لابد من إعطائها الأولوية، وبالتالي هناك مجموعة من الالتزامات في إطار مخطط عمل حكومي ديال وزارة الثقافة، ويمكن لي نقول لكم بأن هناك واحد المخطط ديال جدولة زمنية ممتدة ما بين 2017-2021، من خلال واحد الكلفة مالية ستبلغ 16 مليون درهم بالنسبة لجهة العيون و20 مليون درهم بالنسبة لجهة الداخلة و63 مليون درهم بالنسبة لجهة كلميم، وهناك التزامات تتضمن بالدرجة الأولى حماية وصيانة مكونات الثقافة الحسانية، من خلال مرتكزات أساسية:

المرتكز الأول: يتعلق بالتنشيط الثقافي والفني وإعادة الاعتبار للتراث الحساني؛

هناك المرتكز الثاني: اللي يتعلق بتسجيل مجموعة من مواقع النقوش الصخرية؛

وهناك مرتكز ثالث: يتعلق ببرنامج تأهيل وتثمين الموسيقى الحسانية؛

والبرنامج أو المرتكز الرابع: يتعلق بجرد التراث الحساني الغير المادي. وبالتالي هناك أولوية لدى قطاعات الثقافة خصوصا فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي الحساني، وهذه من الأولويات، وخصصت لها مبالغ مالية مهمة في هاذ المخطط العمل ديالنا إن شاء الله في السنوات المقبلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار عيلة.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

أتمنى أن يكون ما جاء في الجواب فهو حقيقي، ولكن السيد الوزير، يجب على الحكومة أن تعطي أهمية لهذا الموروث الثقافي واللي هو في الحقيقة موروث ثقافي مهم جدا وماشى باش...

ولكن المقترح اللي عندنا، السيد الوزير، هو إعطاء أهمية للإذاعة

- سلام تام بوجود مولانا الإمام،
- بناء على دستور المملكة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 من شعبان 1432 (29 يوليو 2011)، لا سيما الفصل 106 منه؛
- وبناء على النظام الداخلي لمجلس المستشارين الجاري به العمل، ولا سيما الباب الثاني من الجزء الرابع المتعلق بملتئم مساءلة الحكومة (المواد، 231، 232، 233، 234)؛
- وعلى إثر الفاجعة الصادمة التي عرفتها جماعة سيدي بوعلام التابعة لإقليم الصويرة، والمتمثلة في وفاة 15 امرأة، وتسجيل العديد من الإصابات؛
- وأمام ثبوت المسؤولية السياسية للحكومة فيما حصل، وتقصيرها في اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة من أجل حسن تنظيم وتأطير مثل هذه العمليات المتعلقة بتوزيع المساعدات الغذائية والخيرية.
- ارتأينا، نحن عضوات وأعضاء مجلس المستشارين، الموقعين لملتئم مساءلة الحكومة، تحريك هذه الآلية الرقابية والدستورية من أجل مساءلة الحكومة حول هذا الحدث الأليم، واستدعاء رئيسها عاجلاً أمام مجلسنا الموقر لتقديم توضيحاته حول هذا المصائب الجلل.
- تجدون رفقة السيد الرئيس المحترم، لائحة الموقعين على هذا الملتئم، وذلك طبقاً للنصاب القانوني المحدد في خمس أعضاء المجلس، حسب مقتضيات الفصل 106 من الدستور والمادة 231 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.
- وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.
- أسماء السادة المستشارين الموقعين على الملتئم والآتية أسماؤهم:
- 1- السيد عبد العزيز بنعزوز؛
- 2- السيد حميد قميزة؛
- 3- السيد عادل البركات؛
- 4- السيد مولاي عبد الرحيم الكامل؛
- 5- السيد الحبيب بن الطالب؛
- 6- السيد الحمامي محمد؛
- 7- الحوامريوح؛
- 8- السيدة نجاتة كمبر؛
- 9- السيد عبد السلام بلقشور؛
- 10- السيد أحمد أحميدي؛
- 11- السيد أحمد تويزي؛
- 12- السيد عبد الإلاه المهاجري؛
- 13- السيدة فاطمة آيت موسى؛
- 14- السيد محمد الشيخ بيد الله؛
- 15- السيد العربي المحرشي؛
- 16- السيد عبد الرحيم الكميالي؛
- 17- السيد محمد مكنيف؛
- 18- السيد مصطفى الخلفوي؛
- 19- السيد عبد الكريم الهمس؛
- 20- السيد العربي هرامي؛
- 21- السيد إبراهيم شكيلي؛
- 22- السيد أحمد الإدريسي؛
- 23- السيد الحسين المخلص؛
- 24- السيد حسن بلمقدم.